

حَمِلَ الْكَلَامُ عَلَى الْغَلْطِ عِنْدَ النَّحَاةِ  
فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ الْمِعْيَارِيِّ؛  
(مَعَ التَّطْبِيقِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ)

الدكتور /  
أشرف محروس نور زاهر  
مدرس النحو والصرف  
كلية التربية - جامعة المنصورة

## الملخص

حمل الكلم على الغلط عند النحو في صورة نظرية النحو المعياري؛

(مع التطبيق في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس)

الحكم بالغلط أو الخطأ يُعد مظهراً جلياً من مظاهر الأحكام التقويمية في نحونا العربي، كما يُعد أيضاً أحد أدوات نظرية النحو المعياري، وقد بدأ ذلك مبكراً مع إرهاصات الدرس النحوي على يد النحاة الأوائل في تصديهم لظاهرة اللحن، وربما كان دافعاً رئيساً من دوافع نشأة علم النحو. ومع اتساع التأليف في النحو، رافق هذا الإتساع تنوع في المصطلحات التي تؤدي معنى (الغلط) وتزادفه بلاله واستعماله، ومن هذه المصطلحات: (اللحن، والتوهم، والشذوذ، والفالس، والقبيح، والضعف، والمذكر، وغيرها من الأحكام التقويمية).

وهذه الدراسة تبرر تلك الظاهرة من خلال كتاب (إعراب القرآن) للنحاس، وهو مؤلف موسوعي راى في إعراب النحو على اختلاف مذاهبه واتجاهاته، كما أنه يُعُج بالقضايا النحوية الخلافية الكثيرة المتعددة. وقد شاع اصطلاح (الغلط) عند ابن النحاس على نحو لافت للانتباه، ولا تكاد تخلو مسألة فيه -يعرض لها المؤلف -من حكم تقويمي سلباً أو إيجاباً، مما استرعى انتباه الباحث فجعله مادةً تطبيقية لموضوع بحثه الحالي.

وتنتظم مادةً هذا البحث في أربعة مباحث، وخاتمة، تسبّبهما مقدمة، جعلتها لبيان: طبيعة الموضوع، وأهميته، وذواعي المصير إليه، والمنهج العلمي المتبّع فيه، أمّا مباحثها الأربع فتوضّيحاً على النحو التالي: المبحث الأول: مفهوم (الغلط) عند النحو القدماء والمحدثين. المبحث الثاني: موقف النحو من ظاهرة (الغلط) قبل أبي جعفر النحاس. المبحث الثالث: ذواعي المصير إلى ظاهرة (الغلط) عند النحو. المبحث الرابع: أهم مظاهر الحكم على الغلط عند أبي جعفر النحاس في كتابه: (إعراب القرآن).

**الكلمات المفتاحية:**

الأحكام التقويمية/ الغلط/ النحو المعياري/ الاستعمال اللغوي/ التوجيه الإعرابي.

## حمل الكلام على الغلط عند النحاة في ضوء نظرية النحو المعياري (مع التطبيق في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس)

تقديم:

**الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم النبيين وأشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الهدى الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى صاحبته العز الميامين، ومن أتى بهداه واقتدى بهاته إلى يوم الدين...**

وبعد:

فمن المتعارف عليه بين الباحثين اللغويين أن علماء العربية قد اجتهدوا من أجل جمع اللغة صافية نقية حالية من الأخطاء؛ حفاظاً منهم على لغة القرآن، فسلكوا لذلك منهجاً صارماً لئلا يدخل العربية ما ليس منها، فاختاروا قوائلاً مشهوداً لها بالفصاحة والبيان، مؤثراً بلغتها، بكرأ لم تلتفها السُّنُن الأَعَاجِمُ، غير أن اللغة العربية واسعة لا يحيط بها إلا نبي<sup>(1)</sup>، فعرفوا أنه لا يمكنهم بلوغ أقصاها ولا الإخاطة بها؛ فلجؤوا إلى القياس على ما سمعوا من ترضي لغتهم، وقالوا: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.<sup>(2)</sup>  
وبذلك فتحواباباً يمكن العربية من التطوير بإحذتها من لغات أعمجية مما ليس فيها دون أن تجد حرجاً في ذلك، وشققاً السبيل أمام العربي -مهما كان عصره- للتغيير عن معانٍ لم تعرفها العرب، غير أن المعايير التي وضعها العلماء قد لا تتطابق انتساباً تماماً على كلام العرب، فقد تصدر من العربي كلمة شديدة عن القياس، فبنسب ما قاله ذلك العربي إلى (الغلط)؛ فإن كان من أفسح القوائلاً، أو قد يكون (الغلط) من العربي ناتجاً عن سهو منه أثناء كلامه، سواءً استدركه مصححاً أم لم يستدركه.

والحكم بـ(الغلط) أو الخطأ يعد مظهراً جلياً من مظاهر الأحكام التقويمية في نحونا العربي، كما يُعد - أيضاً - أحد أهم أدوات نظرية النحو المعياري، وقد بدأ ذلك مبكراً مع إرهاصات الدرس النحوي على يد النحاة الأوائل في تصديهم لظاهرة اللحن، وربما كان دافعاً رئيساً من دوافع نشأة علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي. فالخليل بن أحمد نجده في كثير من مؤلفاته يصدر أحكاماً بـ(الغلط) على استعمالات لغوية ولهجات عربية فصيحة، مطلقاً في ذلك من مقاييس لغوية صارمة أحاطت بمنهجه في التعريف. والقول نفسه مع تلميذه سيبويه، الذي كانت الأحكام التقويمية كالغلط أو الخطأ -وما يرادفهم من اصطلاحات- عدده أضعاف ما ذكره الخليل، ومنطلقه في ذلك القياس النحوي الذي بني عليه قواعد كتابه وهو يروم تقويم الألسنة وتنقيح

(1) ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس/ ت395هـ): الصاجي في فقه اللغة ومسائلها وسُنُنَ الْعَرَبِ في كلامها ص/49، تحقيق: السيد أحمد صقر، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1423هـ/2003م.

(2) ينظر، ابن جنبي (أبو الفتح عثمان بن عبد الله/ ت392هـ): الخصائص 357/1، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1419هـ/1999م.

الاستعمالات، ومن أمثلة ذلك بـالكتاب قول سيبويه: «اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وريد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيري الله قال: هم، كما قال: (3) بدأ لي آتي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك. وأما قوله -عز وجل-: (والصابرون) [المائدة/69]، فعلى التفہيم والتأخیر، كأنه ابتدأ على قوله: (والصابرون) بعد ما مضى الخبر. (4) والمسألة السابقة مشهورة في الخلاف النحوی؛ وموضوعها العطف على موضع (إن واسمها) قبل تمام الخبر.

أما المبرد فقد تنا بظاهرة (الحمل على الغلط) منح جديداً واضحاً في كتابه، إذ تتبع سيبويه بالتفہيم فيما عرف بـ(مسائل الغلط)؛ وقد شاعت تلك المسائل في (المقتصب) فبلغت مائة وثلاثين وثلاثين مسألة، وهو يغطي فيها سيبويه وفق منهج علمي محدداً؛ يقوم على ذكر كلام سيبويه أولاً ثم التعقيب عليه بالتفہيم مصدراً كلامه بقوله: «قال محمد بن يزيد»، وهو فيها ينتقد سيبويه في بعض الأعaries والأراء النحوية، وكذا في كثير من الروايات والشواهد التي ذكرها عن العرب، وأحياناً كان يصرح بأن هذا النقد هو رأي الأخفش أو الجرمي أو المازني، وهذه المسألة فصل القول فيها محقق كتابه: الشيخ محمد عبد الحالق عضيمة في مقدمة تحقيقه للمقتصب. (5)

وقد أشار ابن جنی في (الخصائص) إلى (مسائل الغلط) تلك التي أحذها المبرد على سيبويه، مؤكدًا على أن ما يلزم سيبويه منها - في الحقيقة - قليلاً، ذاكراً انتصار (ابن ولاد) لسيبويه على المبرد فيها، موضحاً في النهاية رجوع (المبرد) نعسه عن أغلبها في نهاية حياته، وهو أمر انكره عليه محقق (المقتصب) عاذراً إياه لعدم رؤيته كتاب المبرد بنفسه متحدثاً عنه بلسان غيره، يقول ابن جنی: «اما ما تعقب به أبو العباس (محمد بن يزيد) كتاب سيبويه في الموضع التي سمّاها (مسائل الغلط) فقلما يلزم صاحب الكتاب منها إلا الشيء النذر؛ وهو أيضاً - مع قلته - من كلام غير أبي العباس، وحدثني أبو علي عن أبي بكر

(3) البیت منسوب إلى زهیر بن أبي سلمی، وفي موضع آخر بالكتاب منسوب لصرمة الانصاری. [ينظر، سيبويه (أبو بشیر عمرٌ وبن خلمان بن قثیر / ت180هـ): الكتاب 165/1، 306 تحقیق: عبد السلام هارون، دار الجبل، الطبعة الأولى، بيروت، د.ت.]

(4) ينظر، المصدر السابق نسخة: 2/155.

(5) ينظر، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد/ ت285هـ): المقتصب (مقدمة التحقیق 101-96/1)، تحقیق: محمد عبد الحالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1415هـ/ 1995م.

عن أبي العباس أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذَا كِتَابٌ كُنَّا عَمِلْنَا فِي أَوَانِ الشَّيْبَيْةِ وَالْحَدَاثَةِ، وَاعْتَذَرْ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْهُ.<sup>(6)</sup>  
وَعَادَ فَأَكَدَ هَذَا الْكَلَامِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ (الْخَصَائِصِ).<sup>(7)</sup>

أَمَّا مَوْقِفُ ابْنِ حِنْيٍ نَفْسِهِ مِنْ ظَاهِرَةِ (الْحَمْلِ عَلَى الْغَلَطِ) فَقَدْ أَفْرَدَ لَهَا فِي (الْخَصَائِصِ) مَبْحَثَيْنِ  
مُسْتَقْلَيْنِ مُتَعَاقِبَيْنِ؛ أَوْلُهُمَا: بَابُ فِي (أَغْلَاطِ الْعَرَبِ)، وَالثَّانِي: بَابُ (فِي سَقَطَاتِ الْعُلَمَاءِ).<sup>(8)</sup> وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِمَا  
نَمَاذِجَ وَشَوَاهِدَ عَدِيدَةً لِظَاهِرَةِ (الْحَمْلِ عَلَى الْغَلَطِ) عِنْدَ الْعَرَبِ وَالنَّحَّادَةِ؛ مِنْهَا غَلَطُهُمْ فِي هَمْزِ (مَصَانِيبِ)  
عَلَى (صَحَافَتِ)، وَغَلَطُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: (حَلَّتُ السَّوَيْقَ)، وَغَيْرِهِ. كَمَا ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ الْفَرَاءَ أَخْطَأَ فِي لَفْظَةِ  
(الْجُرَاصِلِ)، وَأَنَّ أَبَا زَيْدَ الْأَنصَارِيَّ غَلَطَ فِي رِوَايَةِ بَيْتِ لِلْأَعْشَى، ثُمَّ عَدَدَ لِمُؤَاخِذَاتِ كُثُرٍ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ  
اللُّغَةِ مَشْهُودٍ لَهُمْ بِالْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ؛ كَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَابْنِ الْأَعْزَارِيِّ، وَتَغْلِبَ، وَالْمُفَضْلِ الضَّبَّيِّ، وَالْخَلِيلِ بْنِ  
أَحْمَدَ، وَابْنِ دُرْيَدِ.

كَمَا عَرَضَ فِي هَذَا الْبَابِ -أَيْضًا- لِكَثِيرٍ مِنْ اعْتَرَاضَاتِ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاظِرَاتِهِمْ، لِيُرِسِيَ بِذَلِكَ أَسَاسَ (فَنِ  
الْمُؤَاخِذَاتِ) وَالرُّدُودِ عَلَيْهَا، يَقُولُ ابْنُ حِنْيٍ: "... وَهَذَا وَحْوَهُ مِمَّا يُعْنِدُ فِي أَغْلَاطِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ  
أَغْلَاطِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْقَرِيبَةِ الْعَهْدُ، جَازَ أَنْ تُذَكَّرُ فِي سَقَطَاتِ الْعُلَمَاءِ... وَقَدْ أَتَيْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ هَذَا  
الشَّأنِ عَلَى أَكْثَرِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْكِتَابُ؛ تَأْنِيسًا بِهِ، وَبَسْطًا لِلنَّفْسِ بِقِرَاءَتِهِ، وَفِيهِ أَصْاعِفُ هَذَا، إِلَّا أَنَّ فِي  
هَذَا كَافِيَا مِنْ غَيْرِهِ، بِعَوْنِ اللَّهِ".<sup>(9)</sup>

وَعَلَى نَحْوِي مَا سَبَقَ؛ تَأَصَّلَ لَدِي النَّحَّادَةِ مَنْهَجٌ عَلْمِيٌّ رَصِينٌ فِي إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ عَلَى كَثِيرٍ  
مِنَ الْقَصَايَا وَالْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَصْبَحَ مِنَ الشَّائِعِ الْمُسْتَسَاغِ عِنْدُهُمُ التَّعْقِيبُ عَلَى رَأِيِّ نَحْوِيِّ مَا أُفْ مَسَأَلَةً  
لُغْوِيَّةً مُعِيَّنةً بِالْفَلَاطِ مِنْ قَبْلِهِ: (وَهَذَا غَلَطٌ، وَهَذَا خَطٌّ، وَهَذَا غَيْرُ جَائزٍ، وَهَذَا مَعِيبٌ، وَهَذَا لَمْ يُسْمَعْ بِهِ مِنْ  
قَبْلِهِ، وَهَذَا شَاذٌ، ... إِلخ.). مِمَّا يُعْدُ انْعِكَاسًا وَاضْحَا لِغَلَبَةِ الْإِتَّجَاهِ التَّقْعِيديِّ الْمِعْيَارِيِّ وَهِيَمَنَتِهِ فِي تِلْكَ الْفَتَرَةِ مِنْ  
تَارِيخِ نَحْوَنَا الْعَرَبِيِّ؛ حَيْثُ كَانَ الْهَدَفُ الْأَسَاسُ آنَذَكَ هُوَ وَضْعُ الْقُوَّا عِدَ وَالْأَنْظَمَةِ الَّتِي تَحْفَظُ عَلَى اللُّغَةِ  
بَقَاءَهَا، وَكَذَا التَّمَيِّزُ بَيْنَ مَا هُوَ صَحِيحٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغُوِيِّ وَمَا هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

يَقُولُ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ الْمُعَاصِرِينَ مُؤَكِّدًا الْكَلَامِ السَّابِقِ: "لَقَدْ اتَّسَعَتْ دَائِرَةُ الْحُكْمِ بِ(الْغَلَطِ) وَالْخَطَأِ فِي  
الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ مَعَ تَقدُّمِ الْبَحْثِ الْلُّغُوِيِّ وَاتِّسَاعِ التَّالِيفِ فِي النَّحْوِ، وَرَافِقَ هَذَا الْإِتَّسَاعِ تَوْعُّ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ

(6) ابن حني: *الخصائص* 3/278.

(7) يُنظر، المصدّر السَّابِقُ نَفْسُهُ: 1/206.

(8) يُنظر في هذين البابين، المصدّر السَّابِقُ نَفْسُهُ: 3/273 – 309.

(9) المصدّر السَّابِقُ نَفْسُهُ: 3/296، 309.

التي تؤدي معنى (الغلط) وترادفه دلالة، وهذا يدخل في باب الأحكام التقويمية التي كان يصدرها اللغويون بحق الأداء اللغوي، أو بعض الأحكام اللغوية للحاجة الآخرين، ومن هذه المصطلحات: (اللحن، والتوهم، والشذوذ، والفالس، والقبيح، والضعف، والمنكر، وغيرها من الأحكام التقويمية).<sup>(10)</sup>

ومن الحاجة الذين شاع في مؤلفاتهم استخدام أمثل تلك المصطلحات المعيارية التقويمية السابقة على نحو لافت للانتباه -النحوى المصرى أبو جعفر النحاس<sup>(11)</sup>، المشهور بـ(ابن النحاس)- فكتابه: (إعراب القرآن) مليء عن آخره بالأحكام التقويمية، ولا تكاد تخلو مسألة فيه -يعرض لها المؤلف -من حكم تقويمي سلباً أو إيجاباً، مما استرعى انتباه الباحث فجعله مادة تطبيقية لموضوع بحثه الحالى.

كما أن كتاب (إعراب القرآن) للنحاس مؤلف موسوعي راى براءة النحاة -على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم- فهو يergus بالقضايا النحوية الخلافية الكثيرة، كما أنه حاصل بالتوارد والأعريب واللغات القراءات واللهجات، يقول مؤلفه في مقدمة الكتاب موضحا منهجه فيه: "هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله -إعراب القرآن، والقراءات التي تحتاج إلى أن يبين إعرابها وأعلل فيها، ولا أخله من اختلاف النحوين، وما يحتاج إليه من المعانى، وما أجاز بعضهم ومتنه بعضهم، وزيادات وشرح لها، ومن الجموع واللغات، وسوق كل لغة لأصحابها ... ومذهبنا الإيجاز والمجرى بالنكارة في موضعها من غير إطلاع".<sup>(12)</sup>

ومن الأسباب التي دفعت الباحث لاحتياج النحوى (أبي جعفر النحاس) وإعرابه -أيضاً- أن مؤلف (إعراب القرآن) من النحوين الذين حاولوا أن يجمعوا في كتاباتهم بين المذهبين البصري والковى، فشيوخه من أئمة المذهبين، ومصادره أيضاً -من مؤلفات كليهما، ولهم مصنف في مسائل المذهبين سمّاه: (المعن في اختلاف البصريين والkoviyin)، فتقاومه الواسعة وروايتها الغزيرة لآقوال علماء المذهبين جعله يقف من الحاجة مواقف مُستقلة في كثير من المسائل، فتجده يعدد في المسألة الواحدة أقوالاً لعلماء المذهبين؛ ثم يختار

صباح علوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: ص/41، دار مجذلوي للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011م.

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يوسف المرادي، النحوى المصرى، اشتهر بـ(ابن النحاس)- كما ذكر الفقطرى في (إثناء الرواية)- وعرف أيضاً: بالصفار، فكلا اللذين ورد في المصادر، إلا أن النحاس أكثر شيوغاً. والنحاس نسبة إلى عمله بالنحاس، وأهل مصر يقولون لهن يعملون الأنوانى الصقرية: (النحاس). ولد بمصر دون معرفة سنّة ميلاده، ورحل إلى بغداد وتعلم على يد كبار مشايخها آنذاك، ومن مشايخه: (علي بن سليمان الأخفش، ومحمد بن الولي، ونقطويه، والرجاج، وابن كيسان، والنمسائى). كان متواضعاً شعوراً بالعلم مجبًا للمعرفة، ومن أهم آثاره العلمية (معاني القرآن، وإعراب القرآن)، مكتَب بمصر حتى وفاته -رجمة الله- يوم السبت لخمسة خلوات من ذي الحجة سنة 338هـ. [يُنظر في ترجمته، السبطوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر / ت 911هـ): بعية الوعاء في طبقات اللغويين والحاجة 1/ 362، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الباجي الحلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1964م].

ابن النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس / ت 338هـ): إعراب القرآن 1/ 165، تحقيق: رهين غازي زاده، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1405هـ / 1985م.

أَوْ يُفَضِّلُ قَوْلًا بَصْرِيًّا أَوْ كُوفِيًّا، أَوْ يَقْبِلُهُمَا مَعًا، مَعَ حِرْصِهِ عَلَى (تَغْلِيطِ) الرَّأْيِ الَّذِي يَرَى بِهِ عَوَارًا؛ وَنِسْبَةُ الْغَلَطِ لِصَاحِبِهِ أَوْ إِلَى مَذْهَبِهِ النَّحْوِيِّ.

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي أَخَذَ فِيهَا أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ بِرَأْيِ النَّحَاءِ الْبَصْرِيَّينَ مُعَلَّطًا رَأْيَ الْكُوفِيَّينَ مِنْهُ مَعَ الْبَصْرِيَّينَ فِي أَنَّ أَصْلَ الْفِ (ربا) هُوَ (الواو)، لَا كَمَا زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ (الياءُ)، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: "وَيُقَالُ: فِي شَتَّى يَوْنَاتِ (ربا) (ربوان)، كَذَا قَالَ سِيبِيُّوْنِ ... وَالْكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ: (ربيان) بِ(الياءُ)، وَيَكْتُبُونَ (ربى) بِ(الياءُ)، وَسَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: لَيْسَ يَكْفِيهِمْ أَنْ (يَغْطِطُوا) فِي الْخَطْطِ حَتَّى يَتَجَوَّزُوا ذَلِكَ إِلَى التَّشْتِيهِ".<sup>(13)</sup> ثُمَّ يُعَقِّبُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ يَدْلِيلًا عَلَى مَا قَالَهُ الْبَصْرِيُّونَ، مُسْتَشْهِدًا بِقَوْلِهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَّا لِرِبْوَةٍ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ) [الروم/39].

كَمَا غَلَطَ الْبَصْرِيَّينَ -أَيْضًا- فِي مَوَاضِعِ مِنْ كِتَابِهِ، فَهُوَ لَا يَجِدُ عَصَاصَةً فِي الْجَهْرِ بِتَحْكِيمِهِ إِمَامِهِمْ -سِيبِيُّوْنِ- فِي مَعْرِضِ تَوْضِيحِهِ لِلْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي كَلِمَةِ (أَيُّهُمْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (ثُمَّ لَنْتَرْعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةِ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتَيَا) [مريم/69]، فَبَعْدَ عَرْضِهِ لِرَأْيِ الْخَلِيلِ فِيهَا: بِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ عَلَى الْحِكَايَةِ، أَيْ: إِنَّهَا مُبْتَدَأٌ وَ(أَشَدُّ) خَبْرُهَا، وَيَجْعَلُهَا اسْتَقْهَاماً، وَالْمَعْنَى عِنْهُ: (ثُمَّ لَنْتَرْعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةِ الَّذِي يُقَالُ مِنْ أَجْلِ عُثُوهُ: أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتَيَا)، -بَعْدَ ذَلِكَ- يَعُودُ فَيَعْرُضُ رَأْيَ سِيبِيُّوْنِ فِي إِعْرَابِ (أَيُّهُمْ) مُعَلَّطًا إِيَّاهُ فَيَقُولُ: "وَقَالَ سِيبِيُّوْنِ: (أَيُّهُمْ) مُبْنِيٌ عَلَى الضِّمْنِ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ أَحْوَاتِهَا فِي الْحَذْفِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (رَأَيْتُ الَّذِي أَفْضَلُ مِنْكَ، أَوْ: مَنْ أَفْضَلُ) كَانَ قَبِحًا حَتَّى تَقُولَ: (مَنْ هُوَ أَفْضَلُ)، وَالْحَذْفُ فِي (أَيُّهُمْ) جَائِزٌ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيَّينَ إِلَّا وَقَدْ حَطَّا سِيبِيُّوْنِ فِي هَذَا".<sup>(14)</sup>

ثُمَّ رَوَى سَمَاعَةُ لِلْرَّاجَاجِ فِي تَحْكِيمِهِ -أَيْضًا- سِيبِيُّوْنِ قَائِلًا: "وَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: مَا يَبِينُ لِي أَنَّ سِيبِيُّوْنِ غَلِطَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ، هَذَا أَحَدُهُمَا، قَالَ: وَقَدْ عَلِمْنَا سِيبِيُّوْنِ أَنَّهُ أَعْرَبَ (أَيًّا) وَهِيَ مُنْفَرِدةٌ؛ لِأَنَّهَا تُضَافُ، فَكَيْفَ يَبِينُهَا وَهِيَ مُضَافَةٌ؟!".<sup>(15)</sup>

أَمَّا عَنِ الدِّرَاسَاتِ السَّالِقَةِ ذَاتِ الصِّلَةِ بِمَوْضِعِ الدِّرَاسَةِ؛ فَقَدْ حَاوَلَ الْبَاحِثُ حَصْرَهَا وَالْوُقُوفَ عَلَيْهَا؛ فَكَانَ مِمَّا وَجَدَ: دِرَاسَةُ لِلْبَاحِثِ رُهْيِرِ سُلْطَانٍ؛ مَوْسُومَةً: بِ(الْمُؤَاخِذَاتِ النَّحْوِيَّةِ حَتَّى نِهايَةِ المِائَةِ الرَّابِعَةِ). وَكَذَا كِتَابُ لِلْبَاحِثِ نِزَارِ الْحَمِيدَاوِيِّ؛ مَعْرُوفٌ: بِ(الْأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ دِرَاسَةُ تَحْلِيلِيَّةً). وَقَدْ أَشَارَ إِلَى (الْغَلَطِ) -أَيْضًا- قَاسِمُ الْتَّوَاسِمَةِ فِي كِتَابِهِ: (طَعْنُ النَّحَاءِ وَالْلُّغَوَيْنِ فِي لُغَاتِ الْعَرَبِ)، وَصَبَاحُ السَّامِرَائِيُّ فِي كِتَابِهِ: (الْأَحْكَامُ النَّوْعِيَّةُ وَالْكَمِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ)، وَثَمَّةُ إِشَارَاتٍ وَاضِحَّةٍ فِي كِتَابِ: (حَرَكَةُ

(13) أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 3/275-276.

(14) الْمَصْنُدُ السَّالِقُ نَسْخَةُ: 3/23-24.

(15) الْمَصْنُدُ السَّالِقُ نَسْخَةُ: 3/24.

**التصحيح اللغوي** لمحمد رضا حمادي حول (**الغلط**) في الدرس اللغوي، والقول نفسه في كتاب: (التركيب غير الصححة نحوياً في الكتاب سيبوينه) لمحمود سليمان ياقوت؛ إذ بين الإصطلاحات والتعابير المزادفة (**الغلط**) عند سيبوينه، مع حصر دقيق لتلك التركيب في الكتاب.

أما عن الصعوبات التي واجهت الباحث؛ فكان من أهمها: شيوخ اصطلاح (**الغلط**) ومترادفاتة في كتاب (**إعراب القرآن**) لأبي جعفر النحاس؛ مما جعل الموضوع أكثر صعوبة في الإسقاط والتصنيف. فضلاً عن أن ظاهرة (**الغلط**) لم تحظ بدراسة كافية جامعية أو كتاب، إلا تلك المواحدات التي طالعنا بها المصادر اللغوية باسم: (**أخطاء اللغويين الأقدمين**).

إضافة إلى ما سبق؛ أن الحكم بـ(**الغلط**) مسألة متفاوتة في الدرس النحوي؛ من حيث تعاطي العلماء معها، فمنهم من لا يتورع عن إطلاق حكم (**الغلط**) صراحةً (ابن النحاس)، ومنهم من يتجاهي عن ذكره بحق العلماء مكتفيًا بذكر الرأي الصواب في المسألة، وبعضهم يلجأ إلى لغة التلميح والتعريف بحق من يغلط من اللغويين أو النحاة. وأخر هذه الصعوبات؛ أن المسائل التي تضمنتها تلك الظاهرة في (**إعراب القرآن**) مسائل امتنج فيها: (النحو، والصرف، والصوت، القراءات)؛ مما يجعل فرزها وتناولها بالدرس والتحليل أمراً يقتضي المتابعة الدقيقة.

وقد اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي لتوافق طبيعته وطبيعة بحثنا الحالي، وعليه؛ فقد قمت بحصر المسائل والقضايا التي حكم فيها (ابن النحاس) بـ(**الغلط**) على النحو، سواء بالتصريح منه - كعادته دائمًا - أو بالتلميح، ثم قمت بتصنيفها إلى أنماط وأقسام حسب ما تراءى لي من وجهة نظر في تلك المسائل، ثم أتناول المسألة بالتحليل والمناقشة، مبتدئاً بعرض وجهة نظر (ابن النحاس) فيها، والتي على أساسها (**غلط**) النحوي أو اللغوي، معقبًا برأي جمهور النحاة في المسألة ذاتها حكمًا فضلاً بين (ابن النحاس) وصاحب المسألة من النحاة؛ خاتماً بعرض وجهة نظر الباحث في القضية ما استطعت إلى ذلك سبلاً.

أما عن خطة الدراسة ومبادرتها فقد ترأت لي أن أنظمها في أربعة مباحث، وختامه، تستقيهما مقدمة، جعلتها لبيان: طبيعة الموضوع، وأهميته، وداعي المصير إليه، والمنهج العلمي المتبعة فيه، أما مباحثها الأربع فتوضيحيها على النحو التالي:

**المبحث الأول: مفهوم (**الغلط**) عند النحاة القدماء والمحدثين:**

-1 (**الغلط**) لغة.

-2 (**الغلط**) في اصطلاح النحاة.

**المبحث الثاني: موقف النحاة من ظاهرة (**الغلط**) قبل أبي جعفر النحاس:**

- 1      نُحَادُّ مَرْجَلَةً مَا قَبْلَ التَّقْعِيدِ الْلُّغَوِيِّ.
- 2      الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَظَاهِرَةُ (الْغَلَطِ).
- 3      سَيِّدُونِي وَظَاهِرَةُ (الْغَلَطِ).
- 4      الْأَحْقَشُ الْأُوْسَطُ وَظَاهِرَةُ (الْغَلَطِ).
- 5      الْمُبَرِّدُ وَظَاهِرَةُ (الْغَلَطِ).

**المبحث الثالث: دواعي المصير إلى ظاهرة (الغلط) عند النحاة.**

- 1      اخْتِلَافُ الْمَنْهَاجِ وَمَصَادِرِ الْجَمْعِ:
- 2      التَّعَصُّبُ لِلِّاتِجَاهِ الْعَقْدِيِّ الَّذِي يَعْتَقِفُهُ النَّحْوِيُّ:
- 3      مُخَالَفَةُ الْكَلَامِ لِلْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ السَّلِيمِ:
- 4      تَعَارُضُ الْكَلَامِ مَعَ إِجمَاعِ النَّحَاةِ فِي الْمَسَأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ:
- 5      تَعَارُضُ الْكَلَامِ مَعَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي الْمَسَأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ:
- 6      اخْتِلَافُ الْفَهْمِ وَالتَّأْوِيلِ مِنْ قَبْلِ النَّحَاةِ فِي الْمَسَأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ الْوَاحِدَةِ:
- 7      الْمُبَارَزَةُ بِالْأَرَاءِ بَيْنَ النَّحَاةِ فِي الْمَسَائِلِ وَالْفَضَائِلِ النَّحْوِيَّةِ:
- 8      قَدْ يَكُونُ الْغَلَطُ مِنَ النَّحْوِيِّ أَفْرِاصًا مَفْصُودًا مِنْهُ (الْتَّغْلِيطُ التَّعْلِيمِيُّ):
- 9      قَدْ يَكُونُ الْغَلَطُ مِنَ النَّحْوِيِّ سَهْوًا غَيْرَ مَفْصُودٍ مِنْهُ:

**المبحث الرابع: أهم مظاهر الحمل على الغلط عند أبي جعفر النحاس في كتابه: (إعراب القرآن):**

- 1      تَغْلِيطُ الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغَوِيِّ.
- 2      تَغْلِيطُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، أَوْ تَغْلِيطُ مُنْكِرِهَا، أَوْ تَغْلِيطُ زَعْمِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا.
- 3      تَغْلِيطُ النَّحَاةِ: (نَحَاةٌ بِعِينِهِمْ، أَوْ دُونَ تَحْصِيصٍ، أَوْ تَغْلِيطٌ نِسْبَةٌ رَأَيٌ مَا إِلَى أَحَدِ النَّحَاةِ فِي مَسَأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ).
- 4      تَغْلِيطُ التَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيِّ، أَوْ تَغْلِيطٌ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

أمّا الخاتمة فقد حوثَ أَهْمَّ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْبَاحِثُ مِنْ نَتَائِجٍ فِي مَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ، مَعَ التَّأْكِيدِ عَلَى أَنَّ مَا قدَّمهُ الْبَاحِثُ فِي دِرَاستِهِ هُوَ غَايَةُ جُهْدِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ تَوْفِيقٍ فِيهَا أَوْ سَدَادٍ فَمِنَ اللَّهِ وَحْدَهُ، هُوَ المُنْعِمُ صَاحِبُ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ. وَإِنْ كَانَتِ الْأُخْرَى فَمِنْ نَفْسِي وَالشَّيْطَانِ، وَحَسْبِيُّ أَنَّ هَذَا مَبلغٌ عِلْمِيٌّ مَا اسْتَطَعْتُ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَلَيْسَ الْكَمَالُ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ سُبْحَانَهُ وَآخِرُ دُعْوانَا: أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

**المبحث الأول: مفهوم (الغلط) عند النحاة القدماء والمحدثين:**

يُكثُر في كُتُبِ المُتَقْدِمِينَ مِنَ النَّحَاةِ اسْتِعْمَالُ مُصْطَلَحَاتٍ دُونَ تَعْرِيفٍ مُحَدَّدٍ لَهَا، وَعَلَى الْمُتَأْخِرِينَ اسْتِقْرَاءُ النُّصُوصِ، وَاسْتِبَاطُ الْمَعْنَى الْمَرَادِ، أَوِ الْإِسْتِنَاسُ إِلَى الْمَعْنَى الْلَّغُوِيِّ عَلَهُ يَكُونُ ذَلِيلًا إِلَى الْمَعْنَى الْأَصْطَلَاحِيِّ، وَذَلِكَ مَا سَنَلْجَا إِلَيْهِ لِتَحْدِيدِ مَفْهُومِ اصْطَلَاحِ (الْغَلَطِ) عِنْدَ النَّحَاةِ الْقُدْمَاءِ وَالْمُحْدَثِينَ.

### أولاً: (الْغَلَطُ) لُغَةً:

جَاءَ فِي الْلِسَانِ: (الْغَلَطُ): أَنْ تَعْيَا بِالشَّيْءِ فَلَا تَعْرِفُ وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ، وَقَدْ (غَلَطُ ) فِي الْأَمْرِ يَغْلَطُ غَلَطًا، وَأَغْلَطَهُ غَيْرُهُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (غَلَطُ ) فِي مَنْطِقَهُ، وَ(غَلَطُ ) فِي الْحِسَابِ (غَلَطًا) وَ(غَلَثًا) -عَلَى أَنَّهُمَا لُغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ-، وَبَعْضُهُمْ يَلْجَأُ إِلَى التَّنْتَرِيقِ بَيْنَهُمَا، قَالَ: وَ(الْغَلَطُ ) فِي الْحِسَابِ وَكُلُّ شَيْءٍ، وَ(الْغَلَثُ ): لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحِسَابِ. قَالَ ابْنُ سَيِّدَهُ: وَرَأَيْتُ ابْنَ جَنِّيَ قَدْ جَمَعَهُ عَلَى (غَلَطِ)، قَالَ: وَلَا أَدْرِي وَجْهَ ذَلِكَ. وَقَالَ الْلَّيْثُ: (الْغَلَطُ ): كُلُّ شَيْءٍ يَعْيَا إِلَيْهِ اِلَيْسَانُ عَنْ جِهَةِ صَوَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْمُدٍ، وَقَدْ غَالَطَهُ مُغَالَطَةً. وَ(الْأَغْلُوَةُ ): الْكَلَامُ الَّذِي يَغْلَطُ فِيهِ وَيُغَالَطُ بِهِ. وَ(التَّغْلِيْطُ ): أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ: غَلَطْتُ .<sup>(16)</sup>

وَمِنْ قَبْلِ أَشَارَ الْخَلِيلُ إِلَى اشْتِقَاقِ الْفَعْلِ (غَلَطُ ) فَقَالَ: "الْغَلَطُ": كُلُّ مَا غَالَطَتْ بِهِ، وَ(الْغَلَطَةُ): الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ، وَ(غَلَطْنِي / وَأَغْلَطْنِي) فَعَلَطْتُ بِهِ غَلَطًا.<sup>(17)</sup> وَ(الْغَلَطُ ) عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ نَقِيبُ الصَّوَابِ: فَهُوَ عِنْدَهُ بِمَعْنَى الْخُرُوجِ عَنِ الصَّوَابِ، يَقُولُ: " (غَلَطُ ): الْغَيْنُ وَاللَّامُ وَالطَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ (الْغَلَطُ ): خِلَافُ الْإِصَابَةِ، يُقَالُ: (غَلَطُ ) يَغْلَطُ غَلَطًا، وَبَيْنَهُمْ (أَغْلُوَةُ)، أَيْ: شَيْءٌ يُغَالَطُ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا".<sup>(18)</sup>

وَقَدْ افْتَرَنَ مَعْنَى (الْغَلَطِ) بِمَعْنَى (الْخَطَا) عِنْدَ بَعْضِ الْلَّغَوِيْنَ؛ فَأَسْتُخْدَمَ أَحَدُهُمَا لِلْدَلَالَةِ عَلَى الْآخِرِ وَتَقْسِيرِهِ، وَقَدْ اتَّضَحَ هَذَا الْمَفْهُومُ عِنْدَ الْفَيْوَمِيِّ عِنْدَمَا قَالَ: (غَلَطُ ) فِي مَنْطِقَهِ غَلَطًا: (أَخْطَأُ ) وَجْهَ الصَّوَابِ.<sup>(19)</sup> وَمَعْرُوفٌ -أَيْضًا- أَنَّ الْخَطَا: ضِدُّ الصَّوَابِ، وَقَدْ (أَخْطَأُ ) يُحْكَى: إِذَا سَلَكَ سَبِيلَ الْخَطَا عَمَدًا، وَقِيلَ: (خَطِئَ): إِذَا تَعَمَّدَ، وَ(أَخْطَأُ ): إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَهُوَ مَا جَاءَ عَلَيْهِ الْإِسْتِعْمَالُ الْقُرْآنِيُّ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْفَعْلِيْنَ، وَاصْفَا حَالَةً إِخْوَةِ يُوسُفَ مَعْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَالْأُولَا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا حَاطِئِنَ) [يوسف/97] بِاسْمِ الْفَاعِلِ: (خَاطِئٌ) مِنَ الْفَعْلِ (خَطِئٌ); إِذَا كَانَتْ مِنْهُمْ عَنْ قَصْدٍ وَتَعْمُدٍ وَتَحْكِيْطٍ مُسْبِقٍ، وَفِي

يُنْظَرُ، ابْنُ مَنْظُورٍ (جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مَكْرِمٍ / ت 711هـ): لِسَانُ الْعَرَبِ (مَادَة: غَلَطٌ)، تَحْقِيقُ: عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكِبِيرُ وَآخَرِينَ،<sup>(16)</sup> دَارُ الْمَعَارِفِ، الْفَاهِرَةُ، 1399هـ/1979م.

الْخَلِيلُ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ / ت 755هـ): كِتَابُ الْعَيْنِ مُرَبَّتَا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجمِ (مَادَة: غَلَطٌ)، تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْحَمِيدِ<sup>(17)</sup> هَنْدَوَيِّي، دَارُ الْكُتُبِ الْعَلَمِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوت، 1424هـ/2003م.

ابْنُ فَارِسٍ: مُعْجَمُ مَقَابِيسِ الْلُّغَةِ، تَحْقِيقُ: عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، مَكْتَبَةُ الْحَاجِيِّ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، الْقَاهِرَةُ، 1401هـ/1981م.<sup>(18)</sup>

الْفَيْوَمِيُّ (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلَيِّ / ت 770هـ): كِتَابُ الْمِصْبَاحِ الْمُنِيرِ 617/2، الْمَطْبَعَةُ الْأَمْبَرِيَّةُ، الْقَاهِرَةُ،<sup>(19)</sup> دَبَّ.

مَوْضِعٌ آخَرَ يَقُولُ تَعَالَى: (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعَمَّدْتُ قُلُوبُكُمْ) [الأحزاب/5]; إِذَا أَخْطَأْتُمْ هُنَا غَيْرُ مُتَعَمِّدٍ وَلَا مَفْصُودٍ. وَيَقُولُ لِمَنْ أَرَادَ شَيْئًا فَفَعَلَ غَيْرَهُ، أَوْ فَعَلَ غَيْرَ الصَّوَابِ: (أَخْطَأْ).<sup>(20)</sup>

وَيُلَاحِظُ مِمَّا سَبَقَ؛ أَنَّ الْمَعْنَى الْلُّغُويَّ (الْغَلَطُ أَوِ الْخَطَأُ) يَكَادُ يَكُونُ مُتَرَادِفًا، وَهُوَ دَلَالَةُ كِلَيْهِما عَلَى مُجَانِبَةِ الصَّوَابِ، بِقَصْدٍ أَوْ بِدُونِ قَصْدٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يُفَرِّقُ بَيْنَ (الْغَلَطِ) وَ(الْخَطَأِ) دَلَالَةً، كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو هَلَالُ الْعَسْكَرِيُّ فِي قَوْلِهِ: "إِنَّ (الْغَلَطَ) هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا فِي نَفْسِهِ، وَ(الْخَطَأُ): لَا يَكُونُ صَوَابًا عَلَى وَجْهِهِ".<sup>(21)</sup> وَوَاضِحٌ بُعْدُ ذَلِكَ الْكَلَامِ عَنْ مَنْطِقِ الْإِسْتِدَالِ الْعُقْلِيِّ؛ إِذَا الْكَلِمَاتُ لَا فَارِقٌ بَيْنَهُمَا دَلَالِيًّا.

وَيَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ مُحاوَلَةَ التَّقْرِيقِ بَيْنَ دَلَالَةِ اصْطِلَاحِيِّ (الْغَلَطُ) وَ(الْخَطَأِ) عَلَى الْمُسْتَوَى التَّنْظِيرِيِّ مَسْأَلَةٌ فِيهَا مُبَالَغَةٌ وَشَطَطٌ وَبَعْدٌ عَنِ الْوَاقِعِ الْلُّغُويِّ، فَلَا تَجِدُ لَهَا ذَلِيلًا وَاحِدًا عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَالْحُكْمُ بِ(الْغَلَطِ) أَوِ (الْخَطَأِ) يَتَعَاقَبَانِ فِي الدَّرْسِ الْلُّغُويِّ دُونَ تَمَيِّزٍ بَيْنَهُمَا مُطْلَقاً، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ (الْخَطَأُ) اصْطِلَاحًا مِنْ مُرَادَاتِ اصْطِلَاحِ (الْغَلَطِ)، وَهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ التَّعْوِيمِيَّةِ الْمُتَرَادِفَةِ دَلَالَةً فِي نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ الْمَعْيَارِيِّ فِي الدَّرْسِ الْلُّغُويِّ.

### ثانية: (الْفَلَطُ) فِي اصْطِلَاحِ النُّحَا:

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ شُيُوعِ اصْطِلَاحِ (الْغَلَطِ) فِي كُثُبِ النُّحَا الْمُنْقَدِمِينَ وَكَذَا الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ، وَمَعَ أَنَّهُ يُعُدُّ مِنْ أَهْمِ الاصْطِلَاحَاتِ الْمَعْيَارِيَّةِ الَّتِي وَضَعَهَا عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الظَّواهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَتَقْسِيرِهَا؛ إِلَّا أَنَّنِي لَمْ أَجِدْ عِنَايَةً مِنْهُمْ فِي وَضْعِ تَعْرِيفِ صَرِيحٍ لَهُ، وَرَبِّما كَانَ هَذَا ذَلِيلُهُ فِي مُؤْفَاتِهِمُ الْنَّحْوِيَّةِ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ الْرَّمْنِيَّةِ؛ إِذَا وَجَهُوا جَهْدَهُمْ فِي مُعَالَجَتِهِمُ الْظَّواهِرِ وَالْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ إِلَى الشُّرْحِ وَالتَّوْضِيحِ وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ وَالْإِسْتِشَهَادِ، مِنْ غَيْرِ التِّفَاقِ مِنْهُمْ إِلَى اسْتِعْرَاضِ الْمَفَاهِيمِ الْاِصْطِلَاحِيَّةِ.

أَمَّا عَنْ أَوَّلِ النُّحَا تَعَرِيفًا لِاِصْطِلَاحِ (الْغَلَطِ) فَكَانَ (ابْنُ السَّرَّاجِ)؛ إِذْ يُوْمِي إِلَيْهِ فِي مَعْرِضِ تَحْكِيمِهِ قَوْلُ مَنْ أَجَازَ الْإِضَافَةَ إِلَى (لَوْلَا) عَلَى نَحْوِ: (لَوْلَا شَيْءٌ)، وَلَوْلَا شَيْءٌ؛ فَيَقُولُ: "وَاعْلَمُ أَنَّ الَّذِي حُكِيَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَوْلَا شَيْءٌ)، وَ(لَوْلَا شَيْءٌ) شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ، وَكَانَ عِنْدَ شِيخِنَا -يَعْنِي: أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبِرَّةِ- يُجْرِيهِ مَجْرِيَ (الْغَلَطِ)، وَالْكَلَامُ الْفَصِيحُ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ: (لَوْلَا أَنْتَ)، كَمَا قَالَ -عَزَّ وَجَلَّ-: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّ مُؤْمِنِينَ) [سَبَأ/31]."<sup>(22)</sup>

يُنْظَرُ، ابْنُ مَنْظُورٍ: لِسَانُ الْعَرَبِ (مَادَةٌ: خَطَأٌ). (20)

الْعَسْكَرِيُّ (أَبُو هَلَالٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ / ت 395هـ): الْفُرُوقُ الْلُّغُوئِيُّ ص/81، تَحْقِيقُ: حُسَامُ الدِّينِ الْقُدُسِيُّ، مَكْتَبَةُ الْقُدُسِ، الْقَاهِرَةُ، 1415هـ / 1995م.

ابْنُ السَّرَّاجِ (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ سَهْلِ السِّرَّاجِ / ت 316هـ): الْأَصْوَلُ فِي النَّحْوِ 124/2، تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْحُسَينِ الْفَتَلِيِّ، مَوْسِيَّةُ الرَّسَالَةِ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، بَيْرُوتُ، 1417هـ / 1996م.

فـ(الغَلْطُ) إِذْنَ كَمَا يَبْدُو مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَّاجِ: هُوَ: كُلُّ قَوْلٍ شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ، وَعَنِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ. وَهُوَ بِذَلِكِ الْحَدِّ لِلْ(غَلْطِ) يَكُونُ قَدْ حَازَ قَصْبَ السَّبْقِ بَيْنَ النُّحَاةِ فِي وَضْعِ حَدِّ الْمُصْطَلَحِ؛ يُبَرِّزُ فِيهِ مَفْهُومَهُ، وَيُؤَوِّضُ حَيْثِيَّاتِهِ الدِّلَائِلَيَّةَ.

وَقَدْ تَبَعَهُ عَلَى النَّحْوِ نَفْسِهِ (ابْنُ الْحَاجِبِ)؛ إِذْ يُوْمِئُ إِلَيْهِ أَيْضًا فِي مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ عَلَى بَيْتِ رُهْيَرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى الْمَذْكُورِ آيَةً فِي الْكِتَابِ لِسَيِّدِهِ، فَيَقُولُ: "... فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ (الْغَلْطِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ".<sup>(23)</sup> فـ(الْغَلْطُ) أَيْضًا -عِنْدَ (ابْنِ الْحَاجِبِ) كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ: هُوَ كُلُّ مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ.

وَتَجَدُّرُ الإِشَارَةُ هُنَا إِلَى أَنَّ الْبَاحِثَ قَدْ حَاوَلَ تَلْمُسَ تَعْرِيفِ آخَرَ لِاِصْطِلَاحِ (الْغَلْطِ) عِنْدَ النُّحَاةِ -غَيْرَ تَعْرِيفِيٍّ: (ابْنُ السَّرَّاجِ، وَابْنُ الْحَاجِبِ) السَّابِقِينَ -الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا مَفْصُودِينَ مِنْهُمَا وَلَا صَرِيحِينَ فِي مَوْضِعِيْهِمَا؛ وَإِنَّمَا جَاءَهُمَا عَرَضًا فِي ثَنَائِيَا حَدِيثِهِمَا عَنْ مَوْضِعِيْهِمَا آخَرَ، لَكِنْنِي لَمْ أُعْتَرِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْقِيلِ، وَالْأَمْرُ نَفْسُهُ تَكَرَّرَ فِي كُتُبِ اِصْطِلَاحَاتِ الْعُلُومِ كـ(الْكُلِّيَّاتِ) لِلْكَوْيِيِّ، وَكِتَابِ (كَشَافِ اِصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ وَالْعُلُومِ) لِلتَّهَاوِيِّيِّ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اِصْطِلَاحَاتِ، رَغْمَ إِثْبَاتِ تِلْكَ الْكُتُبِ أَكْثَرَ مِنْ تَعْرِيفِ لِاِصْطِلَاحِ (الْخَطَا)<sup>(24)</sup> الَّذِي هُوَ نَظِيرُ (الْغَلْطِ) مِنْ مُصْطَلَحَاتِ التَّقْوِيمِ النَّحْوِيِّ.

وَيَحِبُّ التَّثْبِيْةُ هُنَا أَيْضًا -إِلَى أَنَّ النُّحَاةَ الْمُتَقْدِمِينَ - وَإِنْ حَلَّتْ كُثُبُهُمْ مِنْ تَعْرِيفِ صَرِيحِ لِاِصْطِلَاحِ (الْغَلْطِ) -فَقَدْ عَرَضُوا لِلِّاِصْطِلَاحِ نَصًا، كَمَا أَنَّهُمْ عَالَجُوا مَسَائِلَهُ وَقَضَائِيَاهُ بِصُورَةٍ تَعْكِسُ لَنَا وُضُوحَ مَفْهُومِهِ لَدَيْهِمْ. وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْمُبْرَهَنَةِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْخَلِيلِ: وَ(الْمَسْجُدُ الْجَامِعُ): نَعْتَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْمِعُ أَهْلَهُ، وَ(مَسْجُدُ الْجَامِعِ): غَلَطٌ بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ لَا يُصَافِ إِلَى النَّعْتِ، لَا يُقَالُ: (هَذَا زِيدُ الْفَقِيهِ).<sup>(25)</sup> وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُبْرِدِ: وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي جَمْعِ (مُصِيَّةِ)؛ (مَصَابِبِ): إِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا الْجَمْعُ (مَصَابِبِ)؛ لِأَنَّ (مُصِيَّةَ) (مُفْعَلَة)؛ فَعَلَى هَذَا يَحْرِي وَمَا أَشْبَهُهُ.<sup>(26)</sup> وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ سَيِّدِهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آنَفًا:

(23) ابنُ الْحَاجِبِ (أَبُو عَمِّرو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ / ت 646هـ): الإِيْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 2/182، تَحْقِيقُ: مُوسَى بْنَايُ الْعَلِيُّيُّ، وَزَارَةُ الْأُوقَافِ، بَعْدَادُ، 1402هـ/1982م.

(24) عَرَفَ الْكَوْيِيُّ (الْخَطَا) بِأَنَّهُ: "الْخُدُولُ عَنِ الْجِهَةِ، أَوْ تُبُوتُ الصُّورَةُ الْمُضَادَّةُ لِلْحَقِّ". [يَنْظَرُ، الْكَوْيِيُّ (أَبُو الْبَقَاءِ أَبْيُوبُ بْنُ مُوسَى / ت 1094هـ): الْكُلِّيَّاتُ، مُعْجمٌ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْأُفْرُوقِ الْلُّغَوِيَّةِ ص 424، تَحْقِيقُ: عَذَنَانَ دَرْوِيشَ وَآخَرِينَ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، بَيْرُوتُ، 1419هـ/1998م].

(25) الْخَلِيلُ: كِتَابُ الْعِينِ 1/176.

(26) الْمُبْرِدُ: الْمُفْتَحُ 1/261.

"وَأَعْلَمُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلِطُونَ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبٌ، وَذَاكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْأَبْتِداءِ، فَيُرِي أَنَّهُ قَالَ: هُمْ ...". (27)

إِذْن؛ فَالْأَصْطِلَاحُ شَائِعُ الْإِسْتِخْدَامِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي نُصُوصِهِمُ السَّابِقةَ، وَكَانَ مَفْهُومُهُمْ لَهُ أَيْضًا-وَاضِحًا جَلِيلًا؛ فِي سِيَاقِ عَرْضِهِمُ لِلْفَضَايَا وَالْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، فِي (الْغَلَطِ) عِنْهُمْ: كُلُّ مُخَالَفَةٍ لِلْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ. وَهُوَ أَيْضًا: كُلُّ خُرُوجٍ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغُوِيِّ الصَّحِيحِ الَّذِي أَعْنَتْهُ الْعَرَبُ وَسَارَتْ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهَا الصَّحِيحِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ فِي صَمِيمِ الْمَظْهَرِ الثَّانِي تَغْلِيطُ الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغُوِيِّ-وَصُفْهُمُ بَعْضُ الْهَجَاجَاتِ بِ(الْغَلَطِ)؛ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي يُطَالِعُنَا بِهِ الْحَلِيلُ فِي قَوْلِهِ: "(الْدِكْرُ)" لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَ(رَبِيعَةُ) تَغْلِطُ فَتَقُولُ: "(الْدِكْرُ)" لِلْدِكْرِ، وَيُقَالُ: هُوَ اسْمٌ مَوْصُوعٌ مِنَ الدِكْرِ". (28)

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَظْهَرِ -أَيْضًا- تَغْلِيطُ النَّحَّا لِلْقُرَاءِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ بَارِزَةٌ شَائِعَةٌ فِي الدُّرْسِ الْلُّغُوِيِّ، وَقَدْ بَرَرَهَا ابْنُ جِيَّيْ بِصَعْفِ الدِّرَائِيَّةِ لَا ضَعْفِ الْأَمَانَةِ؛ (29) لِأَنَّ النَّحْوَيْنِ كَانُوا أَصْبَطَ لِلْقُرْآنِ مِنَ الْقُرَاءِ. وَمِثَالٌ لِذَلِكَ: تَغْلِيطُ الْمُبَرَّدِ لِقِرَاءَةِ الْهَمْزِ فِي (مَعَايِشَ) (30) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ) [الأعراف/10] إِذْ يَقُولُ: أَفَمَا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (مَعَايِشَ) فَهَمَزَ فَإِنَّهُ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى (نَافِعٍ بْنِ نَعِيمِ الْمَدْنَى)، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ فِي الْقُرْآنِ حُرُوفٌ وَقَدْ وُقِفَ عَلَيْهَا". (31)

وَقَدْ يَنْتَظِرُ النَّحَّا إِلَى (الْغَلَطِ) عَلَى أَنَّهُ الْخَطَأُ فِي الْحُكْمِ النَّحْوِيِّ أَوِ التَّغْلِيلِ لِمَسْأَلَةِ نَحْوِيَّةٍ مَا مِنْ قَبْلِ نَحْوِيِّ مَا؛ فَيُعَارِضُهُ نَحْوِيًّا آخَرُ مُغَلِطًا إِيَّاهُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ ذَاكَ التَّغْلِيلِ؛ مُؤْكِدًا كَلَامَهُ بِالْأَدَلةِ وَالْحُجُجِ الْعُقْلَيَّةِ الدَّاهِشَةِ لِرَأْيِ النَّحْوِيِّ الْأَوَّلِ. وَمِمَّا يَصْحُ ذِكْرُهُ تَمثِيلًا لِهَذَا الْمَفْهُومِ لِلْ(غَلَطِ) مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي تَغْلِيطِهِ لِأَبِي إِسْحَاقِ الرَّجَاجِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَالِمِ الَّذِي نَصَبَ (إِذْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِذْ قَالَ لِقَمَانَ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعْظُمُهُ) [القمان/13]، يَقُولُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ: "(إِذْ) فِي مَوْضِعِ نَصِيبٍ، وَالْمَعْنَى: وَادْكُرْ، وَحَكِيَ أَبُو

(27) سَيِّدُوْيَهُ: الْكِتَابُ 2/155.

(28) الْحَلِيلُ: كِتَابُ الْعَيْنِ 5/327، (مَادَّةُ دَكَرْ).

(29) نَصُّ حَدِيثِ ابْنِ جِيَّيْ فِي ذَلِكَ: "وَلَمْ يُؤْتِ الْقَوْمُ سِيقَدُ هُنَا الْقُرَاءُ- فِي ذَلِكَ مِنْ ضَعْفِ الْأَمَانَةِ، لَكِنَّ أُنْوَانًا مِنْ ضَعْفِ دِرَائِيَّةِ". [الْحَصَائِصُ 1/72-73].

(30) قِرَاءَةُ الْهَمْزِ: (مَعَايِشَ) قِرَاءَةُ شَادَّةٍ مَنْسُوبَةٌ لِرَبِيعِ الْمَدْنَى، وَكَذَا رَوَاهَا حَارِجَةُ بْنُ مُصْعِبٍ فِي إِحْدَى الطَّرُقِ عَنْ (نَافِعٍ بْنِ أَبِي نَعِيمِ الْمَدْنَى)، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ يَرْوِي عَنْهُ (مَعَايِشَ) بِدُونِ هَمْزٍ. وَقِرَاءَةُ عَامَّةٍ قِرَاءَةِ الْأَمْصَارِ: (مَعَايِشَ) بِ(الْأَيَاءِ). إِنْتَظِرُ فِي ذَلِكَ: ابْنُ حَالَوِيَّهُ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ/ ت 370هـ): مُحَمَّصَرٌ فِي شَوَّادُ الْقُرْآنِ مِنْ كِتَابِ الْتَّبَيِّعِ ص/ 48، مَكْتَبَةُ الْمُتَتَّبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، دِبَّتِ.

(31) الْمُبَرَّ: الْمُفَتَّنَبُ 1/261.

إسحاق في كتابه في القرآن أن (إذ) في موضع نصب بـ(آتينا)، وأن المعنى: ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال... قال أبو جعفر: وأحسبه غلطًا، لأن في الكلام (وأوا) تمنع من ذلك، وأيضا فإن اسم لقمان مذكور بعد قال).<sup>(32)</sup>

فالغلط الذي أخذه هنا أبو جعفر النحاس على أبي إسحاق الزجاج هو خطأ في التوجيه والتفسير، أو بمعنى آخر: هو خطأ في حكم نحوٍ، وليس خطأ في القياس النحوي أو الاستعمال اللغوي، إذ لا ينتهي المعنى مع تأويل الرجال لوجود (الواو) الاستثنافية، فعلى تعبيره يكون الكلام: (ولقد آتينا لقمان الحكمة وإن قال لقمان ...)، فضلاً عن تكرار الفاعل (لقمان) مررتين، والوجه الصواب الذي يرضيه القياس النحوي - إضافة للمعنى الصحيح - تأويل أبي جعفر النحاس: (وانكز إذ قال لقمان لإبني...). والذي يبدوا أن أبي جعفر النحاس قد رجح جانب المعنى واهتم به وقدمه على ما دونه أثناء توجيهه السابق للية الكريمة فلازمه الصواب.

ومن الشواهد لذلك أيضا - تغليط المبرد ليونس بن حبيب في إجازته لفقاء عالمة التذكرة على النعت، مع أن هذه المسألة يحيّرها مذهب الكوفيين، وهي من مسائل الخلاف بينهم وبين البصريين، فضلاً عن أن الاستعمال اللغوي يؤيد يونس إذ كثرت الشواهد المسموعة عن العرب في ذلك، يقول المبرد: "وكان يونس يحيّر أن يُلقي عالمة التذكرة على النعت فيقول: (واريد الطريق، وزينه أنت الفارس البطلاه)، وهذا عند جميع النحويين غلط؛ لأن العالمة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت، والنعت خارج من ذا".<sup>(33)</sup> وقد وصف المبرد رأي يونس السابق بأنه غلط بإجماع النحاة، وربما يقصد بذلك النحاة البصريين خاصة؛ إذ الكوفيون يحيّزون ذلك.

وعلى ما سبق توضيحة من أمثلة وشواهد نحوية؛ يتضح للباحث أن اصطلاح (الغلط) عند النحاة المعتقدمين من حيث المفهوم - يمكن حصره في تلك الدلالات: مخالفة القياس النحوي، أو مخالفة الاستعمال اللغوي الذي أفتته العرب في كلامها الفصيح، أو الخطأ في الحكم النحوي أو التعليل لمسألة لعوية ما من جانب عالم ما فيخطئه عالم آخر بالحجج والبراهين المريحة لرأيه على رأي النحوي الأول.

كما لاحظ الباحث أيضا - عدم تعرّقة النحاة القدماء بين اصطلاحي (الغلط) و(الخطأ) في الاستخدام أو الدلالة؛ فكما ساواها بينهما في (المعنى اللغوي) لم يُعرفوا بينهما أيضا - في (المعنى الإصطلاحي)، فكثيراً ما يستخدمون أحدهما بديلاً عن الآخر، بل أحياناً يجمعون بينهما في نصٍ واحدٍ من قبيل التوكيد،

(32) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/284.

(33) المقصتب 4/275.

على أنَّهُما شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَمِنْ أَوْضَحِ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمُبَرِّدُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ اسْمِ (مَا) الْمُشَبَّهَةِ بِ(لَيْسَ) حِينَ قَالَ: "فَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

فَأَصْبَخُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرْيَشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فَالرَّفْعُ الْوَجْهُ، وَقَدْ نَصَبَهُ بَعْضُ النَّحْوِيَّينَ،<sup>(34)</sup> وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ حَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَهَذَا (خَطَا) فَاحِشٌ، وَ(غَلَطٌ) بَيْنُ، وَلِكُنَّ نَصَبَهُ يَجُوزُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ نَعْنَاءً مُعَدَّمًا، وَتُضْمِرَ الْخَبَرُ، فَتَنْصِبَهُ عَلَى الْحَالِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: (فيها قَائِمًا رَجُلٌ)، وَذَلِكَ أَنَّ النَّعْتَ لَا يَكُونُ قَبْلَ الْمَنْعُوتِ، وَالْحَالُ مَفْعُولٌ فِيهَا، وَالْمَفْعُولُ يَكُونُ مُعَدَّمًا وَمُؤْخَرًا.<sup>(35)</sup>

فَقَدْ عَطَفَ الْمُبَرِّدُ فِي كَلَامِهِ السَّابِقِ اصْطِلَاحَ (الْغَلَطِ) عَلَى اصْطِلَاحِ (الْخَطَا) مِنْ قَبِيلِ تَأْكِيدِ الْمَعْنَى وَنَفْوِيَّتِهِ بِالْمَرَادِفِ فِي الْمَعْنَى، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ مُنَاسِبَةٍ دِلَالِيَّةٍ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ (الْوَاوِ)، الَّذِي هُوَ لِمُطْلُقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ، وَهَذَا إِنْ دَلَّ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاِصْطِلَاحِيْنِ بَيْنَهُمَا تَنَاسُبٌ دِلَالِيٌّ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ.

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ -أَيْضًا- مَا ذَكَرَهُ الرَّجَاجِيُّ فِي مَعْرِضِ حُكْمِهِ بِالشُّدُودِ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ (الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضَافَةِ) فِي كَلِمَةِ (الرَّسُول) فَقَالَ:<sup>(36)</sup>

لَهُمْ ذَلِلَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعْدِي وَبِالْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ

حَيْثُ عَقَبَ الرَّجَاجِيُّ عَلَى قَوْلِهِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِ(الْغَلَطِ، وَالْخَطَا) فِي أَنَّ وَاحِدًا بِالْعَطْفِ دُونَ تَعْرِفَةٍ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ؛ مِنْ قَبِيلِ أَنَّهُما كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَقَالَ: "وَمِثْلُ هَذَا (غَلَطٌ) وَ(خَطَا) لَا يُعْبَأُ بِهِ، وَإِنَّمَا حَكَيْنَا لِيُتَجَبَّبَ، وَلِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَصْلٌ يُعْمَلُ عَلَيْهِ".<sup>(37)</sup>

وَهَذَا الْحَالُ مِنْهُمَا مَعَ اصْطِلَاحِيْ (الْغَلَطِ / وَالْخَطَا) هُوَ الْحَالُ نَفْسُهُ لِغَالِبِيَّةِ النُّحَاءِ؛ فَهُمَا عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ اسْتِعْمَالًا وَدِلَالَةً، وَالشَّوَاهِدُ لِذَلِكَ كَثِيرَةٌ يَضِيقُ الْمَقَامُ عَنِ دِكْرِهَا.

(34) يقصدُ هُنَا: (سيبوئيُّهُ)، حَيْثُ ذَهَبَ فِي الْبَيْتِ الشَّعْرِيِّ السَّابِقِ إِلَى نَصْبِ (مِثْل) الْمُضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْعَائِبِيْنِ عَلَى أَنَّهَا خَبْرُ (مَا) الْمُشَبَّهَةِ بِ(لَيْسَ) مُعَدَّمٌ، وَهُوَ مَا غَلَطَهُ فِي الْمُبَرِّدِ؛ إِذْ يَرَى أَنَّ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ فِيهِ (الرَّفْعُ)، وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ (مَسَائِلُ الْغَلَطِ) الَّتِي أَخْذَهَا الْمُبَرِّدُ عَلَى سِيِّبُوئِيْهِ، وَقَدْ رَدَّ أَبْنُ وَلَادٍ عَلَى الْمُبَرِّدِ فِيهَا رَدًا مُطْوَلًا فِي كِتَابِهِ مُنْتَصِرًا لِسِيِّبُوئِيْهِ عَلَى الْمُبَرِّدِ. [يُنَظَّرُ، أَبْنُ وَلَادِ التَّمِيِّيُّ (أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ/ ت 332هـ): الْإِنْتَصَارُ لِسِيِّبُوئِيْهِ عَلَى الْمُبَرِّدِ ص/ 54-55 (الْمَسَالَةُ 7)، تَحْقِيقُ: رُهْبَرْ عَبْدُ الْمُحْسِنِ سُلْطَانِي، مُؤْسَسَةُ الرَّسَالَةِ لِلطبَاعَةِ وَالثَّثْرِ وَالتَّوزِيعِ، الطَّبُعةُ الْأُولَى، بَيْرُوْث، 1416هـ/ 1996م].

(35) الْمُبَرِّدُ: المقتضب 4/ 191-192.

(36) الْبَيْتُ قَائِلُهُ مَجْهُولٌ؛ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مُعْنَى الْلَّبَبِ 1/ 69 وَالرَّوَايَةُ فِيهِ: (لَهُمْ دَائِثُ رَقَابُ تَبَّيِ مَعَدٌ)، وَشَرْحُ أَبْنِ عَقِيلٍ 1/ 158، وَهُمْ مِنْ الْهَوَامِعِ 1/ 85.

(37) الزَّرَاجِيُّ (أَبُو الْفَاقِسِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ/ ت 368هـ): كِتَابُ الْأَلَمَاتِ ص/ 54، تَحْقِيقُ: مَازِنُ الْمُبَارَكِ، دَارُ الْكُفْرِ، الطَّبُعةُ الثَّالِثَيْةُ، دِمْشَقُ، 1405هـ/ 1985م.

كما تطالعنا كتب النحو أياً صطلاح نحوٍ من اشتقاقات اصطلاح (الغلط)، وهو اصطلاح (المغالطة)، هذا الاصطلاح ورد ذكره في حنانيا كثيرون قريراً من دلالة (الغلط)، إذ هو في مفهومهم: نوع من القياس الفاسد،<sup>(38)</sup> وقد أثبتنا سابقاً ذلك المعني -الخطأ في القياس- ضمن المعاني التي وردت لاصطلاح (الغلط) في استخدامات النحو. فيذكره (الرجاجي) في معرض رده على (السيرافي)، إذ يذهب الأخير إلى أن المسوغ في جواز إضافة كلمة (آية) بمعنى (علامة) إلى الفعل، كما في قوله: (إنتي آية قام زيد)، أنها بمذكرة الوقت.<sup>(39)</sup>

وقد رد الرجاجي رأي أبي سعيد الساقي مغليطاً إياه مسنداماً اصطلاح (المغالطة) مسندلاً به على فساد قياسه فيقول: "واما (آية) فهو عني لا تجوز إضافتها إلى الفعل، ولم يأت في ذلك ما يحتاج به، ولا تصح في القياس إضافته إليه...، وأما تشبيهه ذلك بـ(آية) فمغالطة، لأنه إذا قال: (إذا أذن المؤذن فانشي)، فوافت الإثبات غير وقت الأذان، وإن كان علماً له، يُستدل به على لزوم الإثبات له. وإذا قال: (آية قام)، فقد زعم أنه جعل (قام) وقتاً لما يريد، وهذا غلط، لأن الفعل لا يكون وقتاً بل يحتاج إلى وقت فيكون فيه، وهذا بين الإحالة".<sup>(40)</sup>

و واضح مما سبق؛ أن اصطلاح (المغالطة) عند الرجاجي مزادف لاصطلاح (الغلط) كما نصّ هو نفسه بذلك في كلامه الساقي، وكلا الاصطلاحين يدلّ عنده على الخطأ في القياس، وزاد عليهما وصف التركيب الساقي الذي أجازه أبو سعيد السيرافي بأنه: (بين الإحالة) أي: استحال عنده أن يجد مثيلاً له في العريبة الفصحى على حد وصفه.

ومن النحو الذين استعملوا اصطلاح (المغالطة) أيضاً -أبو علي الفارسي تعليقاً منه على كلام المبرد الذي يرى فيه جواز الاستفهام والمجازة بـ(كلما)، مغليطاً برأيه هذا -أي: المبرد- مما قال به سيبويه بعدم جواز المجازة أو الاستفهام بـ(كلما)، يقول أبو علي في ذلك: "فاما قول أبي العباس في كتاب (الغلط) من أن سيبويه ذكر: أن الاستفهام لا يكون بـ(كلما)، وقوله: إن الاستفهام بـ(كلما) جيد، كما أنه بـ(بعض ما) جيد، وذلك نحو: أن يقول القائل: (أخذت بعضاً أو كلها)، فإذا لم يفهم بعض ما أخذ، أو كل ما أخذ، قال: كل ما

عرف الجرجاني اصطلاح (المغالطة) بقوله: "(المغالطة): قياس فاسد إما من جهة الصور (الشكل) أو من جهة المادة" (المعنى). [الجرجاني (عليه السلام) بـ(كتاب سيبويه) / ت 332هـ]: مجمع التعاريفات / ص 187، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م].

(39) ينظر، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المربّان/ ت 368هـ): شرح كتاب سيبويه 45/1، تحقيق: أحمد حسن مهلي، وأخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ، 1429هـ/ 2008م.

(40) الرجاجي: الإيضاح في علّ النحو ص 115-116، تحقيق: مازن المباركي، دار التفاسير، الطبعة السادسة، بيروت، 1416هـ/ 1996م.

أخذت، وبعضاً مَا أخذت، فمغالطةٌ فيه ...، وإنما أراد أي سيويه- أن (كلما) لا يُستفهم بها إذا كان (كُلُّ) مُضافاً إلى (ما) التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر... ولم يُرِدْ (كلما) المضاف (كُلُّ) فيه إلى (ما) التي للاستفهام، فإنما أراد (كلما) التي قد ذكرها، فهو مغالطةٌ من أي العباس<sup>(41)</sup>.

فالفارسي في كلامه السابق يرجح كلام سيويه على كلام أبي العباس المبرد، ويصف نقد المبرد لسيويه بـ(المغالطة)، التي تبدو من سياق كلامه ضرباً من (الغلط)، وهي أيضاً مخالفة لقياس النحو الذي جاء عليه الكلام العربي الفصيح، ومنه القرآن الكريم الذي استخدمت فيه (كلما) ذاته على الظرفية على النحو الذي فسرها به سيويه وأبو علي الفارسي؛ كما في قوله تعالى: (يَكُادُ الْبَرْقُ يَخْطُفُ أَبْصَارَ قُمْ كُلُّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْأِ فِيهِ) [البقرة/20]، وقوله تعالى: (مَا وَأْهُمْ جَهَنَّمَ حَبَّتْ رِذْنَاهُمْ سَعِيرًا) [الإسراء/97].<sup>(42)</sup>

أما عن النحو المحدثين وتعريفهم لاصطلاح (الغلط) فعلى ما يبدو أنهم اتفقوا أثر النحو المعتقدمين في ندرة تعريفهم لاصطلاح؛ إذا استثنينا تلك المحدثات التي ذكرها العلامه عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب سيويه، إذ يعرّف (الغلط) بأنه: "الخروج عن القياس والكلام الفصيح".<sup>(43)</sup> فكل خروج عن القياس واستعمال الفصحاء هو في حقيقته خروج عن معيار الصواب اللغوي. والمقصود بالمعايير الصوابية هنا: تلك المقاييس التي يتم الاستناد إليها في تحديد الصواب من الخطأ، والخطأ من الصواب، باعتبار الخطأ انحرافاً عن معيار مثالي محدد لا يمكن تجاوزه.<sup>(44)</sup>

ويضاف للجهد السابق في هذا المجال؛ تعريف الباحث نزار الحميداوي؛ الذي حد (الغلط) بأنه: "كُلُّ تركيب أعني المتكلّم من غير قصد؛ لتوهم، أو خطأ، أو شدود، أو خروج عن قواعد القياس، وسُئِنَ كلام العرب؛ كنضب الواقع، ورفع المضاف، وما إلى ذلك".<sup>(45)</sup> وتعريف صباح السامرائي له - أيضاً - مساواها إياه دلالة بـ(الخطأ) قائلاً: "والذي يبدو أن الأولين أعطوا شيئاً من العذر لمن جهل إقامة الكلام على سُئِنَ كلام

الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار / ت 377هـ): المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص/278-279، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاري، مطبعة العانى، بغداد ، د.ت.

(42) ينظر، المصدر السابق نفسه: ص/ 279.

(43) مقدمة تحقيق كتاب سيويه: ص/33.

(44) مسعودة سليماني: المعايير الصوابية في اللغة بين القدامي والمحدثين ص/78، مجلة الممارسات اللغوية، العدد الثاني والثلاثون، الجزائر، 2015م.

(45) الأحكام التقويمية في النحو العربي؛ دراسة تحليلية: ص/202، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ، 2011م.

الْعَرَبُ، فَأَطْلَقُوا عَلَى خَطِئِهِمْ (لَهُنَا)، مُرَاغَةً لِجَهْلِهِمْ ...، لِأَنَّ (الْخَطَا) وَ(الْغَلَطُ) يَعْنِيَانِ: مُحَالَفَةَ الصَّوَابِ صَرَاحَةً".<sup>(46)</sup>

وَعَلَى مَا سَبَقَ، يُمْكِنُنَا القُولُ: إِنَّهُ ثَمَّةَ اتَّقَافٍ بَيْنَ رُؤْيَا النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالنُّحَاةِ الْمُتَأْخِرِينَ فِي مَفْهُومِهِمْ لِدَلَالَةِ اصْطِلَاحِ (الْغَلَطُ): فَيَكَادُونَ يَتَقَوَّنُ عَلَى أَنَّهُ: (كُلُّ مَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ النَّحْوِيَّ، أَوْ سُنَّةِ الْعَرَبِ فِي اسْتِعْمَالِهَا الْلُّغَوِيَّةِ، أَوْ كُلُّ مَا يُخَالِفُ الْقَوَاعِدَ وَالْأَحْكَامَ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي وَضَعَنَهَا الْعَرَبُ لِاسْتِقَامَةِ كَلَامِهَا وَاطِرَادِهِ عَلَى النَّحْوِ الصَّحِيحِ). تِلْكَ الرُّؤْيَاةُ الَّتِي جَاءَتْ مُتَوَافِقةً مَعَ كَلَامَ أَحَدِ الْبَاحِثِينَ الْمُعاَصِرِينَ إِذْ يَقُولُ: "مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ثَمَّةَ تَعْبِيرَاتٍ فَصِحَّةٌ، وَتَعْبِيرَاتٍ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تَدْخُلُ فِي بَابِ (الْغَلَطُ)، فَالْفَصِحَّةُ هِيَ الَّتِي جَرَتْ عَلَى سُنَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوَاعِدِهَا وَأَصْوَلِهَا، وَ(الْغَلَطُ) هِيَ الَّتِي حَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ، نَحْوَ: رَفْعُ الْمَفْعُولِ، وَنَصْبُ الْفَاعِلِ، وَرَفْعُ الْمُصَافِ إِلَيْهِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِ (الْغَلَطُ)".<sup>(47)</sup>

### **المَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنْ ظَاهِرِ (التَّغْلِيطِ) قَبْلَ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ:**

ذَكَرْنَا فِيمَا سَبَقَ، أَنَّ النَّاظِرَ الْمُدَقِّقَ فِي تَصَانِيفِ الْقَدَامِيِّ مِنَ النُّحَاةِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَجْزِمَ بِأَنَّ ظَاهِرَةَ الْحُكْمِ بِ(الْغَلَطِ) قَدْ نَالَتْ عِنَائِيَّةً فَائِقَةً وَاهْتَمَامًا كَبِيرًا مِنْ قِبَلِهِمْ، وَهِيَ مَسَالَةٌ يُعَزِّزُهَا شُيوُعُ الاصْطِلَاحِ نَفْسِهِ سَوْكَدًا مُشَقَّاتُهُ وَمُتَرَادِفَاتُهُ - وَمَسَائِلُهُ فِي هَذِهِ التَّصَانِيفِ؛ لِدِرَجَةِ ثُمَّكِنَنَا مِنَ القُولِ: بِأَنَّ هَذَا الشُّيوُعُ لِلْاِصْطِلَاحِ وَمُتَرَادِفَاتِهِ فِي الدُّرْسِ الْلُّغَوِيِّ عِنْدَ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ ارْتَقَى بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ النَّقْوِيمِيَّةِ إِلَى مَنْزِلَةِ: (الظَّاهِرَةِ)، وَأَصْبَحَ الْحُكْمُ بِ(الْغَلَطِ) وَاحِدًا مِنَ الْعِلْلِ الشَّائِعَةِ فِي مُصَنَّفَاتِ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ عَلَى نَحْوِ مَا سَنُعْرِضُ لَهُ تَقْصِيْلًا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ.

### **1- نُحَاةُ مَرْجَلَةِ مَا قَبْلَ التَّقْعِيدِ الْلُّغَوِيِّ:**

يَتَرَاءَى لِلْبَاحِثِ أَنَّ الْحُكْمَ بِ(الْغَلَطِ) فِي تِلْكَ الْمَرْجَلَةِ مِنْ تَارِيخِ لُغَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ بِالْمَفْهُومِ نَفْسِهِ الَّذِي حَدَّدَنَاهُ سَابِقًا، خَاصَّةً فِي مُجْتَمِعِ جَاهِلِيِّ بَدَوِيِّ لَمْ تَعْرِفْ السِّنَةُ أَفْرَادِهِ إِلَّا الْفَصَاحَةُ وَالْبَيَانُ بِالْفَطْرَةِ وَالسَّلِيقَةِ الْلُّغَوِيَّةِ. وَقَدِ امْتَازَتِ الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ فِي تِلْكَ الْمَرْجَلَةِ بِتَقَارُبِ الْهَجَاجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَتَوْحِدُهَا فِي لُغَةٍ ثَقَافَيَّةٍ أُمِّ، أَغْلَبُ الظُّنُّ أَنَّ تِلْكَ الْلُّغَةَ الْمُشَتَّرَكَةَ كَانَتْ لُغَةَ الْحَجَّ وَالْأَسْوَاقِ وَالْمَجَامِعِ الْكُبْرَى، فَالْفُصْحَى لِكُونِهَا لُغَةَ الْعَرَبِ جَمِيعًا تَمَّ نُمُوهَا فِي الْمُجْتَمِعِ الْعَرَبِيِّ فِي عُمُومِهِ لَا فِي قَبِيلَةِ بِعِينِهَا، وَتَقْبَلَتْ فِي عَمَلِيَّةِ نُمُوهَا عَنَّا صِرَارًا مِنْ جَمِيعِ الْهَجَاجَاتِ، حَتَّى بَدَثَ قَرِيبَةً مِنْ كُلِّ لَهْجَةٍ.<sup>(48)</sup> وَكَانَتْ هَذِهِ الْوِحْدَةُ إِرْهَاصًا بِتَرْوِيلِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِهَذَا اللِّسَانِ

(46) الأحكام النَّوْعِيَّةُ وَالْكَمِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ص/27.

(47) فاضل السامرائي: الجملة العربية تاليتها وأقسامها ص/119، دار الفكر، الطبعة الثانية، عمان ، 2007م.

(48) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص/67، عالم الكتب، القاهرة ، 2000م.

**العربي الموحد، وإن كان هذا التوحد غير لاغٍ للهجات العربية؛ إذ حوى القرآن الكريم نفسه ظواهر لهجية مختلفة لقبائل عربية كهذيل وتميم وطيء وغيره.**

وكان العرب يراغون قواعد لغتهم الأم، وكذا قواعد تلك الهجات حسب المقام الذي يفرض استعمال مستوى لغوي معين منهم، مراعين في كل المقامين المستوى الصوابي الذي ارتضته جماعتهم اللغوية. فكان بذلك مفهوم (الغلط) عندهم هو: "عدم مراعاة المقام الذي يستوجب منهم الالتزام بقواعد اللغة المشتركة أو اللهجة القبلية"<sup>(49)</sup>، فيؤدي ذلك إلى استخدام إحداها بدلاً من الآخر. ولكونهم يعيشون عصر الفصاحة وعصر الاستشهاد، فإن ذلك جعل الواحد منهم يتأنى كثيراً قبل إصدار حكم بالغلط في حق المتكلّم؛ لأنهم كانوا يدركون خطأ الحكم بالخطأ النحوي في عصر كلام الأعراب فيه حجة، فلا شوّغ هنا الأحكام المنسّقة؛ فجاءت كلمة (الحن) أكثر اطمئناناً وأكثرلينا<sup>(50)</sup>.

وقد روى الأصمسي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: سمعت أعرابياً من أهل اليمن يقول: (فلان لغوب؛ جاءته كتابي فاختقره)، قال: فقلت له: أتفعل جاءته كتابي؟ فقال: أليست بصحيفة؟ فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم.<sup>(51)</sup>

فاللافت للانتباه هنا في هذه الرواية أن أبو عمرو بن العلاء لم يتسرع في إصدار الحكم بتعليله الأعرابي، لكنه حاول الاستفهام عنها عليه يرده للصواب بصورة لاقنة غير مباشرة، لأن شك في صحتها، فنراه يتأنى قبل إصدار أي حكم حتى يتيقن أولاً من مزاد الأعرابي وقصده.

## 2- الخليل بن أحمد وظاهرة (الغلط)

مع ازدياد الدرس اللغوي واتساع رقعة التأليف فيه اتسعت دائرة الأحكام التقويمية؛ حتى أضحى استخدام اصطلاحات ك(الغلط والخطأ والفايد وغيرها) أكثر وضوحاً وشيوعاً من ذي قبل، كما أحدث تلك الأحكام منحى أشد صرامة من قبل النحاة، فإذا ما عد الأولون كسر لام (رسوله) في الآية الكريمة المشهورة لحناً؛ فإن عبد الله بن أبي إسحاق قد (كفر) من أخطأ خطأً بهذا القدر. فمما يروى في ذلك: أن (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي) "اجتمع هو و(ابن سيرين) في جنازة، فقرأ ابن سيرين: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) [فاطر/28] -يرفع لفظ الجلالة (الله) ونصب كلمة (العلماء)- فقال له ابن أبي إسحاق: كفرت يا آبا بكر يعنيك على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله يريده: النحويين -فقال ابن سيرين: إن كنت أخطأ ف أنا

(49) مسعوده سليماني: المعايير الصوابية في اللغة بين الفدامي والمحثني ص 79.

(50) صباح علوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: ص 27.

(51) ينظر، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد/ ت577هـ): نزهة الأنبياء في طبقات الأنبياء ص/35، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المدار، الطبعة الأولى، الأردن، 1405هـ/1985م.

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ".<sup>(52)</sup> وَرُبَّمَا كَانَتْ شِدَّةُ الْحَضْرَمِيِّ مَعَ ابْنِ سِيرِينَ مَرْجِعُهَا: أَنَّ مَا يُتَسَامَحُ فِيهِ مَعَ الْعَامَةِ لَا يُقْبَلُ مِنْ سَرَّةِ الْقَوْمِ وَعُلَمَائِهِمْ.

أَمَّا عَنِ الْخَلِيلِ وَظَاهِرِهِ (الْحَمْلُ عَلَى الْغَلْطِ); فَقَدْ صَدَرْتُ مِنْهُ فِي مُعْجمِ (الْعَيْنِ) أَحْكَاماً بِ(الْغَلْطِ) وَ(الْخَطَا) قُرَبَةُ الْحَمْسِينَ مَرَّةً، وَتَوَزَّعَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ بَيْنَ: أَحْكَامٍ بِالْغَلْطِ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغُوِيِّ، وَكَذَا بَعْضٍ مَظَاهِرِ الْلَّهَجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ التِّي عَدَّهَا غَلْطًا، وَالْحُكْمُ بِالْغَلْطِ عَلَى بَعْضِ التَّوْجِيهَاتِ وَالنَّقْسِيرَاتِ النَّحْوِيَّةِ لِبعضِ الْمَسَائِلِ. وَمِنْ أَمْثَلِ الْمَسَائِلِ الصَّوْتِيَّةِ التِّي حَكَمَ فِيهَا الْخَلِيلُ بِ(الْغَلْطِ) قَوْلُهُ: "وَيُقَالُ: عِلْوَانُ الْكِتَابِ، وَأَطْنَهُ غَلْطًا، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْوَانٌ".<sup>(53)</sup>

وَهَذِهِ مَسَالَةٌ تَدْخُلُ فِي بَابِ الْإِبْدَالِ الصَّوْتِيِّ؛ الَّذِي هُوَ إِبْدَالٌ صَامِتٌ مَكَانَ صَامِتٍ دُونَ تَغْيِيرٍ فِي الْمَعْنَى؛ كَالْإِبْدَالِ بَيْنَ (الْمِيمِ) وَ(الْبَاءِ) كَقُولَنَا: (مَكَّةُ، وَبَكَّةُ)، وَالْإِبْدَالِ بَيْنَ (اللَّامِ) وَ(النُّونِ) كَقُولَنَا: (جِبْرِيلُ، وَجِبْرِينُ / وَإِسْمَاعِيلُ، وَإِسْمَاعِينُ)، وَلِمَسَالَةِ نَظَائِرٍ كَثِيرَةٍ ارْتَقَتْ إِلَى مُسْتَوَى الشُّيُوخِ وَالتَّبَادُلِ الْمُبَاحِ فِي الْعَرَبِيَّةِ.<sup>(54)</sup> وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ الْخَلِيلِ نَابِعٌ مِنْ حِرْصٍ عَلَى ذِكْرِ الْوَجْهِ الْأَفْصَحِ وَالْأَكْثَرِ إِسْتِعْمَالًا.

وَمِنِ الْمَسَائِلِ الْصَّرْفِيَّةِ التِّي أَصْدَرَ فِيهَا الْخَلِيلُ حُكْمًا بِ(الْغَلْطِ) قَوْلُهُ: "فَإِمَّا (فَمَوَانِ) فَإِنَّهُ جَعَلَ (الْوَأْوَ) بَدَلًا مِنَ الْدَّاهِبَةِ، فَإِنَّ الْدَّاهِبَةَ هِيَ (هَاءُ، وَوَاقُ)، وَهُمَا إِلَى جَنْبِ (الْفَاءِ)، وَدَخَلَتِ (الْمِيمُ) عَوْصَانِي مِنْهُمَا، وَ(الْوَأْوَ) فِي (فَمَوَانِ) دَخَلَتِ بِالْغَلْطِ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرَ يَرَى (مِيمًا) قَدْ أَذْخَلَتِ فِي الْكَلِمَةِ فَيَرَى أَنَّ السَّاقِطَ مِنْ (الْفَمِ) هُوَ بَعْدَ (الْمِيمِ)؛ فَيُنْدِلِّ (الْوَأْوَ) مَكَانَ مَا يُطَّلِّ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْهُ وَيَغْلَطُ".<sup>(55)</sup>

وَمِنْ أَمْثَلِهِ الْجَمِيعِ الَّتِي عَدَّهَا الْخَلِيلُ غَلْطًا قَوْلُهُ: "(الْحَبَشُ): حِنْسٌ مِنَ السُّودَانِ، وَهُمُ: (الْحُبْشَانُ، وَالْحَبَشُ)، وَفِي لُغَةِ يَقُولُونَ: (الْحَبَشَةُ) عَلَى بَنَاءِ (سَعْرَة)، وَهَذَا خَطَا فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (حَابِشُ ) كَمَا تَقُولُ: (فَاسِقٌ / وَفَسَقَةٌ)، وَلِكَنَّهُ سَارَ فِي الْلُّغَاتِ، وَهُوَ فِي اضْطِرَارِ الشِّعْرِ جَائزٌ، وَ(الْأَحْبُوشُ ) كَالْحَبَشِ".<sup>(56)</sup> فَالْحَضْرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ وَكَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ كَانَا الْمُسَوِّغَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ لِوُجُودِ الصِّيَغَةِ الْصَّرْفِيَّةِ السَّابِقَةِ (الْحَبَشَةُ)، رَغْمَ حَطَّئِهَا مِنْ نَاحِيَةِ الْقِيَاسِ الْلُّغُوِيِّ كَمَا بَيْنَ الْخَلِيلِ.

(52) أَقْفَاطِيُّ (أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ بْنُ يُوسُفُ / ت 624هـ): إِنْتَهَيَ الرُّؤَاةُ عَلَى إِنْتَهَيِ الْحَحَةِ 2/107، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْعَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، دَارُ الْفَكْرُ الْعَرَبِيُّ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، الْقَاهِرَةُ ، 1986هـ/1406م.

(53) الْخَلِيلُ: كِتَابُ الْعَيْنِ (مَادَّةُ: عَلَوْ).

(54) يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ، حَازُمُ عَلَيْهِ كَمَالُ الدِّينِ: دِرَاسَةٌ فِي عِلْمِ الْأَصْنَوَاتِ ص/107، مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، الْقَاهِرَةُ ، 1999هـ/1420م.

(55) الْخَلِيلُ: كِتَابُ الْعَيْنِ (مَادَّةُ: قَوْهَ).

(56) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ تَعْصُمُ: (مَادَّةُ: حَبَشَ).

أَمَّا عَنِ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي أَصْدَرَ فِيهَا الْخَلِيلُ حُكْمًا بِ(الْغَلَطِ) فَمِنْهَا قَوْلُهُ: "وَالْكُنْيَةُ لِلرَّجُلِ، وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ: فُلَانٌ يُكَنِّي بِ(أَبِي عَبْدِ اللَّهِ)، وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: يُكَنِّي بِ(عَبْدِ اللَّهِ)، وَهَذَا غَلَطٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: يُسَمِّي (زَيْنَدًا) وَيُسَمِّي بِ(زَيْنَدِ)، وَيُكَنِّي (أَبَا عَمْرِو)، وَيُكَنِّي بِ(أَبِي عَمْرِو)".<sup>(57)</sup> وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُهُ: "(الْبِيْنُوتَةُ): دُخُولُكِ فِي اللَّيْلِ، تَقُولُ: بِثُ أَصْنَعَ كَذَّا؛ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ، وَبِالنَّهَارِ تَقُولُ: (ظَلَلْتُ). وَمَنْ فَسَرَ (بَاتَ) عَلَى النَّوْمِ فَقَدْ غَلَطٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: بِثُ أَرَعَى النُّجُومَ، مَعْنَاهُ: بِثُ أَنْظَرَ إِلَيْهَا، فَكَيْفَ نَامَ وَهُوَ يَنْتَظِرُ إِلَيْهَا؟".<sup>(58)</sup>

أَمَّا الْمَسَائِلُ الدِّلَائِيَّةُ الَّتِي حَمَلَهَا الْخَلِيلُ عَلَى الْغَلَطِ فِي مُعْجمِهِ فَكَانَتْ هِيَ الْأَكْثَرُ دَوَرَانًا مِنْ غَيْرِهَا؛ وَرَبِّمَا يَرْجُعُ ذَلِكَ إِلَى طَبِيعَةِ مَهَاجِ الْخَلِيلِ الْقَائِمِ عَلَى تَوْضِيحِ الْمَعْنَى وَبَيَانِ الْعِلَلِ وَالنَّقِيرَاتِ الْلَّغُوِيَّةِ، وَحِرْصِهِ عَلَى بَيَانِ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ وَاسْتِخْدَامِهَا الصَّحِيحَةِ. وَمِنْ شَوَّاهِدِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَ(السَّحْرُ): آخرُ اللَّيْلِ، وَتَقُولُونَ: (لَقِيَتُهُ سَحَرًا وَسَحَرَ)، بِلَا تَتَوَيِّنِ، وَتَجْعَلُهُ اسْمًا مَقْصُودًا إِلَيْهِ، وَ(لَقِيَتُهُ بِالسَّحَرِ الْأَعْلَى)، وَ(لَقِيَتُهُ سُحْرَةً وَسُحْرَةً)، بِالْتَّنَوِّينِ، وَ(لَقِيَتُهُ بِأَعْلَى سَحَرَيْنِ)، وَيُقَالُ: (بِأَعْلَى السَّحَرَيْنِ)، وَقَوْلُ الْعَجَاجِ:

**غَدَا بِأَعْلَى سَحَرٍ وَاجْرَاسَا**

هُوَ خَطَا مِنْهُ، كَانَ يَتَبَغِي أَنْ يَقُولَ: (بِأَعْلَى سَحَرَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ تَنَفُّسِ الصُّبْحِ ثُمَّ الصُّبْحِ".<sup>(59)</sup>

### 3- سِيبَوْيِهُ وَظَاهِرَةُ (الْغَلَطِ):

كَانَ سِيبَوْيِهُ أَشَدَّ صَرَامةً وَأَكْثَرَ تَشَدُّدًا فِي رَدِّ الْإِسْتِعْمَالَاتِ الْلَّغُوِيَّةِ غَيْرِ السَّلِيمَةِ لُغَوِيًّا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَرْوِيَّاتِهِمْ، وَكَانَ أَكْثَرَ تَمَسُّكًا بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ وَالْقَاعِدَةِ الْمِعْيَارِيَّةِ، وَعَلَيْهِ؛ نَحْدُهُ لَا يَتَوَرَّعُ عَنْ تَغْلِيطِ أَيِّ مِنْ الْمَظَاهِرِ الْلَّغُوِيَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ الْقِيَاسَ الْلَّغُوِيَّ مِنْ وِجْهَهُ نَظَرِهِ، فَالْحُكْمُ بِ(الْغَلَطِ) فِي كِتَابِ سِيبَوْيِهِ تَكَرَّرَ مَا يُقَارِبُ الْعِشْرِينَ مَرَّةً، وَذُكِرَ اصْطِلَاحُ (الْخَطَا) عِنْدَهُ مَا يُنَاهِرُ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ مَرَّةً، وَكَذَا اصْطِلَاحُ (الْتَّوْهُمُ) الْمُرَادُ بِهِ (الْغَلَطِ) تَكَرَّرَ فِي الْكِتَابِ تِسْعَ مَرَّاتٍ.

وَأَمْثَلَهُ ذَلِكَ بَيَّنَةً فِي الْكِتَابِ، مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ قَوْلُهُ: "وَقَالَ الْخَلِيلُ - رَحْمَهُ اللَّهُ -: لَا يَقُولُونَ إِلَّا: (هَذَا جُحْرًا ضَبٌّ خَرِبَانِ)، مِنْ قَبْلِ أَنَّ (الضَّبَّ) وَاحِدٌ وَ(الجُحْرُ) جُحْرَانِ، وَإِنَّمَا يَغْلِطُونَ إِذَا كَانَ الْآخِرُ بِعْدَ الْأَوَّلِ، وَكَانَ مُذَكَّرًا مِثْلًا أَوْ مُؤَنَّثًا، وَقَالُوا: (هَذِهِ جِحَرَةُ ضَبَابِ خَرِبَةٍ)؛ لِأَنَّ (الضَّبَابَ) مُؤَنَّثٌ وَلِأَنَّ (الجِحَرَةَ) مُؤَنَّثَةٌ، وَالْعِدَّةُ وَاحِدَةٌ، فَغَلِطُوا. وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحْمَهُ اللَّهُ - وَلَا نَرَى هَذَا وَالْأَوَّلُ إِلَّا سَوَاءً؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ مُتَهَمٌ)، فَقِيهِ مِنَ الْبَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ بِالضَّبِّ، مِثْلُ مَا فِي التَّشْتِيَّةِ مِنَ الْبَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ بِالضَّبِّ. وَقَالَ الْعَجَاجُ:

(57) المصادرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ: (مَادَّةٌ: كَنِي).

(58) الْخَلِيلُ: كِتَابُ الْعَيْنِ (مَادَّةٌ: بَيَّنَ).

(59) المصادرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ: (مَادَّةٌ: سَحَرَ).

## كَانَ نَسْجُ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ

فَ(النسج) مذَكَّرٌ، و(العنكبوت) أنثى".<sup>(60)</sup>

والمَسَأِلَةُ السَّابِقَةُ (الْجَرُّ عَلَى الْجِوارِ) مِنَ الظَّواهِرِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا لُغَتًا عَرَبِيًّا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْلُّغَاتِ. وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي حَالَفَ فِيهَا سِيبَوَيْهُ أُسْتَادَهُ الْخَلِيلِ، فَالْخَلِيلُ رَحْمَهُ اللَّهُ - لَا يُحِبُّ الْجَرَ عَلَى الْجِوارِ إِلَّا إِذَا نَطَابَقَ الْمُتَجَاوِرَانِ فِي: (التَّعْرِيفُ وَالتَّكْرِيرُ، وَالتَّذَكِيرُ وَالتَّأْنِيَّةُ، وَالْأَفْرَادُ وَالتَّتْبِيَّةُ وَالْجَمْعُ)، فَإِنْ انْتَقَى الْقِيْدُ السَّابِقُ الَّذِي اشْتَرَطَهُ الْخَلِيلُ فَلَا يَصْحُ الْجَرُ عَلَى الْجِوارِ عِنْدُهُ، وَيَنْقَى الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِهِ.<sup>(61)</sup> وَهُوَ مَا لَمْ يَشْرِطْهُ سِيبَوَيْهُ فِي الْمَسَأِلَةِ نَفْسَهَا، مُكْتَفِيًّا بِوُجُودِ الْفَرِينَةِ الْعُقْلِيَّةِ الَّتِي تَمَنَّعَ حُدُوثُ الْلَّبَسِ، إِذَا الْهَدْمُ صِفَةٌ مَعْلُومَةٌ بِالْبَدَاهِيَّةِ لِ(الْجُحْرِ) وَلَيْسَتْ صِفَةً فِي حَقِّ (الضَّبِّ)، فَضْلًا عَنِ الْفَرَائِنِ الْفَقْطِيَّةِ الَّتِي اشْتَرَطَهَا الْخَلِيلُ فِي الْمَسَأِلَةِ، وَهِيَ الْمُطَابِقَةُ بَيْنَ الْمُتَجَاوِرَيْنِ نَوْعًا وَعَدَدًا وَفِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْرِيرِ.

وَمِنْ مَسَائِلِ (الْغَلَطِ) الَّتِي أَرْجَعَهَا سِيبَوَيْهُ فِي الْكِتَابِ إِلَى الْخَطَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغَوِيِّ قَوْلُهُ: "وَرَعَمَ أَبُو الْخَطَابِ سَيِّنِي الْأَحْفَشَ الْأَكْبَرَ (الْمُتَوَفِّى 177هـ) - أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: (ادْعُهُمْ مِنْ دَعَوْتُهُ)، فَيَكْسِرُونَ (الْعَيْنَ)، كَانُوهَا لَمَّا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ تَوَهَّمُوا أَنَّهَا سَاكِنَةٌ، إِذْ كَانَتْ آخِرُ شَيْءٍ فِي الْكَلِمَةِ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ، فَكَسَرُوا حَيْثُ كَانَتِ الدَّالُ سَاكِنَةً، لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، كَمَا قَالُوا: (رُدُّ يَا فَتَى). وَهَذِهِ لُغَةُ رِدِيَّةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ".<sup>(62)</sup> وَيَعْنِي سِيبَوَيْهُ أَنَّ الْغَلَطَ السَّابِقَ مَرَدُهُ مَا وَقَعَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ التَّوْهُمِ؛ لِأَنَّ (الدَّال) مَوْجُودَةٌ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ، وَلَمَّا كَانَتْ هُنَاكَ (دَال) فِي الْذَّهْنِ سَاكِنَةٌ فِي قَوْلِنَا: (ارْدُدُ)، فَكَانَ (الدَّالَيْنِ) سَاكِنَانِ وَالْتَّقِيَا فَكَسَرَتْ إِحْدَاهُمَا، فَجَعَلَ سِيبَوَيْهُ ذَلِكَ الْغَلَطَ فِي التَّصَوُرِ سَبَبًا عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ الْلُّغَةِ الرِّدِيَّةِ لِكَسْرِ (رُدُّ).<sup>(63)</sup> وَبَعْضُ مَسَائِلِ (الْغَلَطِ) الَّتِي أَنْتَبَهَا سِيبَوَيْهُ فِي الْكِتَابِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَابِعٌ فِيهَا لِمَنْ قَبَلَهُ مِنَ النُّحَاةِ الْأَوَّلَيِّ أَمْثَالٍ: (يُونُسَ، وَالْخَلِيلُ، وَالْأَحْفَشُ الْأَكْبَرُ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ النُّحَاةِ الْمُنْقَدِمِينَ)، فَكَانَ يُوافِقُهُمُ الرَّأْيُ فِي إِقْرَارِ (الْغَلَطِ) فِيهَا، وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تَابَعَ فِيهَا سِيبَوَيْهُ رَأْيَ يُونُسَ بْنَ حَبِيبٍ قَوْلُهُ: "وَلَمَّا يُونُسَ فَرَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ يَرْفَعُ شَيْئًا مِنَ التَّرْحُمِ عَلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ يَرْفَعُ، وَلَكِنَّهُ إِنْ قَالَ: (صَرَبَتْهُمْ لَمْ يَقُلْ أَبَدًا إِلَّا: (الْمِسْكِينَ)، يَحْمِلُهُ عَلَى

(60) سِيبَوَيْهُ: الْكِتَابُ 1/437.

(61) يُنْظَرُ، فَحْرُ صَالِحُ سُلَيْمَانُ قَدَّارُ: مَسَائِلُ خَلَفِيَّةُ بَيْنَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهُ ص/56-57، دَارُ الْأَمْلِ لِلشَّرْفِ وَالتَّوزِيعِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الأُرْدُنُ، 1410هـ/1990م.

(62) سِيبَوَيْهُ: الْكِتَابُ 4/160.

(63) يُنْظَرُ، صَنَاعُ السَّامِرَائِيِّ: الْأَحْكَامُ النَّوْعِيَّةُ وَالْكَمِيَّةُ فِي النُّخْوِ الْعَرَبِيِّ ص/31.

الفِعْلِ. وَإِنْ قَالَ: (صَرَبَانِي) قَالَ: (الْمِسْكِينَانِ)، حَمَلَهُ أَيْضًا -عَلَى الْفِعْلِ. وَكَذَلِكَ: مَرْزُثُ بِهِ (الْمِسْكِينَ). يَحْمِلُ الرَّفْعَ عَلَى الرَّفْعِ، وَالْجَرَ عَلَى الْجَرِ، وَالنَّصْبَ عَلَى النَّصْبِ. وَيَرْعُمُ أَنَّ الرَّفْعَ حَطَا".<sup>(64)</sup>

#### 4- الأَحْقَشُ الْأَوْسَطُ وَظَاهِرَةُ (الْغَلَطِ):

كَانَ الْأَحْقَشُ الْأَوْسَطُ (الْمُتَوْفِي 215هـ) مِنَ النُّحَâا المُتَقَدِّمِينَ -أَيْضًا- الَّذِينَ صَدَرُتْ عَنْهُمْ أَحْكَامٌ بِ(الْغَلَطِ)، فَتَمَّ مَوَاضِعُ فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) أَكَدَ فِيهَا عَلَى الْحُكْمِ بِالْغَلَطِ عَلَى بَعْضِ الْأَرَاءِ النَّحْوِيَّةِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ قَلِيلَةً بِالْعِيَاضِ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ مِنَ النُّحَâا كَالْخَلِيلِ وَسِيَّبُوْيَهُ. وَمِنْ أَمْثَالِهِ ذَلِكَ تَغْلِيْطُهُ مِنْ أَجَازَ فَتَحَ هَمْزَةٍ (إِنَّ) مَعَ إِسْقَاطِ (اللَّامِ) مِنْ خَبَرِهَا، وَذَلِكَ فِي مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوْهِنٌ كَيْدُ الْكَافِرِينَ) [الأنفال/18]، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: "فَإِنَّمَا كَسْرُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) لِدُخُولِ (اللَّامِ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ  
إِذَا ذَلَّ مَوْلَى الْمُرْءِ فَهُوَ ذَلِيلٌ  
حَسَادَةُ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَذَلِيلٌ  
وَإِنَّ لِسَانَ الْمُرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ

فَكَسَرَ الشَّاعِرُ هَمْزَةً (إِنَّ) الثَّانِيَّةَ لِأَنَّ (اللَّامِ) بَعْدَهَا. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُفْتَحُهَا لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَنَّ بَعْدَهَا (لَامًا)، وَقَدْ سُمِعَ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بَعْثَرَ مَا فِي الْقُبُورِ) (9) وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ (10) أَنَّ رَبَّهُمْ يَهِمْ يَوْمَئِذٍ حَبِيرٌ (11) (العاديات/9-11)، فَفَتَحَ (65) وَهُوَ غَيْرُ ذَاكِرِ لِ(اللَّامِ)، وَهَذَا غَلَطٌ قَبِيْحٌ.

فَخَلَاصَةُ رَأْيِ الْأَحْقَشِ السَّابِقِ فِي الْمَسَأَلَةِ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَتَحُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) مَعَ وُجُودِ (اللَّامِ) فِي خَبَرِهَا، فَإِذَا كُسِّرَتْ هَمْزَتُهَا اسْتَوْجَبَ ذَلِكَ إِثْبَاتِ (اللَّامِ) فِي خَبَرِهَا. وَمِمَّا يُرَوَى فِي هَذَا الشَّأنِ أَنَّ الْحَجَاجَ بْنَ يُوسُفَ قَرَأَ يَوْمًا عَلَى الْمِنْبَرِ قَوْلَهُ تَعَالَى: (أَنَّ رَبَّهُمْ يَهِمْ يَوْمَئِذٍ)، فَلَمَّا أَدْرَكَ وُجُودَ (اللَّامِ) عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّهُ سَيَكُونُ قَدْ لَحَنَ بِفَتْحِ هَمْزَةِ (إِنَّ)، فَحَدَّفَ (اللَّامِ)، وَقَالَ: (أَنَّ رَبَّهُمْ يَهِمْ يَوْمَئِذٍ حَبِيرٌ)؛ حَشِيَّةً أَنْ يُوصَمَ بِاللَّحْنِ.

وَمِنَ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي حَمَلَهَا الْأَحْقَشُ الْأَوْسَطُ عَلَى (الْغَلَطِ) -أَيْضًا- رَفْصُهُ لِعَةٍ مِنْ يُسْكِنُ (الْهَمْزَةِ) فِي (بَارِئُكُمْ) عَلَى لُغَةِ الْجَزْمِ؛ تَوْهُمًا مِنْهُمْ لِقِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ فِيهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (بِالْتَّخَادِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَيَّ بَارِئُكُمْ) [البقرة/54]، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: " وَقَوْلُهُ (بَارِئُكُمْ) مَهْمُوزٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: (بَرَّ اللَّهُ الْحَقُّ/ بَرَّوْ/ بَرَّاً). وَقَدْ قَرَأَ

(64) سِيَّبُوْيَهُ: الْكِتَابُ 2/77.

(65) قِرَاءَةُ الْفَتْحِ فِي هَمْزَةِ (إِنَّ) مَعَ إِسْقَاطِ (اللَّامِ) مِنْ خَبَرِهَا عَلَى نَحْوِ: (حَبِيرٌ) هِيَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الشَّادِدَةِ؛ وَهِيَ مَنْسُوْبَةٌ إِلَيْهِ: (أَبِي السَّمَّالِ الْعَدَوِيِّ، وَالْحَجَاجَ بْنَ يُوسُفَ التَّقْوِيِّ)، وَظَاهِرٌ فِيهَا أَنَّ شَلَطَ الْفِعْلَ الْعَالَمِيِّ (يَعْلَمُ) عَلَى (إِنَّ) وَمَعْمُولِيْهَا. [يُنْتَظِرُ فِي ذَلِكَ: ابْنُ خَالَوَيْهِ: مُخْتَصَرٌ فِي شَوَادِ الْقُرْآنِ ص/ 178-179].

(66) الْأَحْقَشُ الْأَوْسَطُ (أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنِ مُسْعِدَة/ ت 215هـ): مَعَانِي الْقُرْآنِ 1/346-347، تَحْقِيقُ: هُدَى مَحْمُودٌ قُرَاعَةُ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْقَاهِرَةُ، 1411هـ/1990م.

بعضُهُمْ هُذِهِ (الْهَمْزَةُ) بِالْتَّحْفِيفِ<sup>(67)</sup>، فَجَعَلَهَا بَيْنَ (الْهَمْزَةِ) وَبَيْنَ (الْيَاءِ). وَقَدْ رَأَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا تُجْرِمُ، وَلَا أَرَى ذَلِكَ إِلَّا غَلَطًا، سَمِعُوا التَّحْفِيفَ فَظَنُّوا أَنَّهُ مَجْرُومٌ، وَالْتَّحْفِيفُ لَا يُفهَمُ إِلَّا بِالْمُشَاهَدَةِ، وَلَا يُعْرَفُ فِي الْكِتَابِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْكَانُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَسْكَنَ، وَجَعَلَهَا نَحْوَ: (عَلْمٌ)، وَ(قَدْ صَرْبٌ)، وَ(قَدْ سَمْعٌ)، وَنَحْوَ ذَلِكَ. سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (جَاءَتْ رُسْلَنَا) [هود/69]، بِجَرْمِ (اللَّامِ)<sup>(68)</sup>; وَذَلِكَ لِكُثْرَةِ الْحَرْكَةِ.<sup>(69)</sup>

فَالْأَخْفَشُ فِي نَصِيهِ السَّابِقِ يَحْكُمُ بِالْغَلَطِ عَلَى لُغَةِ مَعْرُوفَةٍ لِبَعْضِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ: (تَمِيمٌ، وَبَنِي أَسَدٍ، وَبَعْضِ أَهْلِ نَجْدٍ)، الَّتِي تَجْأَلُ إِلَى التَّسْكِينِ إِذَا تَوَالَتِ الْحُرُوفُ الْمُتَحَرِّكَةُ طَلَبًا لِلتَّحْفِيفِ فِي النُّطُقِ، وَلَا يَقْبَلُهَا لِمُخَالَفَتِهَا الْقِيَاسَ النَّحْوِيَّ، وَاللَّافِتُ لِلِإِنْتِبَاهِ فِي كَلَامِهِ -أَيْضًا- أَنَّهُ أَرْجَعَ غَاطِهِمْ إِلَى تَوْهِمِهِمْ فِي فَهْمِ (الْتَّحْفِيفِ) عَلَى أَنَّهُ (الْجَرْمُ). ثُمَّ يُوضَّحُ الْأَخْفَشُ أَنَّ (الْتَّحْفِيفَ) ظَاهِرَةٌ صَوْتِيَّةٌ لَا يُمْكِنُ تَعْلُمُهَا إِلَّا بِالْمُشَاهَدَةِ مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ لَا مِنَ الْكُتُبِ، وَهُوَ مَا عَبَرَ عَنْهُ بِقُولِهِ: (وَالْتَّحْفِيفُ لَا يُفهَمُ إِلَّا بِالْمُشَاهَدَةِ، وَلَا يُعْرَفُ فِي الْكِتَابِ).

كَمَا يُطَالِعُنَا الْأَخْفَشُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي كِتَابِهِ مُعَبِّرًا عَنِ (الْغَلَطِ) بِاِضْطِلاَحِ (الْلَّهُنْ) مُسَاوِيًّا بَيْنَهُمَا فِي الدِّلَالَةِ النَّحْوِيَّةِ كَعَادَةٍ أَغْلَبِ النَّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ لِلْإِضْطِلاَحِينِ، وَشَاهِدُ ذَلِكَ تَعْلِيَطُهُ قِرَاءَةُ (الْأَعْمَشِ) فِي كَلِمَةِ (بِعْرِخِي) بِكَسْرِ (الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا أَنْثُمْ بِعْرِخِي) [إِبْرَاهِيم/22]، يَقُولُ الْأَخْفَشُ: "فَتَحَتْ (يَاءُ الْإِضَافَةِ) لِأَنَّ قَبْلَهَا (يَاءُ الْجَمِيعِ السَّاكِنَةِ) الَّتِي كَانَتْ فِي (بِعْرِخِيَنِ)، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَرَكَتِهَا بُدُّ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ مِنْ (الْيَاءِ)، وَبَلَغَنَا أَنَّ (الْأَعْمَشَ) قَالَ: (بِعْرِخِي) فَكَسَرَ<sup>(70)</sup>، وَهَذَا لَهُنْ، لَمْ نَسْمَعْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ".<sup>(71)</sup>

قِرَاءَةُ الْتَّحْفِيفِ فِي (بِارِئُكُمْ) مَسْوِيَّةٌ إِلَى: أَبِي عَمْرُو الدَّانِيِّ، وَذَلِكَ بِإِسْكَانِ (الْهَمْزَةُ وَالرَّاءُ)، وَرَوَى عَنْهُ الْإِخْتَالَسُ فِيهِمَا جَمَاعَةُ (67) مِنَ الْأَنْمَاءِ، وَيَعْنِي: الْأَثْيَانَ بِتَلَقِي الْحَرْكَةِ (بِأَكْثَرِهَا). بِخَلْفِ (الرُّومِ) فَإِلَيْهِ الْأَثْيَانُ بِتَلَقِهَا. [يُنْتَظَرُ فِي ذَلِكَ: أَبْنُ الْجَزَرِيِّ (أَبُو الْحَيْرَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ/ت 833هـ: التَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ 2/212، تَحْقِيقُ عَلَيِّ مُحَمَّدِ الصَّبَّاغِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعُلَمَى، بَيْرُوْث، د.ت.].

لُغَةُ التَّسْكِينِ: هِيَ لُغَةُ بَنِي أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَبَعْضِ نَجْدٍ، وَذَلِكَ مِنْهُمْ طَلَبًا لِلتَّحْفِيفِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ تَقَالِي مِنْ جِنْسٍ وَاجِدٍ (68) حَرْوَ: (بِأَمْرُكُمْ)، أَوْ مِنْ جِنْسِيْنِ مُحْتَلِفَيْنِ نَحْوَ: (بِارِئُكُمْ). [يُنْتَظَرُ فِي ذَلِكَ: الْبَنَّا (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَنَّا) ت 1117هـ: إِخْتَافُ فَضَلَاءِ الْبَشَرِ بِالْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ 1/392-391، تَحْقِيقُ شَعْبَانَ مُحَمَّدِ إِسْمَاعِيلِ، عَالَمِ الْكُتُبِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوْث، 1407هـ/1987م].

الْأَخْفَشُ الْأُوْسَطُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ 1/99.

بِكَسْرِ (الْيَاءِ)، قَالَ (بِعْرِخِي) قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ: "... وَقَدْ قَرَا (يَحْنَى بْنَ وَتَابِ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْزَةُ فِي إِحْدَى طُرُقِهِ): (70) الْأَخْفَشُ سَعِيدٌ: مَا سَمِعْتُ هَذَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا مِنَ الْحَوَّالِيْنِ". [إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 2/182-183. وَيُنْتَظَرُ -أَيْضًا- الْبَنَّا: إِخْتَافُ فَضَلَاءِ الْبَشَرِ بِالْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ 2/168-167].

الْأَخْفَشُ الْأُوْسَطُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ 2/407.

## 5- المبَرِّد وظاهره (الغَلْطَ)

ذَكَرْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ كَانَ مِنَ النَّحَاةِ الْمُتَدَدِّمِينَ الَّذِينَ شَاعَتْ فِي مُؤْلَفَاتِهِمُ الْأَحْكَامُ التَّقْوِيمِيَّةُ عَلَى نَحْوِ لَأْفِتِ الْإِنْتِبَاهِ؛ وَأَشَرْنَا إِلَى (مَسَائلِ الْغَلْطِ) الشَّهِيرَةِ الَّتِي تَتَّبَعُ فِيهَا سِيَّوْنِيَّهُ. وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مَظَاهِرُ الْحَمْلِ عَلَى الْغَلْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ بَيْنَ: وَصْفِهِ بَعْضِ مَظَاهِرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغُويِّ الْفَصِيحِ بِ(الْغَلْطِ) مُمَثَّلًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَبَعْضِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَبَعْضِ الْلَّهَجَاتِ، وَكَذَا تَغْلِيْطِهِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ وَرَدَّ تَوْجِيهِاتِهِمْ وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهَا. وَمِنْهَا -أَيْضًا- تَغْلِيْطُ الْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ الَّذِي يُخَالِفُ سُنَّةِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمُ الْفَصِيحِ. وَقَدْ تَنَوَّعَتْ عِنْدَهُ اصْطِلَاحَاتُ الْأَحْكَامِ التَّقْوِيمِيَّةِ بَيْنَ: (الْغَلْطِ، وَالْحَطَا، وَالْلَّحْنِ، وَالْفَاسِدِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَصْطِلَاحَاتِ).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ (الْحَمْلِ عَلَى الْغَلْطِ) عِنْدَ الْمُبَرِّدِ لِبَعْضِ مَظَاهِرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْلُّغُويِّ؛ تَغْلِيْطُهُ لِهَجَةِ شَائِعَةٍ لِقِبِيلَةِ بَكْرٍ بْنِ وَائِلٍ، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: "وَيَجُوزُ الْحَذْفُ، وَيَكُونُ حَسْنًا يَخْتَارُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ، كَمَا كَانَ فِي الْمُخَاطَبِيْنَ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكْسِرَ الْهَاءَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا (كَسْرَةٌ) أَوْ (يَاءٌ)؛ فَقُولُ: (مَرْزُتُ بِهِمِي، وَنَزَّلْتُ عَلَيْهِمِي). وَمَنْ حَذَفَ قَالَ: (مَرْزُتُ بِهِمْ، وَنَزَّلْتُ عَلَيْهِمْ). وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي الْهَاءِ، لِخَفَائِهِ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الْوَاحِدِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْهَاءَ لِخَفَائِهِ، وَيَدْعُ مَا بَعْدَهَا مَضْمُومًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَفِيَّةِ. فَيَقُولُ: (مَرْزُتُ بِهِمُو)، وَالْإِثْبَاعُ أَحَسْنُ وَهُوَ أَنْ يَقُولُ: (مَرْزُتُ بِهِمِي، وَنَزَّلْتُ عَلَيْهِمِي). وَنَاسٌ مِنْ بَكْرٍ بْنِ وَائِلٍ يُجْرِونَ الْكَافَ مَجْرِيَ الْهَاءِ، إِذَا كَانَتْ مَهْمُوسَةً مِثْلًا، وَكَانَتْ عَلَامَةً إِضْمَارِ كَالْهَاءِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ مِنْهُمْ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشْبِهِهَا فِي الْخَفَاءِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ جَازَ ذَلِكَ فِي الْهَاءِ. وَإِنَّمَا يَتَبَغِي أَنْ يُجْرِي الْحَرْفُ مَجْرِيَ غَيْرِهِ إِذَا أَشْبَهَهُ فِي عَلَيْتِهِ".<sup>(72)</sup>

لَقْدْ رَفَضَ الْمُبَرِّدُ هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ الْلَّهَجِيِّ الْوَاسِعِ الشَّيْوِعِ لِقِبِيلَةِ بَكْرٍ بْنِ وَائِلٍ؛ لِأَنَّ الْقَبَائِلَ الْمُتَفَرِّعَةَ عَنْهَا مَعْرُوفَةٌ بِكُثُرَتِهَا، وَكَانَ التَّابِعُ فِي رَفْضِهِ وَتَغْلِيْطِهِ لِتَلْكَ الْلَّهَجَةِ اتِّنْقَاءُ أَسْبَابِ الْمُشَابَهَةِ الصَّوْتِيَّةِ بَيْنَ (الْكَافِ) وَ(الْهَاءِ)، وَرَغْمَ ذَلِكَ شَاعَتْ هَذِهِ الْلَّهَجَةُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَاطَّرَدَ ذِكْرُهَا بَيْنَ أَفْرَادِ هَذِهِ الْقِبِيلَةِ وَبُطُونِهَا؛ رَغْمَ وَصْفِ الْمُبَرِّدِ لِهَا بِ(الْغَلْطِ الْفَاحِشِ).

وَيَتَدَرَّجُ تَحْتَ هَذَا الْمَظْهَرِ -أَيْضًا- تَغْلِيْطُ الْمُبَرِّدِ بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ الْعَرَبِيَّةَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا سَبَقَ تَغْلِيْطُهُ قِرَاءَةَ الْهَمْزِ فِي (مَعَايِشِ)؛ الْمَنْسُوبَةُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ لِأَحَدِ الْفُرَاءِ السَّبْعَةِ الْمِشْهُورِيْنَ (الإِمامِ نَافِعِ الْمَدِّنِيِّ). وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا -أَيْضًا- فِي هَذَا الْبَابِ تَغْلِيْطُهُ قِرَاءَةَ (يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ)؛ فَيَقُولُ: "وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (مُمْ لِيْقَطْعُ فَلِيْنَظِرُ) (الْحِجَّةِ/15)، فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامِ (فَلِيْنَظِرُ) جَيِّدٌ،

(72) المُبَرِّد: المُفْتَحَبُ 1/403.

وَفِي لَامٍ (الْيُقْطَعُ) لَهُنْ<sup>(73)</sup>؛ لَأَنَّ (ثُمَّ) مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ".<sup>(74)</sup> وَالْحَقُّ أَنَّهَا لَيْسَتْ قِرَاءَةُ الْحَضْرَمِيِّ وَحْدَهُ، كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ كَلَامِ الْمُبَرِّدِ، فَإِسْكَانُ الْلَامِ فِي (فَلَيْنِظْرُ) قِرَاءَةٌ رَاسِخَةٌ لِأَرْبَعَةٍ مِنَ الْفَرَاءِ السَّبْعَةِ التَّنَقَّاتِ. وَلَكِنَّهَا لَيْسَتِ الْمَرَّةُ الْأُولَى الَّتِي يُغْلِطُ فِيهَا الْمُبَرِّدُ بَعْضَ الْفَرَاءِ، فَقَدْ تَكَرَّرَ الْأَمْرُ مِنْهُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ بِ(الْمُقْتَضِبِ).

وَنَالَ إِمَامُ النُّحَادَةِ سِيبَوْيُهُ حَظًّا مِنْ تَغْلِيطِ الْمُبَرِّدِ لِكَثِيرٍ مِنْ آرَائِهِ؛ كَمَا أَوْضَحْنَا مِرَاً فِيمَا سَبَقَ مِنْ بَحْثِنَا، وَهَذَا الْأَمْرُ يُكَشِّفُ لَنَا مِنْهُجَ الْمُبَرِّدِ فِي التَّدْقِيقِ وَالْتَّحْلِيلِ وَعَدَمِ افْتِنَاءِ آرَاءِ سَابِقِيهِ دُونَ تَمْحِيصٍ مِنْهُ أَوْ نَقْدٍ، وَيُوَضِّحُ لَنَا أَيْضًا مَكَانَتَهُ الْعِلْمِيَّةُ وَقُدرَتَهُ عَلَى إِبْرَازِ شَخْصِيَّتِهِ الْمُنْقَرِّدَةِ غَيْرِ الْمُنْقَادَةِ أَوِ التَّابِعَةِ. وَقَدْ غَلَطَ الْمُبَرِّدُ سِيبَوْيُهُ تَغْلِيطًا شَدِيدًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَعَبَرَ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ قَاسِيَّةٍ شَدِيدَةٍ، مِثْلُ: رَفْضِهِ مَسْأَلَةَ جَوَازِ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ (يَا) مَعَ الْمَنَادِيِّ الْكَرَةِ فِي الشِّعْرِ وَالْأَمْثَالِ لِلضَّرُورَةِ عِنْدَ سِيبَوْيُهُ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ فِي الْأَمْثَالِ: (أَفَنِ مَحْنُوقُ، وَأَصْبَحْ لَيْلُ، وَأَطْرَقْ كَرَا)، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عِنْدَ سِيبَوْيُهُ: (يَا مَحْنُوقُ، وَيَا لَيْلُ، وَيَا كَرَا)، يَقُولُ الْمُبَرِّدُ مُعِيقًا: "قَدْ أَخْطَأَ -يَعْنِي سِيبَوْيُهُ- فِي هَذَا كُلَّهِ حَطَّا فَاحْشَا".<sup>(75)</sup> وَقَدْ رَدَ عَلَيْهِ ابْنُ وَلَادِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ مُسْتَنْصِرًا بِكَلَامِ سِيبَوْيُهُ عَلَى كَلَامِهِ.<sup>(76)</sup>

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي غَلَطَ فِيهَا الْمُبَرِّدُ سِيبَوْيُهُ أَيْضًا -تَغْلِيطُهُ رَأْيُهُ فِي مَسَأَلَةِ جَوَازِ إِعْمَالِ (عَسَى) عَمَلِ (الْعَلَى) مَعَ الْمُضْمَرِ، وَهِيَ مَسَأَلَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي النَّحْوِ، وَيُحِيرُهَا الْأَسْتِعْمَالُ الْلُّغُوِيُّ الْفَصِيحُ، وَكُثُرَتِ الشَّوَاهِدُ الْمَسْمُوعَةُ عَنِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ فِيهَا، لَكِنَّ الْمُبَرِّدَ يَرْفُضُ كُلَّ ذَلِكَ وَيَقُولُ مُغَلطًا سِيبَوْيُهُ: "فَ(عَسَى) فِعْلٌ وَمَجَازُهَا مَا ذَكَرْتُ لَكَ، فَأَمَّا قَوْلُ سِيبَوْيُهُ: إِنَّهَا تَقْعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (الْعَلَى) مَعَ الْمُضْمَرِ فَقُولُ: (عَسَاكَ، وَعَسَانِي)، فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمُضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمُظْهَرِ".<sup>(77)</sup> ثُمَّ تَرَاهُ يُؤَوِّلُ كُلَّ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا سِيبَوْيُهُ عَنِ الْعَرَبِ فِي الْمَسَأَلَةِ بِمَا يُعَضِّدُ رَأْيُهُ هُوَ وَيُقَوِّيهِ.

قِرَاءَةُ شَكِينِ (لَام) الْأَمْرِ فِي: (الْيُقْطَعُ) الَّتِي قَالَ عَلَيْهَا الْمُبَرِّدُ: إِنَّهَا لَهُنْ - هِيَ قِرَاءَةُ سِيبَوْيُهُ، قَرَأَ بِهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الْفَرَاءِ السَّبْعَةِ، هُنْ: (عَاصِمٌ، وَحَمْرَةٌ، وَنَافِعٌ، وَالْكَسَائِيُّ)، وَقَرَأَ الْثَلَاثَةُ الْأُخْرَوْنَ بِتَحْرِيكِ الْلَامِ بِالْكَسْرِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ. يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: ابْنُ مُجَاهِدٍ (أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى /ت324هـ): كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ 434-435، تَحْقِيقُ: شَوْقِي ضَيْفٍ، دَارُ الْمَعْارِفِ، الطَّبْنَةُ الثَّانِيَةُ، الْقَاهِرَةُ، 1400هـ/1980م.

(74) الْمُبَرِّدُ: الْمُقْتَضِبُ 2/132.

(75) الْمُبَرِّدُ: الْمُقْتَضِبُ 4/260.

(76) يُنْظَرُ رَدُّ ابْنِ وَلَادِ عَلَى الْمُبَرِّدِ فِي تِلْكَ الْمَسَأَلَةِ: الْأَنْتِصَارُ ص/151.

(77) الْمُبَرِّدُ: الْمُقْتَضِبُ 3/71.

كما غلط المبرد أحياناً - كثيراً من آراء العلماء أمثال: (يونس بن حبيب، والأخفش)، ومن شواهد تغليطه رأى الأخفش الأوسط قوله: "وكان الأخفش يحيى": (اسن زيداً)، لأنَّ (السيّن) عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة، وهذا غلط شديد، لأنَّ (السيّن) متصرفة كسائر الحروف، وألف الوصل لا أصل لها، فمثى وجَّه السبب إلى إسقاطها سقطت، و(اللام) مبنية على السكون لا موضع لها غيره. فأمرها مختلف، ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر (الألفات).<sup>(78)</sup>

ومن أهم مظاهر الغلط التي تفرد بها المبرد في كتابه المقتضب (التغليط التعليمي)، وهذا النوع من التغليط من أبرز المواجهات في الكتاب، وفيه يرد المبرد قياسات نحوية افتراضية يراها هو غلطاً، وكذا توجيهات لشواهد عدّها هو أحياناً - توجيهات خاطئة، وكان المبرد يريد أن يوجه المتكلّم إلى القياس الصواب على نحو تعليمي بأسلوب: (قل ولا تقل). ومن الشواهد الدالة على ذلك قوله في مسألة فاعل اسم التضليل: "إذا قلت": (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد)، فأردت أن ترفع (أحسن) كنثاً قد أصررت قبل الذكر، ولذلك لأنَّ (الهاء) في قوله: (منه) إنما هي لـ(الكحل). ولو قلت: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد) - كنت قد فصلت بين (الكحل) وما هو له بما ليس من الكلام، ووضعته في غير موضعه. فإنْ أخرت (الكحل) فقلت: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه منه في عين زيد الكحل) وأنت تقدِّر أنَّ (أحسن) هو الابتداء - كان خطأً لما قدّمت من ضمير (الكحل) قبل ذكره. وإنْ قدرت أن يكون (الكحل) هو الابتداء فجيئ بالـ، وتأخيره كتقديمه، فكانك قلت: (ما رأيت رجلاً الكحل في عينيه أحسن منه في عين زيد).<sup>(79)</sup>

### المبحث الثالث: دواعي المصير إلى ظاهرة (الغلط) عند النحاة:

ذكرنا فيما سبق، أنَّ ظاهرة (الغلط) قد بدأ في الأفق ملامحها مع بوادر نشأة التأليف في النحو العربي، فكتاب سيبويه تضمن حديثاً عن تلك الظاهرة. ثم اتسعت الظاهرة من بعده على يد العلماء الذين تعقبوا كتابه شرحاً ونقداً، كـ(الأخفش الأوسط) وـ(المازني)، وـ(الجرمي)، وصولاً بنا إلى (المبرد) الذي جمع بعضاً من آرائهم على الكتاب ثم أضاف إليها شيئاً من عنده فيما عرف فيما عُرف عند التحويين وأشتهر به (مسائل الغلط).

ثم اتسعت الظاهرة اتساعاً كبيراً في المائة الرابعة عند ابن حني الذي حصّلها ببابين في الحصائر؛ (بابٌ في أغلاط العرب، وأخر: في سقطات العلماء)،<sup>(80)</sup> بينما عدّياً من مظاهر (الحمل على الغلط).

(78) المصدر السابق نقشه: 389/1.

(79) المبرد: المقتضب 3/248-250.

(80) يُنظر، ابن حني: الحصائر 3/273 - 309.

وأشكاله في الدرس النحوي. وقد تجلت الظاهرة في أبهى صورها في كتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس، حيث شاعت فيه شيوعاً لافتاً. وكذا ما دار حول كتاب الزجاج (معاني القرآن وإعرابه)؛ إذ تعقبه النحويون وغاطوا في كثير من المسائل، بناءً منهن من صنف كتاباً في الرذود على ما أغلفه ك(أبي علي الفارسي) في كتابه (الأفعال).

ويتراءى للباحث أن ظاهرة الحمل على الغلط كانت في بدايتها لا تُخضع لمعايير واضحة يُستند إليها في تحطيم النحوين ببعضهم بعضاً، ويُعزز ذلك الرأي ما نقله ابن حني عن استاذه أبي علي الفارسي فيقول: كان أبو علي رحمة الله يرى وجهاً لذلك - أي: ما جاء في أغلاط العرب - فيقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يرجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينتظرون به، فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد، هذا معنى قوله، وإن لم يكن صريحاً لغطه".<sup>(81)</sup>

وقد حاول الباحث أن يتامس أسباب ظاهرة (الحمل على الغلط) عند النحاة ودواعي المصير إليها في مولفاته، فاستطاع الوقوف على عدد منها، مع ضرورة التأكيد مثنا هنا على حقيقة مهمّة لا بدّ من ذكرها، وهي: أن الأحكام النحوية لم تكن جمّيعها تتّسع بالثبات والإستقرار، وأن اختلاف الأحكام أمر معلوم لدى كل مطلع على التحو العربي، فما يعد ممتنعا عند أحدهم يكون جائزًا عند غيره، وما يرتقي عند أحدهم إلى مرتبة الوجوب والزوم يستدعي عند غيره جواز وجواز ما سواه.<sup>(82)</sup> أمّا عن الأسباب فيمكن تحديدها في التالي:

### 1- اختلاف المنهج ومصادر الجمع:

يتراوئ للباحث أن أول الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهرة الحمل على الغلط هو اختلاف النحاة في منهجهم في السماع وجتمع اللغة من مصادرها، وهي مسألة لا تحتاج هنا لأكثر من إشارة، فلا حاجة للإطالة فيها. فمن المعروف أن اللغة لم تؤخذ عن جميع العرب؛ وهذا ما أكدّه السيوطى تقلاً عن أبي نصر الفارابي<sup>(83)</sup>، فيقول: "كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأقصى من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنتها مسموعاً وأبانةً عما في النفس. والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم افتري، وعنهم أخذ اللسان

(81) المصدر السابق نفسه: 273/3.

(82) صباح علّوي السامرائي: الأحكام النّويعيّة والكميّة في التّحو العربي: ص 197.

(83) ذهب بعض العلماء إلى أن الفارابي المقصود هنا هو: أبو نصر محمد بن طرخان الحكيم (ت 339هـ)، وهو من أكبر فلاسفة المسلمين. وذهب بعضهم الآخر إلى أنه: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت 350هـ) حال (الجوهرى) صاحب معجم (الصيحة)، وأن السيوطى أخطأ في الكتبة؛ إذ ليس من المعمول أن يقُول بهذه الدراسة اللغوية الوعية غير لغوی متحصص.

العَرَبِيُّ مِنْ بَيْنِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، هُمْ: (قَفِيسٌ، وَتَمِيمٌ، وَأَسَدٌ)، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ عَنْهُمْ أَكْثُرُ مَا أَخْذَ وَمُعْظَمُهُ، وَعَلَيْهِمْ اتَّكَلَ فِي الْغَرِيبِ وَفِي الْإِعْرَابِ وَالْتَّصْرِيفِ، ثُمَّ: (هَدْيَيْنِ، وَبَعْضُ كَيْانَةِ، وَبَعْضُ الطَّائِبَيْنِ).<sup>(84)</sup>

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ قَبَائِلَ مُثَلَّ مَصَادِرِ الْجَمْعِ وَالسَّمَاعِ عِنْدَ نُحَّا الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ. أَمَّا الْكُوفِيُّونَ -فَرِيَادَةً عَلَى هَذِهِ الْقَبَائِلِ- فَإِنَّهُمْ اعْتَمَدُوا "مَادَّةً لُغَوِيَّةً مُكَوَّنَةً مِنْ لُغَاتِ الْقَبَائِلِ الْأُخْرَى الَّتِي كَانَتْ شَكُونَ بِحَوْارِ الْكُوفَةِ، كَ(تَمِيمٍ، وَأَسَدٍ، وَنَزَارٍ)، وَمَنْ جَاءَرَ بَعْدَادَ مِنْ أَعْرَابِ الْحُطَمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَمَا جَمَعَ الْكِسَائِيُّ عِنْدَ حُرُوجِهِ إِلَى بَوَادِي الْحِجَازِ وَنَجْدِ وَثَاهَامَةَ، مِمَّا لَمْ يَكُنْ قَدْ سُمِعَ بَعْضُهُ مِنْ قَبْلِ الْبَصَرِيِّينَ".<sup>(85)</sup>

وَنَتِيَّجَةً لِهَا الْإِحْتِلَافُ وَالثَّبَاعُونُ فِي مَنْهِجِ الْجَمْعِ وَمَصَادِرِ الْإِسْتِمَاعِ وُجِدَتْ مَظَاهِرُ الْإِحْتِلَافِ فِي الْأَحْكَامِ النَّقْوِيَّيَّةِ فِي نَحْوِنَا الْعَرَبِيِّ، وَلَوْ بَقِيَ الْأَمْرُ مُفْتَصِراً عَلَى نَحْوِ الْبَصْرَةِ مُثَلَّاً -لَكَانَ الْأَمْرُ قَرِيبًا مِنَ الثَّبَاتِ، إِلَّا أَنَّ تَعْدُدَ الْأَمْصَارِ الَّتِي بَدَأَ النَّحْوُ يَأْخُذُ فِيهَا سَيِّلَةً لِلنُّمُوِّ وَالْأَرْدَهَارِ جَعَلَ مَصَادِرِ السَّمَاعِ تَحْتَلُّ مِنْ مِصْرِ تَأْيِي: بَلَدٍ -إِلَى آخَرَ، وَمِنْ نَحْوِي إِلَى نَحْوِي مِثْلِهِ. وَحَسْبُنَا فِي ذَلِكَ مَا بَيْنَ دَفَّنِي كِتابِ كَ(الْإِنْصَافِ) مِنْ مَسَائِلِ خِلَافَيَّةٍ بَيْنَ نُحَّا الْبَصْرَةِ وَنُحَّا الْكُوفَةِ لِيُوكَدَ رَعْمَنَا فِي تِلْكَ الْمَسَأَلَةِ.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تُؤَكِّدُ صِحَّةَ مَا سَبَقَ عَرْضُهُ: أَنَّ (الْفَرَاءَ) يَرَى فِي بَابِ الْإِسْتِئْنَاءِ أَنَّ (الْمُسْتَنَّتِي مِنْهُ) إِذَا كَانَ نَكَرَةً لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا لُغَةُ الْإِتْبَاعِ، فَيَقُولُ: "فَإِذَا كَانَ تَأْيِي: الْمُسْتَنَّتِي مِنْهُ -نَكَرَةً لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الْإِتْبَاعَ لِمَا قَبْلَ (إِلَّا)، فَيَقُولُونَ: (مَا ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ)، وَذَلِكَ أَنَّ (الْأَبَ) كَأَنَّهُ حَفَّ مِنْ (أَحَدٍ); لَأَنَّ ذَهَبَ وَدَا وَاحِدَ فَأَتَرُوا الْإِتْبَاعَ".<sup>(86)</sup> فِي حِينَ نَجِدُ (يُونُسَ بْنَ حَبِيبٍ، وَعِيسَى بْنَ عُمَرَ) يَرْعَمَانِ أَنَّ: "بَعْضَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقَ بِعَرَبِيَّتِهِ يَقُولُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، وَ(مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا)، وَعَلَى هَذَا (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا)، فَيَنْصِبُ (زَيْدًا) عَلَى غَيْرِ (رَأَيْتَ)، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْآخَرَ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ مُنْفَعِلًا مِمَّا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ".<sup>(87)</sup> فَالْحُكْمُانِ مُخْتَلِفَانِ وَالْمَسَأَلَةُ وَاحِدَةٌ.

وَمِنْ مَظَاهِرِ ذَلِكَ -أَيْضًا- الْإِحْتِلَافُ فِي الْحُكْمِ النَّاتِحِ عَنِ الْإِحْتِلَافِ الرِّوَايَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ يُبَيِّنَ النَّحْوِيَّ رَأْيُهُ فِي مَسَأَلَةِ مَا مُسْتَنَّدًا إِلَى رِوَايَةِ مُعِينَةٍ وَصَلَّتُهُ، ثُمَّ يَأْتِي نَحْوِي آخَرُ فَيُصْدِرُ حُكْمًا آخَرَ فِي الْمَسَأَلَةِ ذَاتِهَا نَتِيَّجَةً لِاسْتِنَادِهِ إِلَى رِوَايَةِ أُخْرَى لِلشَّاهِدِ نَفْسِهِ. وَمِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ قَوْنُ الْفَرَاءِ: "وَمِمَّا يُشِيدُ الْإِسْتِفَهَامُ مِمَّا يُرْفَعُ إِذَا

السُّلُطُونِيُّ: الْإِقْتِزَاجُ فِي عِلْمِ أَصْوَلِ النَّحْوِ ص/100-101، تَقْرِيْبُ: مُحَمَّدُ سَلَيْمانَ يَلْقُوتٍ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ الْجَامِعِيَّةِ، الإِسْكَنْدَرِيَّةِ، (84) 2006م. /1426هـ.

خَبِيجَةُ الْحُدَيْبِيُّ: الْمَدَارُسُ الْأَنْجُوَيَّةُ ص/138، دَارُ الْأَمْلَ، الطَّبْعَةُ التَّالِيَّةُ، الْأَرْدُنُ، 1422هـ/2001م.

الْفَرَاءُ (أَبُو رَكْرَيَا يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ/ ت207هـ): مَعَانِي الْقُرْآنِ 2/298-299، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَلَيِّ النَّجَارِ، عَالَمُ الْكُتُبِ، الطَّبْعَةُ التَّالِيَّةُ، بَيْرُوتُ، 1403هـ/1983م.

(87) سَيِّبَوْيَيْهُ: الْكِتَابُ 2/319.

تَأْخِرَ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: (كُلُّ النَّاسِ ضَرَبْتُ)، وَذَلِكَ أَنَّ فِي (كُلُّ) مِثْلَ مَعْنَى: (هُنَّ أَحَدُ إِلَّا ضَرَبْتُ؟)، وَمِثْلَ مَعْنَى: (أَيُّ رَجُلٍ لَمْ أَصْرِبْ؟)، وَ(أَيُّ بَلْدَةٍ لَمْ أَدْخُلْ؟)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (كُلُّ النَّاسِ ضَرَبْتُ)، كَانَ فِيهَا مَعْنَى: (مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا ضَرَبْتُ)، وَمَعْنَى: (أَيُّهُمْ لَمْ أَصْرِبْ)، وَأَنْشَدَنِي أَبُو ثَرْوَانَ: **وَقَالُوا تَعْرَفُهَا الْمَتَازِلُ مِنْ مَنِيْ**  
رَفِعًا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا نَصَبَ (كُلُّ).<sup>(88)</sup>

فِي حِينِ نَجَدُ سِيبَوِيْهِ يَرْوِي هَذَا الْبَيْتَ بِرِوَايَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، عَلَى النَّحوِ التَّالِيِّ:  
**وَقَالُوا تَعْرَفُهَا الْمَتَازِلُ مِنْ مَنِيْ**  
بِنَصْبِ (كُلُّ). ثُمَّ يَقُولُ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِيْ أَنَا عَارِفُ"  
قال: (لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا عَارِفُ)، فَأَضْمَرَ (الْهَاءُ فِي (عَارِفُ)).<sup>(89)</sup>

فَسِيبَوِيْهِ نَصَبَ (كُلُّ) عَلَى إِهْمَالِ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ وَحَمْلِهَا عَلَى (مَا) الْشَّمِيمِيَّةِ، بِاعْتِبَارِ (كُلُّ) مَعْنُوْلًا بِهِ  
مُقدَّمًا، وَهُوَ مَعْمُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ (عَارِفُ) الْمُؤَخَّرِ. وَقَدْ لاحَظْنَا اخْتِلَافَ الْحُكْمِ الصَّادِرِ مِنْ كُلِّ مِنْ: (سِيبَوِيْهِ،  
وَالْفَرَاءِ) فِي الْمُسَالَّةِ الْوَاحِدَةِ، الَّذِي هُوَ نَاتِجٌ عَنِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ مِنْ جَهَّةِ، وَاحْتِلَافِ التَّأْوِيلِ مِنْ جَهَّةِ أُخْرَى؛  
حَيْثُ أَعْمَلَ الْفَرَاءُ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ وَأَهْمَلَهَا سِيبَوِيْهِ، مَعَ تَلْمِيْحِ الْفَرَاءِ إِلَى تَحْطِيْةِ الرَّأْيِ الْقَائِلِ بِالنَّصْبِ فِي (كُلُّ)  
حِينَ قَالَ: (وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا نَصَبَ كُلُّ)، مَعَ تَأْخِرِ الْفَرَاءِ رَمَنِيَا عَلَى سِيبَوِيْهِ، وَمَعَ مَا اشْتَهِرَ عَنِ الْفَرَاءِ  
وَالْكُوفِيْنَ -بِصِفَةِ عَامَّةٍ- مِنْ تَوْسِعِهِمْ فِي السَّمَاءِ وَالرِّوَايَةِ!!

إِنَّ اخْتِلَافَ الْحُكْمِ فِي الْمُسَالَّةِ الْوَاحِدَةِ بِسَبَبِ تَعْدِيْدِ مَصَادِرِ السَّمَاءِ يَبْدُو جَلِّيَا كُلُّمَا اقْتَرَبْنَا مِنْ زَمَنِ  
الْأَحْتِجاجِ؛ لِأَنَّ اعْتِمَادَ النَّحْوِيِّ فِي ذَلِكَ الْحِينِ لَا يَرَاهُ يَسْتَنِدُ إِلَى السَّمَاءِ الْمُبَاشِرِ أَوْ إِلَى رِوَايَةِ الْقِفَةِ عَنِ  
الْعَرَبِ. وَيَنْدُخُلُ فِي ذَلِكَ كِيَّيَةَ الْمَسْمُوعِ عَنِ الْعَرَبِ، فَإِذَا قَلَّ عِنْدَ أَحَدِهِمْ رُبَّمَا جَعَلَهُ شَادًّا، وَإِذَا كَثُرَ عِنْدَ غَيْرِهِ  
أَخْرَجَهُ مِنِ الشُّدُودِ. فَهَا هُوَ ثَعَلْبُ يُغَلِّطُ رَأْيَ الْمَازِنِيِّ الْقَائِلَ بِشُدُودِ بَعْضِ صِيَغِ التَّعْجِبِ الْمَسْمُوعَةِ عَنِ  
الْعَرَبِ، مُحِبِّاً إِيَّاهَا فَيَقُولُ فِي ذَلِكَ: "قَالَ أَبُو عُثْمَانَ الْمَازِنِيُّ: قَالَتِ الْعَرَبُ: (زُهْيَ الرَّجُلُ، وَمَا أَرْهَاهُ)، وَ(جُنَاحُ  
الرَّجُلُ، وَمَا أَجْنَهُ)، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: وَهَذَا الضَّرْبُ شَادٌّ أَيْضًا، يُحْفَظُ حِفْظًا. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسُ: وَهَذَا خَلْطٌ، هَذَا  
كَثُرٌ فِي الْكَلَامِ حَتَّى صَارَ مَدْحًا وَدَمْمًا، فَتَعَجَّبَتِ الْعَرَبُ مِنِ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَدْحًا وَدَمْمًا، وَإِنَّمَا يُتَعَجَّبُ مِنَ  
الْفَاعِلِ".<sup>(90)</sup>

(88) الفَرَاءُ: مَعَانِي الْفُرْقَانِ 1/139-140.

(89) سِيبَوِيْهِ: الْكِتَابُ 1/72.

(90) ثَعَلْبُ (أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى / ت 291هـ): مَجَالِسُ ثَعَلْبٍ ص 272، تَحْقيقُ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الطِّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، الْقَاهِرَةُ، 1950م.

## 2- التَّعْصُبُ لِلِّاتِجَاهِ الْعَقْدِيِّ الَّذِي يَعْتَقِهُ النَّحْوُى:

لَا يَخْفَى عَنِ الْبَاحِثِينَ فِي حَقْلِ الدِّرْسِ النَّحْوِيِّ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْلُّغَوَيْنَ وَالنَّحَاءَ كَانُوا مِنْ أَصْحَابِ الْأَتِجَاهِ الْمَذْهَبِيِّ الْمُخْتَلِفَةِ، فَتُشَيِّرُ كَثِيرٌ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِيمِ إِلَى أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَئِمَّةِ الْلُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ- كَانُوا مِنْ كِبَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَذَوِي الرَّعْامَةِ فِيهِمْ؛ فَمِنَ الْمُعْتَرَلَةِ نَحْدُ: (الْجَاحِظُ، وَالْفَرَاءُ، وَأَبَا عَلَى الْفَارِسِيُّ، وَالرُّمَانِيُّ، وَابْنُ جِنَّى، وَالسِّيرَافِيُّ، وَالرَّمَحْشَرِيُّ ... إلخ). كَمَا وُجِدَ أَيْضًا مِنْهُمْ مِنْ اعْتَقَ فِكْرَ الْأَشَاعِرَةِ، أَمْثَالُ: (ابْنِ فَارِسٍ، وَأَبِي هِلَالِ الْعَسْكَرِيِّ، وَعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجِرجَانِيِّ)، وَهَذَا مَلْحُوظٌ فِي مُؤْلِفَاتِهِمُ الَّتِي تَدُورُ فِيْرَتُهَا الرَّئِيسَةُ فِي فَلَكِ الْإِهْتِمَامِ بِالْمَعَانِي الدَّاخِلِيَّةِ لِلتَّرَكِيبِ، وَغَلَبَةِ النَّرْعَةِ الْفَلْسَفِيَّةِ عَلَيْهَا، وَمَيْلَهُمُ الدَّائِمُ لِلتَّأْوِيلِ وَالْمَعْنَى الْعَيْدِ.

وَيَعْقُدُ الْبَاحِثُ أَنَّ تَعْصِبَ النَّحْوِيِّ لِمَذْهَبِهِ الْفِكْرِيِّ وَاتِّجَاهِهِ الْعَقْدِيِّ مِنْ أَبْرَزِ الْأَسْبَابِ الَّتِي قَدْ تُعرَضُهُ لِلْقُوْفَوْعِ فِي (الْغَلَطِ)، لِأَنَّ دَافِعَهُ فِي تَنَاؤلِ أَيَّةٍ قَضِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ قَدْ تُحَالِفُ مَذْهَبَهُ آنذاك لَنْ يَكُونَ التَّحْلِيلُ الْلُّغَوِيُّ ذَاتَهُ، بِلِ الْإِنْتِصَارِ لِمَا يَعْتَقِهُ مِنْ أَفْكَارٍ وَرُؤُى. وَعَلَيْهِ، يَدْهُبُ الْبَاحِثُ إِلَى أَنَّ أَوَّلَ الْخُطُوطَ الْمَنْهَجِيَّةِ الَّتِي مِنْ شَأنِهَا أَنْ تَقْرَبَ الدِّرْسَ الْلُّغَوِيَّ لِنَاظِرِيهِ- أَنْ لَا يُلْعِنِي الْبَاحِثُ مِنْ حِسَابَاتِهِ أَثْرَ الْخُصُومَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ فِي أَبْحَاثِ الْلُّغَةِ وَالْبَيَانِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْأَوَّلِينَ، بِلْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أُصُولِ الْمَذْهَبِ الْفِكْرِيِّ لِكُلِّ لُغَويٍّ أَوْ نَحْوِيٍّ يُرِيدُ أَنْ يَدْرُسَ آثَارَهُ وَأَفْكَارَهُ، وَيَعْرِفَ الْبَوَايِّعَ الَّتِي نَعْتَهُ إِلَى أَنْ يَخْتَارَ هَذَا الْقُولُ أَوْ ذَاكَ. (91)

وَمِنَ الشَّوَّاهِدِ عَلَى مَا سَبَقَ؛ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلَى الْفَارِسِيُّ وَالرَّمَحْشَرِيُّ - وَهُمَا مِنْ مَشَايخِ نُحَادِ الْمُعْتَرَلَةِ- فِي تَأْوِيلِهِمَا قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَأُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ) [الْحَدِيد/27]؛ حَيْثُ ذَهَبَ أَبُو عَلَى الْفَارِسِيُّ إِلَى الْقُولِ بِأَنَّ كَلِمَةَ (وَرَهْبَانِيَّةً) مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَلَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ مَنْصُوبَاتٍ، فَيَقُولُ: "وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَرَهْبَانِيَّةً) مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلٍ، كَانَهُ - (وَابْتَدَأُوا رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَأُوهَا)، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهَا عَلَى (وَجَعَلْنَا)، مَعَ وَصْفِهَا بِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: (ابْتَدَأُوهَا)؛ لِأَنَّ مَا يَجْعَلُهُ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لَا يَبْتَدَأُونَهُ هُمْ؟! وَ(وَجَعَلْنَا) هَذِهِ هِيَ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) [الْأَنْعَام/1]. (92)

(91) للباحث دراسةً منشورةً في هذا الموضوع، عُوانها: (أثر الاتجاه العقدي في التحليل النحوبي، دراسةً تطبيقية في الكشاف للرمحي)، مجلة كلية التربية، جامعة المتصورة، العدد (72)، يناير 2010م.

(92) أبو على الفارسي، الإيضاح الغضدي 1/238، تحقيق: حسن شاذلي، مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، القاهرة، 1969م.

وقد تابع الرَّمْخُشِرِيَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلَى السَّابِقِ فَقَالَ: "وَانْتَصَابُهَا - يَعْنِي: كَلِمَةً (وَرَهْبَانِيَّةً) - بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُقْسِرُهُ الظَّاهِرُ: تَقْدِيرُهُ: (وَابْتَدَعُوا رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)، يَعْنِي: (وَاحْدَثُوهَا مِنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ وَتَدْرُوهَا)".<sup>(93)</sup> وقد أَجَارَ الرَّمْخُشِرِيَّ بَعْدَ تَوْضِيحِ رَأْيِهِ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْأَلَةِ اِتَّبَاعًا لِأَسْتَاذِهِ رَأْيًا آخَرَ؛ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةً (وَرَهْبَانِيَّةً) مَعْطُوفَةً عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ مَنْصُوبَاتٍ، عَلَى مَا اخْتَارَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، لِكَنَّهُ أَوَّلُ الْفَعْلِ (وَجَعَلُنا) بِمَعْنَى: (وَوَفَقْنَا) عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ، فَقَالَ: "وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِهِمْ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً مُبْتَدَعَةً مِنْ عِنْدِهِمْ، بِمَعْنَى: وَفَقَاهُمُ الْتَّرَاحُمُ بَيْنَهُمْ، وَلَا يَتَبَدَّعُ الْرَّهْبَانِيَّةُ وَاسْتَحْدَادُهَا".<sup>(94)</sup> وَهَذَا - إِيْضًا - جُنُوحٌ وَاضْطَرَابٌ إِلَى مَدْهِبِ الْأَعْتَرَالِ لَا يَخْلُفُ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ فِيهَا، لَا عِتْقَادُ أَنَّ مَا يَقْعُلُونَهُ هُمْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ لَا يَصْحُ أَنْ يَقْعُلُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا يَخْلُفُهُ كُلُّ ذَلِكَ؛ فِي تَكْلِفٍ وَاضْطَرَابٍ مِنْهُمَا وَتَحَامِلٍ عَلَى النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ؛ بِلِيْ عُقْدَةُ الْآيَةِ وَدَلَالَتِهَا حَتَّى تَسْتَقِيمَ كُرْهًا مَعَ مَدْهِبِهِمُ الْعَقْدِيِّ.

وقد فَنَّدَ أَبْنُ الْمُنْيَرِ كَلَامَ أَبِي عَلَى الرَّمْخُشِرِيِّ السَّابِقِ فِي تَأْوِيلِهِمَا لِلْآيَةِ مُغْلَطًا إِيَّاهُ، مُبَيِّنًا دَافِعَهُمَا الْعَقْدِيَّ الْمُعْتَرَلِيَّ مِنْ وَرَائِهِ، فَيَقُولُ: "تَوَرَّطَ أَبُو عَلَى الْفَارِسِيُّ فِي إِغْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَتَحِيزَ إِلَى فِتْنَةِ وَطَائِفَةِ الْبِدْعَةِ - يَعْنِي: الْمُعْتَرَلَةَ - فَأَعْرَبَ (وَرَهْبَانِيَّةً) عَلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُقْسِرُهُ الظَّاهِرُ، وَعَلَّ اِتَّبَاعَ الْعَطْفِ فَقَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهَا عَلَى (وَجَعَلْنَا)، مَعَ وَصْفِهَا بِقُولِهِ (ابْتَدَعُوهَا)؛ لِأَنَّ مَا يَجْعَلُهُ هُوَ تَعَالَى - لَا يَبْتَدَعُونَهُمْ وَالرَّمْخُشِرِيُّ - إِيْضًا - وَرَدَ مَوْرَدَهُ الدَّمِيمُ، وَأَسْلَمَهُ شَيْطَانُهُ الرَّجِيمُ، فَلَمَّا أَجَارَ مَا مَنَعَهُ (أَبُو عَلَى) مِنْ جَعْلِهَا مَعْطُوفَةً، أَعْذَرَ لِذَلِكَ بِتَحْرِيفِ (الْجَعْلِ) إِلَى مَعْنَى (الْتَّوْفِيقِ)؛ فِرَارًا مِمَّا فَرَّ مِنْهُ أَبُو عَلَى، مِنْ اِعْتِقادِ أَنَّ (الْجَعْلِ) مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِعْلُهُمُ (الرَّهْبَانِيَّةُ) جُنُوحٌ إِلَى الْإِشْرَاكِ، وَاعْتِقادُ أَنَّ مَا يَقْعُلُونَهُ هُمْ لَا يُضِلُّهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَا يَخْلُفُهُ".<sup>(95)</sup>

أَمَّا عَنْ رَأِيِّ جُمْهُورِ النُّحَّاَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، وَمَدْهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيهَا - فَقَدْ غَلَطُوا مَا تَقَوَّلُهُ أَبُو عَلَى وَالرَّمْخُشِرِيُّ فِيهَا؛ وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ كَلِمَةً (وَرَهْبَانِيَّةً) مَعْطُوفَةً عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ مَنْصُوبَاتٍ: (رَأْفَةً، وَرَحْمَةً)، وَأَنَّ كَلِمَةً: (ابْتَدَعُوهَا) صِفَةٌ لَهَا. وَقَدْ لَحَصَ (ابْنُ هِشَامٍ) رَأْيُهُمُ السَّابِقِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِهِ (مَعْنَى الْلَّبِيبِ)، مُسْتَغْرِضًا رَأْيِيًّا (أَبِي عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَالرَّمْخُشِرِيُّ) فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَعْتَرَاضَاتِ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ خَتَمَ الْحَدِيثَ فِيهَا قَائِلًا: "وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَ(ابْتَدَعُوهَا): صِفَةٌ، وَلَا بُدُّ مِنْ تَعْدِيرٍ مُضَافٍ، أَيْ: وَحُبُّ رَهْبَانِيَّةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمِلْ (أَبُو عَلَى) الْآيَةَ عَلَى ذَلِكَ لِإِعْتَرَالِهِ، فَقَالَ: لَأَنَّ مَا يَبْتَدَعُونَهُ لَا يَخْلُفُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ".<sup>(96)</sup>

الرَّمْخُشِرِيُّ (جَازَ اللَّهُ أَبُو الْفَارِسِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ / ت 538هـ): الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ عَوَامِضِ التَّنْزِيلِ وَعَيْنِ الْأَفْوَلِيِّ فِي وُجُوهِ الْأَفْوَلِيِّ 6/52-53، تَحْقِيقُ: عَادِلٌ أَحْمَدٌ عَبْدُ الْمَوْجُودِ وَآخَرِينَ، مَكْتبَةُ الْعُيْنِيَّكَانِ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، الْرِّيَاضُ، 1418هـ/1998م.

(94) الرَّمْخُشِرِيُّ: الْكَشَافُ 53/6.

ابْنُ الْمُنْيَرِ (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَصْوُرٍ / ت 683هـ): حَاشِيَةُ ابْنِ الْمُنْيَرِ عَلَى الْكَشَافِ 53-52/6، تَحْقِيقُ: عَادِلٌ أَحْمَدٌ عَبْدُ الْمَوْجُودِ وَآخَرِينَ، مَكْتبَةُ الْعُيْنِيَّكَانِ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، الْرِّيَاضُ، 1418هـ/1998م.

ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيُّ (جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ / ت 761هـ): مَعْنَى الْلَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَغْرَارِبِ 662/2، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُخْيِّي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمَكْتبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوتُ، 1411هـ/1991م.

### 3- مُخالفةِ الكلامِ لِلقياسِ النَّحويِ السَّليمِ:

القياسُ لُغَةً: بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، تَقُولُ: قَاسَ الشَّيْءَ يَقِيسُهُ قَيْسًا وَقِيَاسًا، وَاقْتَاسَهُ وَقَيَسَهُ؛ إِذَا قَدَرَهُ عَلَى مِثَالِهِ، وَقِيلَ: هُوَ رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى نَظِيرِهِ. وَالْمُفْقَيَّسُ: الْمُفْدَارُ، وَالْأَكْلَهُ الَّتِي يُفَقَّسُ بِهَا كَالدِرَاعُ وَالْمِتْرُ. (97) وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ: فَهُوَ "تَقْدِيرُ الْفَرْعِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ"، وَقِيلَ: هُوَ حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ، وَإِجْرَاءُ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ، وَقِيلَ: هُوَ إِلْحَاقُ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ بِجَامِعٍ، وَقِيلَ: هُوَ اعْتِباْرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ بِجَامِعٍ، وَهَذِهِ الْحُدُودُ كُلُّهَا مُنْقَارِبَةٌ". (98)

وَيُنْتَرِرُ لِلقياسِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْمَّ أَدِلَّةِ عِلْمِ النَّحْوِ؛ كَمَا أَنَّ لَهُ دَوْرًا كَبِيرًا فِي تَطْوِرِهِ وَتَرْسِيخِ قَواعِدِهِ، وَلَمْ تَخْفَ أَهْمَيَّةُ هَذَا الْأَصْلِ عِنْدَ النَّحْوِيَّينَ الْقُدْمَاءِ؛ فَالْكِسَائِيُّ يَقْصُرُ عِلْمَ النَّحْوِ عَلَى القياسِ قَائِلًا: إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ. وَهَا هُوَ أَبُو عَلَيٍّ الْفَارَسِيُّ يُعَظِّمُ مِنْ شَأْنِهِ فَيَقُولُ: "أَحْطَى فِي خَمْسِينَ مَسَالَةً فِي الْلُّغَةِ وَلَا أَحْطَى فِي وَاحِدَةٍ مِنَ القياسِ". وَيَقُولُ أَبْنُ جِيَّيٍّ أَثْرَ أَسْتَادِهِ فَيُوَافِقُهُ الرَّأْيَ وَيُشَابِهُهُ الْقَوْلَ: "إِنَّ مَسَالَةً وَاحِدَةً مِنَ القياسِ أَنْبَلُ وَأَنْبَهُ مِنْ كِتَابٍ لُغَةً عِنْدَ عِيُونِ النَّاسِ". (99)

وَمُخالفةُ القياسِ النَّحويِّ مِنْ قِبْلِ النَّحْوِيِّ مِنْ أَبْرَزِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُوقَعُ فِي (الْغَلْطِ)، وَقَدْ سَبَقَ وَأَنْ أَشْرَنَا إِلَى تَعْرِيفِ النَّحَاةِ (الْغَلْطِ) بِأَنَّهُ: كُلُّ مَا خَالَفَ القياسِ الصَّحِيحَ وَاسْتَعْمَالَ الْفُصَحَاءِ، وَعَلَيْهِ؛ أَصْبَحَ القياسُ مِعِيَارًا يُحْكَمُ إِلَيْهِ لِتَوْجِيهِ الظَّواهِرِ الْلُّغَوِيَّةِ بِالْقُبُولِ أَوِ الرَّفْضِ. وَمِنْ الْأَمْثَالَ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهُ مِنْ (تَغْلِيطِ) كَلَامِ بَعْضِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يُصَغِّرُونَ كَلِمَةً: (نَابٍ) عَلَى (نُؤَيْبٍ) خِلَافًا لِلْمُقَايِيسِ الْصَّرْفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُلْزِمُ تَصْغِيرَهَا عَلَى: (نُؤَيْبٍ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (الْأَلْفِ) فِيهَا هُوَ (الْيَاءُ)، فَيَقُولُ: "وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي (نَابٍ): (نُؤَيْبٍ)، فَيَجِيءُ بِ(الْوَao)، لِأَنَّ هَذِهِ (الْأَلْفَ) مُبْدِلَةٌ مِنْ (الْوَao) أَكْثَرُ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُمْ". (100) وَإِنَّمَا حَدَثَ هَذَا الْغَلْطُ - حَسْبَ رَأْيِ سِيبَوَيْهِ - لِكُثْرَةِ (الْأَلْفِ) الَّتِي أَصْلُهَا (الْوَao) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، نَحْوُ (بَابٍ، وَدَارٍ، وَعَالَمٍ) وَاطْرَادُهَا فِي كَلَامِهِمْ عَلَى نَحْوِ يَعْلُبُ وَرُوذَ (الْأَلْفِ) الَّتِي أَصْلُهَا (الْيَاءُ)؛ فِي إِشَارَةِ مِنْهُ إِلَى تَوْهِمِهِمُ الْحَطَا؛ وَلَيْسَ أَنَّهُمْ لَجُوا فِيهِ عَنْ قَصْدٍ أَوْ عَنْ إِرَادَةٍ. وَرُبَّمَا كَانَ السَّبَبُ - أَيْضًا - حَسْبَ مَا يَتَرَاءَى لِلْبَاحِثِ - جُنُوحُ تِلْكَ الطَّائِفَةِ مِنَ الْعَرَبِ بِسَلِيقَتِهَا الْلُّغَوِيَّةِ إِلَى الْخِفَةِ؛ إِذْ رَأَثُ أَنَّ (الْوَao) حِينَما تَسْبِقُ (الْيَاءَ) عَلَى نَحْوِ: (نُؤَيْبٍ) أَيْسَرُ وَأَحْفَثُ لَهَا عَلَى الْسِّنَانِ مِنْ أَنْ تَتَطِقَ بِ(الْيَاءِيْنِ) مُتَتَالِيَّيْنِ عَلَى نَحْوِ: (نُؤَيْبٍ).

(97) يُنْتَرِرُ، أَبْنُ مَنْظُورٍ: لِسَانُ الْعَرَبِ (مَادَّةُ: قَيْسٌ).

(98) ابن الأثيري: لمع الأدلة في أصول النحو ص/93، تحقيق: سعيد الأفعاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، 1391هـ/1971م.

(99) ابن جيّي: المُصَاصُونُ 90/2.

(100) سِيبَوَيْهُ: الْكِتَابُ 462/3.

وَمِنَ الْأُمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ -أَيْضًا- تَغْلِيطُ الْمُبَرِّدِ رَأَى يُونُسَ بْنَ حَبِيبٍ فِي جَوَازِ الْحَاقِ (الْتُّونِ) فِي (فَعْلِ الْأَثْنَيْنِ، وَفِعْلِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ)؛ وَاصِفًا كَلَامَهُ بِالْخَطَا، وَأَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا أَقْبِسَتُهُمُ الصَّحِيحَةُ، فَيَقُولُ: «وَكَانَ (يُونُسَ بْنُ حَبِيبٍ) يَرَى إِثْبَاتَهُمَا فِي فَعْلِ الْأَثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَوةِ، فَيَقُولُ: (اَصْرِبَا نَرِدَا)، وَلِلِّسَاءِ: فَيَقُولُ: (اَصْرِبَا نَرِدَا)؛ فَيَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَلَا يُوجَدُ مِثْلُ هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الثَّانِي مُدْغَمًا وَالْأَوَّلُ حَرْفَ لِينٍ، وَقَدْ مَضَى تَقْسِيرُ هَذَا». (101)

فَقَدْ حَكَمَ الْمُبَرِّدُ عَلَى كَلَامِ يُونُسَ السَّابِقِ بِالْغَلْطِ؛ بَلْ لَقِدْ رَعَمَ أَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ، ثُمَّ يُبَرِّهُنَّ عَلَى فَسَادِ رَأَى يُونُسَ بِالْحِجَاجِ الْعُقْلِيِّ فَيُقْتَرَضُ -جَدَلًا- التَّسْلِيمُ بِصِحَّتِهِ؛ ثُمَّ يَطْلُبُ الْوُقُوفَ عَلَى تِلْكَ (الْتُّونِ) لِيُتَبَّتْ خَطَا رَأْيِهِ، يَقُولُ الْمُبَرِّدُ: «إِنَّمَا وَقَفَ يُونُسُ -وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِ- قَالَ لِلْأَثْنَيْنِ: (اَصْرِبَا)، وَلِلْجَمَاعَةِ مِنَ النِّسَاءِ: (اَصْرِبَا)، وَإِذَا وَصَلَ فِعْلُ الْأَثْنَيْنِ قَالَ: (اَصْرِبَا الرَّجُلَ)، وَهَذَا خَطَا عَلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا يَبْغِي عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ أَنْ يَقُولَ: (اَصْرِبَا الرَّجُلَ) فَيَحْذَفَ (الْتُّونَ)، لِأَنَّهَا تُحَذَّفُ لِالتِّقاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، ثُمَّ تُحَذَّفُ (الْأَلْفُ) الَّتِي فِي (اَصْرِبَا) لِعَلَامَةِ التَّشِيهِ، لِأَنَّهَا -أَيْضًا- سَاكِنَةٌ، فَيَصِيرُ لَفْظُهُ لَفْظَ الْوَاحِدِ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ التُّونَ الْحَقِيقَةَ، وَلَفْظَ الْأَثْنَيْنِ بِغَيْرِ (ثُونٍ) إِذَا حَذَفَتْ (الْأَلْفَهَا) لِالتِّقاءِ السَّاكِنَيْنِ». (102)

وَمِنْ أُمْثَلَةِ الْغَلْطِ عِنْدِ النَّحَاةِ -أَيْضًا- سَبَبُ الْحُرُوجِ عَنِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ تَغْلِيطُ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ لِأَبِي إِسْحَاقِ الرَّجَاجِ فِي تَوْجِيهِ الْصَّرْفِيِّ لِكَلِمَةِ (مَنْسَكًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا) [الحج/34]، وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ (مَنْسَكًا) (103)- عَلَى أَنَّهَا اسْمُ مَكَانٍ، وَتَوْجِيهِ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِالْفَتْحِ (مَنْسَكًا) عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ؛ وَاصِفًا تَحْلِيلَهُ السَّابِقِ بِالْغَلْطِ الْقَبِيْحِ، يَقُولُ أَبُو جَعْفَرٍ فِي ذَلِكَ: "وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ -يَعْنِي: الرَّجَاجَ- (مَنْسَكَ) بِقَتْحِ السَّيِّنِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى (السُّكُوكِ) وَ(النُّسُوكِ)، وَ(مَنْسَكَ) أَيْ: مَكَانُ سُكُوكٍ مِثْلُ (مَجْلِسٍ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا خَلَطٌ قَبِيْحٌ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي (فَعْلٍ، يَفْعَلُ) تَحْوِي: (جَسَّ، يَجْلِسُ)، وَالْمَصْدَرُ (مَجْلِسٌ)، وَالْمَوْضِعُ (مَجْلِسٌ). فَأَمَّا (فَعْلٍ، يَفْعَلُ) فَلَا يَكُونُ مِنْهُ (مَفْعَلٍ) اسْمًا لِلْمَكَانِ، وَلَا مَصْدَرًا إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ شَيْئًا فَيُؤْدَى عَلَى مَا سُمِعَ، عَلَى أَنَّ الْكَثِيرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (مَنْسَكَ)، وَهُوَ الْقِيَاسُ". (104) فَمَرْجِعُ الْغَلْطِ فِيمَا سَبَقَ هُوَ الْحُرُوجُ عَنِ الْقِيَاسِ السَّلِيمِ الْمُشْهُورِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

(101) المُبَرِّدُ: المُفْتَنَبُ 24/3.

(102) المُبَرِّدُ: المُفْتَنَبُ 24/3.

(103) قِرَاءَةُ الْكَسْرِ (مَنْسَكًا): هِي لِ(حَمْزَةِ الرَّيَّاتِ، وَلِلْكَسَائِيِّ)، أَمَّا قِرَاءَةُ الْفَتْحِ (مَنْسَكًا): فَيُقِرَأُ قِرَاءَةً: (ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبْيَ عَمْرُ الدَّانِيِّ، وَنَافِعٍ، وَابْنُ غَامِرٍ، وَعَاصِمٍ). [يُبَطَّلُ، ابْنُ مُجَاهِدٍ: السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/436].

(104) أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 97/3.

#### 4- تعارض الكلام مع إجماع النحاة في المسألة النحوية:

الإجماع هو الأصل الثالث من أصول النظرية النحوية، وهو في اللغة: الاتقاء، يقال: هذا أمر مجمع عليه، أي: متفق عليه، وقد اجتمع آراؤهم عليه.<sup>(105)</sup> وفي الاستطلاع تعرض النحويون إلى تعريفه فأشار السيوطي إلى أنه: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة".<sup>(106)</sup> وقد لجأ إليه النحاة في بناء كثير من الأحكام والقواعد النحوية، لأهميته الكبيرة في استنباط الأحكام النحوية وترسيخها؛ لأنَّه أعلى مستوىات السَّماع، فضلاً عن توظيفهم له في مُناضراتهم ورد بعضهم على بعض.

والإجماع عند العرب نوعان؛ الأول: إجماع سُكُوتِيٍّ، والثاني: إجماع تصريحٍ، وقد أومأ إليهما السيوطي حين قال: "وإجماع العرب حجة، ولكنْ أنَّى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صوره أن يتكلَّم العربي بشيء ويبلغُهم ويسكتُون عليه".<sup>(107)</sup> ومعلوم أنَّه من الصعوبة بمكان تحقيق الإجماع التصريحي، في حين يكون الإجماع السُّكُوتِيٌّ أمراً أقرب إلى المثال، فالحكم بالإجماع على استعمال معين لا يقتضيه إلا إيجاد ما يخالفه، لأنَّ إثبات وجود الشيء أجل من إثبات عدم وجوده، فإذا لم يثبت ما يخالفه لزم الأخذ به وعده أعلى مستوىات الأدلة.<sup>(108)</sup>

وقد تعددت صيغ التعبير عن الإجماع عند النحاة؛ فمن قبيل ذلك قوله: (والعرب مجمعون)، أو قوله: (كل العرب)، أو: (واجتمع العرب)، أو: (إجماع جميع العرب)، أو: (جميع اللغات). وفي مواضع كثيرة يعبر النحوي عن إجماع العرب بإطلاق كلمة (العرب) مفردة بلا تقييد، يقول سيبويه: "واما (أدهم) إذا عنيت القيد، وأسود) إذا عنيت به الحياة، وأرقم) إذا عنيت به الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب".<sup>(109)</sup>

ومن الشواهد التي يمكن سقوفها هنا أنموذجاً لظاهرة الغلط؛ والتي المرجع فيها إجماع النحاة أو العرب ما ذكره لنا المبرد في (باب إضافة العدد) فيقول: "اعلم أنَّ قوماً يقولون: (أخذت ثلاثة دراهم يا فتى، وأخذتخمسة عشر درهماً، وبعضهم يقول: أخذتخمسة عشر درهماً، وأخذتعشرين درهماً التي تعرف)، وهذا كله خطأ فاحش. وقد اجتمع النحويون على أنَّ هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفة

يُنظر، ابن مظفر: لسان العرب (مادة: جمع). (105)

السيوطى: الأفتراح في علم أصول اللحو ص/187. (106)

السيوطى: الأفتراح في علم أصول اللحو ص/193. (107)

يُنظر، صباح علوي السامرائي: الأحكام النوعية والكبائية في اللغو العربي: ص/27. (108)

سيبويه: الكتاب: 201/3. (109)

منهم. فيستحيل: هذه ثلاثة الأثواب، كما يستحيل: هذا الصاحب الأثواب. وهذا محل في كل وجهه".<sup>(110)</sup> في إشارة منه إلى عدم جواز إضافة ما فيه (أ) من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، والمسألة حقيقة على خلاف بين النهاية.<sup>(111)</sup>

ومن أمثلة ذلك -أيضاً- ما ذكره ابن جنّي في معرض حديثه عن مسألة (الجر على الجوار)، يقول: "فَمِمَّا جَازَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ الْوَاقِعِ فِيهِ مُنْذُ بُدَئَ هَذَا الْعِلْمَ إِلَى آخِرِ هَذَا الْوَقْتِ مَا رَأَيْتُهُ أَنَا فِي قَوْلِهِمْ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرِبٌ)، فَهَذَا يَتَنَاهُ أَخْرُ عَنْ أَوْلِ وَتَالٍ عَنْ مَاضٍ عَلَى أَنَّهُ غَلَطٌ عَنِ الْعَرَبِ، لَا يَحْتَفِنُ فِيهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ مِنَ الشَّاذِ الَّذِي لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ رُدُّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ".<sup>(112)</sup>

وقد تابع أبو جعفر النحاس على كلام ابن جنّي السابق ليؤكد إجماع العرب على تغليط الجر على الجوار؛ ودليله في ذلك عدم محبته في كتاب الله فيقول: "لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَرَّبَ شَيْءٌ عَلَى الْجِوَارِ فِي كِتَابِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا الْجِوَارُ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي شَيْءٍ شَاذٌ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرِبٌ) ... وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْأَقْوَاءِ".<sup>(113)</sup> ويؤكد على ذلك في موضع آخر قائلاً: "... فَلَا يَجُوزُ مِثْهُذَا فِي كَلَامٍ وَلَا لِشَاعِرٍ نَعْرِفُهُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ فِي كِتَابِ اللَّهِ".<sup>(114)</sup> والمسألة حقيقة يحيّزها عدد من النهاية، منهم: سيبويه، وأبن يعيش.

ومن أمثلة ذلك -أيضاً- تغليط المبرد ليوس بن حبيب حين قال: "وَكَانَ يُؤْسِنُ يُحِبُّ أَنْ يُلْقِي عَلَامَةَ النُّذْبَةِ عَلَى النَّعْتِ فَيَقُولُ: وَارِيدُ الظَّرِيقَةَ، وَارِيدُ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطَلَةُ، وَهَذَا عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيَنَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَةَ إِنَّمَا تَلْحُقُ مَا لَحَقَهُ تَشْيِيَةُ النِّدَاءِ لِمَدِ الصَّوْتِ، وَالنَّعْتُ خَارِجٌ مِنْ ذَاهِبِهِ".<sup>(115)</sup> وقد سبق ذكر هذه المسألة بالبحث ووضّحنا مقصدها من قوله: (جميع النحوين).

وقريب من إجماع العرب وإجماع النهاية إجماع القراء؛ والملاحظ أن إجماع القراء غالباً ما يُستدلُّ به على اختيار قراءة ما أو تصويبها وترجيحها على حساب قراءة أخرى لأنها تفضي إلى معابر لغوية أو دلالية. ومن الشواهد الدالة على ذلك ما نسبه القرطبي في تفسيره لأبي جعفر النحاس من تعليق له على قوله

(110) المبرد: المقصتب 2/173.

(111) ينظر في ذلك الخلاف، ابن الأنباري: الأنصار في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковين 1/286، تحقيق: محمد محبني الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1418هـ/1998م.

(112) ابن جنّي: الحصائر 1/191.

(113) إعراب القرآن 1/142.

(114) المصنف السابق نفسه 2/383.

(115) المقصتب 4/275.

تعالى: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمِرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ) [التوبه/17]، حيث ذكر أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأخرين من غير القراء السبعة - هي الإفراد على نحو: (مسجد الله).<sup>(116)</sup>

ثم يذكر الفرضي ترجيح ابن النحاس لقراءة الجمع فيها: (مساجد)؛ بسبب إجماع القراء السبعة سلباً خلافاً بينهم - على قراءة الكلمة ذاتها في الآية التالية لها بالسورة نفسها بصيغة الجمع، فيقول ناسباً الكلام لابن النحاس: "والقراءة (مساجد) أصوب؛ لأنَّه يحتمل المعنىين، وقد أجمعوا - يعني القراء السبعة - على قراءة قوله تعالى: (إِنَّمَا يَعْمِرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ) [التوبه/18] على الجمع، قاله النحاس".<sup>(117)</sup>

### 5- تعارض الكلام مع المعنى المراد في المسألة النحوية:

يمثل المعنى أهليته كبيرة في نحونا العربي، فهو الغائية من إنشاء الكلام والتركيب النحوية، ومخالفته الكلام للمعنى المراد أحد أهم الأسباب التي تدفعنا للحكم بالغلط عليه، والابتعاد عن المعنى السليم، والإخلال بالمعنى يؤدي إلى فساد الكلام وتفتي صحته، فضلاً عن ذلك؛ فإن انتقاء فائدته يخرج الكلام عن الصواب؛ لأنَّ أصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه.<sup>(118)</sup> ومراجعة المعنى أمر لم يغب عن ذهن العلماء عندما انبروا لتأويل بعضهم بعضاً؛ حتى إنهم عقدوا مصنفات في هذا الشأن خصيصاً، ومنها: كتاب (الإغفال) لأبي علي الفارسي، الذي حصصه للردد على الزجاج، وسبقه إلى ذلك أبو جعفر النحاس في رده على القراء والزجاج.

ومن شواهد الغلط الذي مرجعه تعارض الكلام فيه مع المعنى الأصلي المراد في المسألة النحوية ما ذكره الزجاج من تأويله تأويل أبي عبيدة لقوله تعالى: (وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُمْ بِأَيِّهِ مِنْ رِبِّكُمْ) [آل عمران/50]، حيث فسر معنى كلمة (بعض) هنا على معنى (كل) مستنداً في ذلك على الشعر؛ وهذا الكلام من أبي عبيدة مغالط للمعنى المقصود من الآية الكريمة؛ إذ هي باقية على أصلها كما هي بمعنى التبعيض، وهذا ما يستقيم معه المعنى المراد، يقول الزجاج: قال أبو عبيدة: معنى (بعض الَّذِي حُرِمَ

قراءة الإفراد (مسجد) في الآية (17) منسوبة لـ: (ابن كثير / وأبي عمرو بن العلاء، وقرأ: (عاصم، ونافع، وابن عامر، وحرمة، والكسائي) على الجمع فيها (مساجد). أمَّا الآية (18) فقد قرأها جميع السبعة بصيغة الجمع (يَعْمِر مَسَاجِد). [يُنظر في ذلك: ابن ماجه: كتاب السبعة في القراءات ص/313].

الفرضي (أبو عبد الله محمد بن أبى بكر الأنصارى: تفسير الفرضي 8/89، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوى وأخرين، دار الحديث، الطبعة الثانية، القاهرة، 1416هـ/1996م. [والقول هنا منسوب لأبي جعفر النحاس؛ ولم يعثر الباحث -حقيقةً - قدر جهده وبخته - على هذا الرأى لأبي جعفر النحاس في إغراه].

ابن السراج: الأصول في النحو 1/66.

عَيْنُكُمْ): أَيْ: (كُلُّ الَّذِي حَرَمَ عَلَيْكُمْ)، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي الْلُّغَةِ وَفِي التَّقْسِيرِ وَمَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ. فَأَمَّا اسْتِحَالَتُهُ فِي الْلُّغَةِ فَإِنَّ الْبَعْضَ أَوِ الْجُزْءُ لَا يَكُونانِ الْكُلَّ، وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنَى غَلَطًا فِي مَعْنَاهُ، وَهُوَ قَوْلٌ لَبِيدٍ: تَرَكْ أَمْكَنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

قال: المَعْنَى: أَوْ يَعْتَلِقُ كُلُّ النُّفُوسِ حِمَامُهَا".<sup>(119)</sup>

ثُمَّ يُوضِّحُ الرَّجَاجُ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِلْكَلِمَةِ وَهُوَ (الْتَّبْعِيسُ): فَيَقُولُ: "وَهَذَا كَلَامٌ تَسْتَعْمِلُهُ النَّاسُ، يَقُولُ الْقَائِلُ: (بَعْضُنَا يَعْرِفُكَ)، يُرِيدُ: أَنَا أَعْرِفُكَ، فَهَذَا إِنَّمَا هُوَ تَبْعِيسٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا جَاءَهُمْ عِيْسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- بِتَحْلِيلِ مَا كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِمْ، قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبِيعَاتٍ أَحِلَّتْهُمْ) [النساء/160]، وَهِيَ نَحْوُ الشُّحُومِ وَمَا يَتَبَعُهَا فِي التَّحْرِيمِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَلَّ لَهُمُ الْقُتْلَ وَالسَّرْقَةَ وَالِزِّنَا فَمُحَالٌ".<sup>(120)</sup>

وَمِنْ أَمْثَالِ الْغَلَطِ عِنْدَ النُّحَّا -أَيْضًا- بِسَبِّبِ تَعَارُضِ الْكَلَامِ مَعَ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ الْمُرَادِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوِ الْآيَةِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَاجُ مِنْ تَعْلِيْطِ لِتَأْوِيلِ قِرَاءَةِ بَعْضِ الْقُرْآنِ فِي مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس/71]، حَيْثُ يَقُولُ: "وَيُفَرِّأُ (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)" - مُفْتُوحَةُ الْمِيمِ مِنَ الْفِعْلِ (جَمَعٌ) - رَعَمَ الْقُرْآنَ أَنَّ مَعْنَاهُ: (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ)<sup>(121)</sup>، وَهَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، لِأَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا يَدْعُونَ شُرَكَاءَهُمْ لِأَنْ يُجْمِعُوا أَمْرَهُمْ فَالْمَعْنَى: (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ)، كَمَا تَقُولُ: لَوْ تَرَكْتِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَاهَا لَرَضَعَهَا، الْمَعْنَى: لَوْ تَرَكْتِ النَّاقَةَ مَعَ فَصِيلَاهَا لَرَضَعَهَا".<sup>(122)</sup> فَالْتَّغْلِيطُ إِذْنُ صَارَ عِنْدَمَا قَدَرُوا عَامِلًا بَعْدَ (الوَاوَ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ إِذْ تُشْرِكُ (وَاوَ) الْمَعِيَّةَ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ حُكْمًا وَمَعْنَى، وَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْدِيرِ الَّذِي أَوْتُوهُ: (وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ).

وَمِنْ مَظَاهِرِ حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى الْغَلَطِ عِنْدَ النُّحَّا بِسَبِّبِ تَعَارُضِ الْكَلَامِ مَعَ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ الْمُرَادِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ مَا اسْتَدْرَكَهُ أَبُو عَلَيٰ الْفَارِسِيُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقِ الرَّجَاجِ فِي حُكْمِهِ عَلَى (الطَّرِيقِ) بِالظَّرِيفَةِ رَغْمَ حُصُوصِيَّتِهِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا إِمَامُ النُّحَّا سِيَّوْنِيُّ، وَهَذَا فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَاقْعُدُوهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ

الرَّجَاجُ (أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرَّيِّ / ت 311هـ): مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ 1/ 415، تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْجَلِيلِ شَلَّيِّ، عَالَمُ الْكُتُبِ، (119) الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوْثُ، 1408هـ/ 1998م.

المَصْدُرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ: الصَّحِيفَةُ نَفْسُهَا. (120)

قِرَاءَةُ (فَاجْمِعُوا) - مُفْتُوحَةُ (الْمِيمِ) مِنَ الْفِعْلِ (جَمَعٌ) - مَنْسُوبَةٌ فِي إِخْدَى رَوَيْتَيْنِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ لِهِ: (نَافِعُ الْمَدِينِيُّ)، وَرَوَى غَيْرُهُ (121) الْأَصْمَعِيُّ عَنْ نَافِعٍ -أَيْضًا- مِثْلَ مَا قَرَأَ سَائِرُ الْقُرَاءِ، حَيْثُ قَرَأَ جَمِيعَهُمْ: (فَاجْمِعُوا بِ(الْهَمْزَةِ) وَكَسْرِ (الْمِيمِ) مِنَ الْفِعْلِ: (أَجْمَعُتُ). يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: إِبْرَاهِيمُ مُجَاهِدٌ: كِتَابُ السَّيْعَةِ ص/ 328. [328]

الرَّجَاجُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ 3/ 27-28. (122)

[براءة/5]، حيث قال أبو إسحاق الزجاج: "(كُلَّ مَرْصَدٍ) ظَرْفٌ، كَوْلَكٌ: ذَهَبْتُ مَذْهَبًا، وَذَهَبْتُ طَرِيقًا، وَذَهَبْتُ كُلَّ طَرِيقٍ، فَلَسْتَ تَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ فِي هَذَا إِلَّا مَا تَقُولُهُ فِي الظُّرُوفِ نَحْوَ: (خَلْفٌ، وَقَدَامٌ)".<sup>(123)</sup>  
وَيُعَقِّبُ أَبُو عَلَى الْفَارِسِيُّ عَلَى كَلَامِ أَبِي إِسْحَاقِ السَّابِقِ مُعْلِطًا إِيَّاهُ يَقُولُ: "وَقَدْ غَلَطَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي قَوْلِهِ: (كُلَّ مَرْصَدٍ) ظَرْفٌ، كَوْلَكٌ: ذَهَبْتُ مَذْهَبًا، وَذَهَبْتُ طَرِيقًا، وَذَهَبْتُ كُلَّ طَرِيقٍ، فِي أَنْ جَعَلَ (الطَّرِيقَ) ظَرْفًا كَ(الْمَذْهَبِ)، وَلَيْسَ (الْطَّرِيقُ) بِظَرْفٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ مَخْصُوصًا، كَمَا أَنَّ (الْبَيْتَ، وَالْمَسْجِدَ) مَخْصُوصَانِ، وَقَدْ نَصَّ سِبِيلُوْيَهُ عَلَى احْتِصَاصِهِ، وَالنَّصُّ بِهِ لَيْسَ كَ(الْمَذْهَبِ، وَالْمَكَانِ)".<sup>(124)</sup>

## 6- اختلاف الفهم والتأويل من قبل النحاة في المسألة النحوية الواحدة:

تباين آراء بعض النحاة في المسألة النحوية الواحدة تباينًا قد يصل إلى حد التشليل، وقد يعزى هذا التباين -كما يتراهى للباحث- إلى اختلاف فهمهم الشخصي لتلك المسألة أو القضية وتأويلهم إياها، ويسهم في هذا التباين اختلاف طبيعة العصر الذي يعيش فيه النحوي؛ بما يحتوي من مؤشرات فلسفية أو منطقية تؤثر في فهم النحوى وثقافته وبيناء عقليته العلمية، وبخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، مما انعكس سلباً على فهم بعض النصوص والمصطلحات التي تناولها علماء النحو الأوائل أمثال: (يونس، والخليل، وسيبوئه، وغيرهم).

ومن الأمثلة على ذلك ما نسبه الرجائي إلى سيبوئه من تشليل للخليل ويونس، حيث يقول: "سئل الخليل بن أحمد عن قول الله -عَزَّ وَجَلَّ-: (مَنْ لَنْزَعَنْ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتَيَا) [مريم/69]، فقال: هذا على الحكایة، كأنه قال: (ثُمَّ لَنْزَعَنْ مِنْ كُلِّ شِيعَةِ الَّذِينَ يُقَالُ: أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُ عِتَيَا). فقال سيبوئه: هذا غلط، ولزمه أن يجيب: (لأَضْرِبَنَ الْفَاسِقَ الْخَبِيثَ) بالرُّفع، على تقدير: (لأَضْرِبَنَ الْذِي يُقَالُ لَهُ: هُوَ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ) بالرُّفع، وهذا لا يجيء أحد. وقال يonus بن حبيب: الفعل ملغي، و(أي): مرفوع بالابتداء، و(أشد): خبره، كما يقال: (قد علمت أيهم عندك). قال سيبوئه: وهذا أيضا -غلط، لأنَّه لا يجوز أن يلغي إلا أفعال الشك واليقين، نحو: (ظننت، وعلمت) وبائهم".<sup>(125)</sup>

وما زعمه الرجائي في كلامه السابق -منسوباً لسيبوئه- وهم منه وسوء تأويل؛ فسيبوئه لم يحكِم في كلامه بـ(الغلط) في حق الخليل بعد الرجوع إلى كتابه، وإنما وصف رأيه بـ(القول البعيد). كما أنَّ الزجاجي أدعى أنَّ سيبوئه نسب ليونس قوله بـأنَّ الفعل ملغي، وسيبوئه حقيقة لم يقل بذلك عن يonus، وإنما نصَّ على

(123) المَصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ 2/430-431.

(124) أبو علي الفارسي: الإغفال 302/303، تحقيق: عبد الله بن عمر، المجمع الغافقي، الإمارات، 1424هـ-2003م.

(125) الزجاجي: مجالس العلماء ص/231، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الحاجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1420هـ/1999م.

أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّهُ مُعَقُّ)، وَفَارِقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيقِ، يَقُولُ سِيبَوَيْهُ: "وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ (أَيُّهُمْ) إِنَّمَا وَقَعَ فِي: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ) عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ ...، وَأَمَّا يُؤْنِسُ فَيُرْعِمُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلَكَ: (أَشَهُدُ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ)، وَ(اضْرِبْ) مُعَلَّفَةٌ ...، وَتَقْسِيرُ الْخَلِيلِ رَحْمَةُ اللَّهِ- ذَلِكَ الْأَوَّلُ بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي شِعْرٍ أَوْ فِي اضْطِرَارٍ، وَلَوْ سَاعَ فِي الْأَسْمَاءِ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: (اضْرِبْ الْفَاسِقُ الْحَبِيثُ)، تُرِيدُ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْفَاسِقُ الْحَبِيثُ. وَأَمَّا قَوْلُ يُؤْنِسَ فَلَا يُسْبِيهُ: (أَشَهُدُ إِنَّكَ لَمْنُطِلُقُ)". (126)

وَرُبَّمَا يَرْجِعُ التَّبَانِيُّ السَّابِقُ فِي تَقْسِيرِ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَبْلِ الرَّجَاجِيِّ -كَمَا يَتَرَاءَى لِلْبَاحِثِ- إِلَى تَطْوِيرِ الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ الَّذِي حَدَثَ فِي عَصْرِ الرَّجَاجِيِّ؛ وَالَّذِي جَعَلَ مَا كَانَ (بَعِيدًا) فِي عَصْرِ سِيبَوَيْهِ يُقْسِرُ فِي عَصْرِ الرَّجَاجِيِّ بِإِنَّهُ (غَلَطٌ)، وَرُبَّمَا يَرْجُعُ ذَلِكَ أَيْضًا، كَمَا سَبَقَ وَذَكَرْنَا- إِلَى تَأْثِيرِ عَقْلَيَّةِ الرَّجَاجِيِّ بِالْمَنْطِقِ وَالْفَلْسَفَةِ الَّذِينِ تَسَلَّلُ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ فِي عَصْرِهِ، وَظَهَرَتْ آثَارُهُمَا جَلِيلَةٌ فِي كِتَابِهِ (الْإِيْضَاحُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ)؛ مِمَّا جَعَلَهُ يَمْلِكُ الْجُرْأَةَ وَالشَّجَاعَةَ عَلَى الْحُكْمِ بِتَحْكِيمِ نُحَاهٍ بَارِزِينَ أَمْثَالَ: (الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، وَيُؤْنِسُ بْنُ حَبِيبٍ).

## 7- المُبَارَزَةُ بِالْأَرَاءِ بَيْنَ النُّحَاهِ فِي الْمَسَائِلِ وَالْقَصَائِدِ النَّحْوِيَّةِ:

قَدْ يَرْجِعُ سَبَبُ الْغَلَطِ -أَحْيَاً- إِلَى الْمُبَارَزَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي تَقْعُ بَيْنَ النُّحَاهِ أَوْ الْعَلَمَاءِ عَامَّةً؛ فَيُلْجَأُ النَّحْوِيُّونَ إِلَى تَغْلِيفِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِيمَا يُعْرَفُ بِ(الْمُنَاظِرَاتِ النَّحْوِيَّةِ)، "فَحُبُّ الْغَلَبَةِ حِلْيَيْ فِي الْإِنْسَانِ فِي مَظَاهِرِ الْحَيَاةِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَكِيفَ الْعِلْمُ الَّذِي هُوَ أَنْبَلُ الْغَایَاتِ، وَأَسْمَى الْمَقَاصِدِ! نَعَمْ إِذَا كَانَ مَبْعَثُ الْمُنَاظِرَاتِ مَحْضُ الْعِلْمِ فَحَبَّدَا الْعَرْضُ وَالْمَطْلُبُ، لَكِنَّهَا قَدْ شَيَّبَتْ بِالْعَصَبَيَّةِ، غَيْرُ أَنَّهَا مَحْمُودَةُ الْمَعْبَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، لِمَا تُسْفِرُ عَنْهُ مِنْ نَتَائِجِ الْقَرَائِحِ الْمَكْتُونَةِ، فَمَا نَعِمَتِ الْلُّغَةُ وَغَيَّبَتِ إِلَّا مِنْ هَذَا السِّجَالِ الْعِلْمِيِّ". (127)

وَمِنْ مَسَائِلِ التَّغْلِيفِ الَّتِي يَظْهُرُ فِيهَا الْعَالَمُ مُمَاحِكًا حَصْمَهُ مُحاوِلًا إِظْهَارَ قُدْرَاتِهِ عَلَيْهِ مَا غَلَطَ بِهِ الْكِسَائِيُّ الْقَاضِي أَبَا يُوسُفَ فِي حَضْرَةِ خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ هَارُونَ الرَّشِيدِ، هَذِهِ الْمُنَاظِرَةُ يَرْوِيَهَا لَنَا (يَا لَوْلَتُ الْحَمْوَيُّ) فِي مُعْجمِهِ فَيَقُولُ: "حَدَثَ الْكِسَائِيُّ أَنَّهُ اجْتَمَعَ هُوَ وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي عِنْدَ هَارُونَ الرَّشِيدِ، فَجَعَلَ (أَبُو يُوسُفَ) يَدُمُ النَّحْوَ وَيَقُولُ: مَا النَّحْوُ؟؟ فَقُلْتُ وَأَرَدْتُ أَنْ أُعْلَمَهُ فَصَلَ النَّحْوُ: يَا أَبَا يُوسُفَ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: (أَنَا قَاتِلُ غُلَامِكَ)، وَقَالَ لَهُ آخْرُ: (أَنَا قَاتِلُ غُلَامِكَ)، أَيُّهُمَا كُنْتَ تَأْخُذُ بِهِ؟ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: أَخْدُهُمَا جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ هَارُونُ الرَّشِيدُ: أَخْطَأْتَ، وَكَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَاسْتَحْيَا، وَقَالَ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ هَارُونُ: الَّذِي يُؤْخَذُ بِقَتْلِ الْغُلَامِ هُوَ الَّذِي قَالَ: (أَنَا قَاتِلُ غُلَامِكَ) بِالْإِصْنَافِ؛ لِإِنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَأَمَّا الَّذِي قَالَ:

(126) سِيبَوَيْهُ: الْكِتَابُ 2/ 399-401.

(127) مُحَمَّدُ الطَّنْطاوِيُّ: نَشَأَتِ النَّحْوُ، وَتَارِيخُ أَشْهَرِ النَّحْوِ ص/50، طَبْعَةُ دَارِ الْمَعَارِفِ الْمِصْرِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْقَاهِرَةُ، 1995م.

(أَنَا قَاتِلُ عُلَامَكَ) بِالنَّصْبِ فَلَا يُؤْخَذُ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) [الكهف/23]، فَلَوْلَا أَنَّ النَّتْوَيْنَ مُسْتَقْبَلٌ مَا جَازَ فِيهِ (غَدًا)".<sup>(128)</sup> فَكَانَ أَبُو يُوسُفَ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْدُحُ الْعَرَبِيَّةَ وَاللَّهُو.

وَمِنْ شَوَاهِدِ تَغْلِيْطِ الْعُلَمَاءِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مَا غَلَطَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبِرْدُ سِيبَوَيْهُ فِي مَسْأَلَةِ وُقُوعِ (عَسَى) بِمِنْزِلَةِ (لَعَلَّ) مَعَ الْمُضْمِرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَبَدَأَ بِعِرْضِ كَلَامِ سِيبَوَيْهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، حَيْثُ يَقُولُ: "وَمَمَّا قَوْلُهُمْ: (عَسَاك) فَ(الْكَافُ) مَنْصُوبَةُ، قَالَ الرَّاجِزُ [وَهُوَ] رُؤْبَهُ: يَا أَبَتَا عَلَكَ أَوْ عَسَاكَ

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةُ أَنَّكَ إِذَا عَيْنَتْ نَفْسَكَ كَانَتْ عَلَامَتَكَ (نِي)، قَالَ عَمْرَانُ بْنُ حَطَّانَ: وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا شَانَعَنِي لَعَلَّى أَوْ عَسَانِي

فَأَنْوَ كَانَتِ (الْكَافُ) مَجْرُورَةً لَقَالَ: (عَسَائِي)، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهَا بِمِنْزِلَةِ (لَعَلَّ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ".<sup>(129)</sup>

وَقَدْ عَقَبَ الْمُبِرْدُ عَلَى كَلَامِ سِيبَوَيْهِ السَّابِقِ مُغْلِطًا إِيَاهُ فَيَقُولُ: "فَإِنَّمَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ: إِنَّهَا تَقْعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمِنْزِلَةِ (لَعَلَّ) مَعَ الْمُضْمِرِ، فَتَقُولُ: (عَسَاكَ، وَعَسَانِي) فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمُضْمِرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمُظْهَرِ... - ثُمَّ يَذْكُرُ شَاهِدَ سِيبَوَيْهِ وَيَرْدُ قَائِلًا - فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَفْعُولَ مُقْدَمٌ، وَالْفَاعِلُ مُضْمِرٌ، كَانَهُ قَالَ: (عَسَانِي الْحَدِيثُ)، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهِ، وَجَعَلَ الْخَبْرُ اسْمًا عَلَى قَوْلِهِمْ: (عَسَى الْعُوَيْرُ)".<sup>(130)</sup>

وَيَتَرَاءَى لِلْبَاحِثِ أَنَّ مَا قَالَ بِهِ الْمُبِرْدُ مِنْ تَغْلِيْطِ لِسِيبَوَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّمَحُّلِ وَالْتَّكَلْفِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ وَحَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ مَا أَرَادَ، فَضْلًا عَنْ "أَنَّ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ لَا غُبَارٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ إِلَى الْوَصْفَيَّةِ الْبَعِيْدَةِ عَنْ مِثْلِ هَذَا التَّأْوِيلِ وَالْقَدِيرِ الْمُتَكَافِ، ثُمَّ إِنَّ وُجُودَ: (عَلَكَ، وَعَسَاكَ) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ (أَعْلَى، وَعَسَانِي) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي جَنْبًا إِلَى جَنْبٍ يُرِجُحُ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ وَيُرِكِيهِ، فَتَجَاوِرُهُمَا عَلَى هَذَا النَّحْوِ يُوحِي بِمَا يُشَبِّهُ التَّرَادُفَ بَيْنَهُمَا، فَمُعَامَلَةُ إِحْدَاهُمَا عَلَى تَقْدِيرِهِ، وَالْأُخْرَى عَلَى تَقْدِيرِ آخَرٍ يُعَدُّ اعْتِسَافًا لِلْأُمُورِ وَتَحْمِيلًا لِلْكَلَامِ غَيْرَ مَا يَحْتَمِلُ".<sup>(131)</sup>

يَأْفَوْتُ الْحَمْوَيُ (يَأْفَوْتُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ/ت 626): مُعْجمُ الْأَدْبَاءِ (إِرْشَادُ الْأَرِبَّ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَبِيَّ) 4/1741، تَحْقِيقُ: إِحسَانٌ عَبَّاسٌ، دَارُ الْعَرْبِ الْإِسْلَامِيَّ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوتٌ، 1413هـ / 1993م.

(129) سِيبَوَيْهُ: الْكِتَابُ 2/375-401.

(130) الْمُبِرْدُ: الْمُفَضَّبُ 3/72-71.

جُمْعَةُ الْمُبِرُوكُ عَوْنُ: الْمُبِرْدُ؛ حَيَاتُهُ وَآثارُهُ وَمَهْمَجُهُ مِنْ خَلَالِ كِتَابِهِ الْمُفَضَّبِ ص/114-115، مَعْهُدُ الْإِنْتَماَءِ الْعَرَبِيِّ، الطِّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوتٌ، 1988م .

## 8- قد يكون الغلط من النحو افتراضًا مقصودًا منه (التغليط التعليمي):

قد يكون الغلط من قبل النحو مقصودًا متعمدًا بعرض التعليم والتوجيه، فحياناً لا يعرف الصواب إلا بتعلم الخطأ، وقد شاع ذلك الأمر في كتب النحو المتقديمين أمثل: سيبوينه والميرد وغيرهما؛ فكثُر في كتبهم الأبنية النحوية الافتراضية غير الصحيحة لغويًا وللتى لا وجود لها في الواقع اللغوي؛ بعرض الكشف عما يعتريها من غلط وأعوجاج، فقد دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها، وافتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل في أن ترد يومًا على لسان متكلم بالعربية، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويعللون، وما أكثر هذا الصرب في الكتب المطلولة، فـ(الكتاب) ليس بسيوينه حافل بذلك الأمثلة الافتراضية.

ومن أمثلة ذلك التغليط التعليمي في كتب النحو ما سبق ذكره عن الميرد في مسألة فاعل اسم النقضيل، حيث يقول: "ولو قلت: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكلب منه في عين زيد)، كنْت قد فصّلت بين الكلب) وما هو بما ليس من الكلام، ووضعيته في غير موضعه، فإن أحترت (الكلب) فقلت: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه منه في عين زيد الكلب)؛ وأنْت تقدِّر أنَّ (أحسن) هو الابتداء كان خطأ؛ لما قدّمت من ضمير (الكلب) قبل ذكره".<sup>(133)</sup> فالميرد في المثالين السابقين افترض تركيبيْن نحوين غير صحيحيْن بعرض الإشارة إلى موطن الغلط فيهما.

ومن أضرب التغليط التعليمي أيضًا-افتراض رأي نحو غير صحيح في مسألة نحوية ما، قد يظنُ النحو أنَّ هذا الرأي في تلك المسألة مما قد يلتبس فهمه على القارئ أو المستمع؛ فيدفع النحو بذلك الشرح منه التوهم المفترض ويصححه. ومن شواهد ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي من آراء مفترضة غير صحيحة في تعلق الظرف المكاني (عند) في قوله تعالى: (سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله وعذاب شديد بما كانوا يمكرون) [الأنعام/124]، والرأي الصحيح في المسألة قبل عرض تلك الآراء المفترضة- هو تعلق الظرف المكاني (عند) بال فعل (سيصيب)، ويجُوز أن يكون متعلقاً بوصف مذوق لـ(صغار) نفسها؛ وتقدير الكلام: صغار ثابٍ عند الله.<sup>(134)</sup>

أما الآراء التي افترضها أبو علي في المسألة غالباً مقصوداً منه على سبيل التعليم فيوضّحها بقوله: "واعلم أنَّه لا يجوز أن يكون (عند) في الآية معلقاً بـ(أجرموا) ولا بـ(معموله)؛ لفساد ذلك في اللغو والمَعنى؛ أما فساده في اللغو فإن الصلة قد انقضت، وذكر بعدها فاعل الفعل الذي قبله، فلو جعلته متعلقاً بـ(أجرموا)

عبد الوارد مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي؛ دراسة نقديّة ص/32، دار القلم، الطبعة الأولى، الكويت، 1985م .<sup>(132)</sup>

الميرد: المتنصب 3/248-249.

ينظر في ذلك، أبو علي الفارسي: الإغفال 2/204.

لَفَصَلْتَ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمُؤْصُولِ بِقَوْلِهِ: (صَغَارٌ)، وَلَيْسَ مِنْهَا. فَهَذَا الْفَسَادُ فِي الْلَّفْظِ، وَأَمَّا فَسَادُهُ فِي الْمَعْنَى  
 فَلَا إِنْهَمْ لَا يُجْرِمُونَ عِنْدَ اللَّهِ جُرْمًا، إِنَّمَا الْجُرْمُ يَقُعُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ".<sup>(135)</sup>

**9- قَدْ يَكُونُ الْغَلَطُ مِنَ النَّحْوِيِّ سَهْوًا غَيْرَ مَفْسُودٍ مِنْهُ:**

قَدْ يَقُعُ الْغَلَطُ مِنْ قَبْلِ النَّحْوِيِّ سَهْوًا مِنْهُ أَوْ نِسْيَانًا؛ دُونَ أَنْ يُلْتَقِتَ لِذَلِكَ وَدُونَ أَنْ يُصَحِّحُهُ؛ وَهَذَا أَمْرٌ  
 حِلِّيٌّ فِي الْإِنْسَانِ يَعْكِسُ طَبِيعَتَهُ الْبَشَرِيَّةَ النَّاقِصَةَ، فَمَنْ مِنَّا لَا يَسْهُو وَلَا يَنْسَى؟!

**وَمَا أَبْرِئُ نَفْسِي إِنِّي بَشَرٌ  
 أَسْهُو وَأَخْطُو مَا لَمْ يَحْمِنِي قَدْرٌ**

وَمِنْ أَمْثَالِهِ (الْغَلَطِ) عِنْدَ النَّحَاءِ الَّذِي مَرْجِعُهُ السَّهْوُ أَوِ النِّسْيَانُ مِنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانُ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي  
 بَحْرِهِ الْمُجِيْطِ مَنْسُوبًا إِلَى أَبِي عَبْيَدَةَ بْنِ الْمُتَّنَّى مِنْ تَوْجِيهِ إِعْرَابِيِّ لِكَلْمَةِ (كَمَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (كَمَا أَخْرَجْتَ  
 رَبِّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) [الأنفال/5]، إِذَا حَتَّافَتْ تَوْجِيهَاتُ الْمُعَرِّيبِينَ فِي (الْكَافِ)  
 فَوَصَلَتْ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا، حَصَرَهَا أَبُو حَيَّانٌ فِي تَقْسِيرِهِ، وَكَانَ أَحَدُ هَذِهِ الْأَوْجُجَهُ: أَنَّ (الْكَافَ)  
 بِمَعْنَى (وَأَوْ الْقَسْمِ)، وَ(مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) وَاقِعَةً عَلَى ذِي الْعِلْمِ -وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ- مُعْسِمًا بِهِ، يَقُولُ أَبُو  
 عَبْيَدَةَ: "مَجَازُهَا مَجَازُ الْقَسْمِ، كَفَوْلَكَ: (وَالَّذِي أَخْرَجَكَ رَبِّكَ)؛ لِأَنَّ (مَا) فِي مَوْضِعِ (الَّذِي)، وَالْجَوابُ  
 (يُجَادِلُونَكَ)".<sup>(136)</sup> وَقَدْ رَدَ أَبُو حَيَّانٌ عَلَى أَبِي عَبْيَدَةَ رَأْيَهُ مُعْلِطًا إِيَاهُ فِيهِ، وَأَورَدَ ثُصُوصًا لِغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ثُبَرْ  
 رَعْمَهُ السَّابِقِ قَائِلًا: "وَكَانَ ضَعِيفًا فِي النَّحْوِ -يَقْسِدُ أَبَا عَبْيَدَةَ-، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هَذَا سَهْوٌ، وَقَالَ ابْنُ  
 الْأَنْبَارِيُّ: (الْكَافُ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْقَسْمِ)".<sup>(137)</sup>

وَمِنْ أَمْثَالِهِ الْغَلَطِ الرَّاجِعِ إِلَى السَّهْوِ -أَيْضًا- مَا اسْتَدْرَكَهُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ عَلَى ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ فِي  
 مَسَالَةِ (حَدْفِ الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ بِالْوُضْفِ الْمُتَّنَرِّنِ بِأَنَّ)؛ حِيثُ يَرَى ابْنُ هِشَامٍ: أَنَّهُ يُجُوزُ حَدْفُ الْعَائِدِ  
 الْمَنْصُوبِ إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا، وَنَاصِبُهُ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ غَيْرُ صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَيَعْلَمُ مَا  
 تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَمُونَ) [التغابن/4]؛ بِخِلَافِ: (جَاءَ الَّذِي إِيَاهُ أَكْرَمْتُ)، وَ(جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ)، أَوْ (كَانَهُ أَسْدٌ)،  
 أَوْ (أَنَا الصَّارِبُهُ).<sup>(138)</sup>

(135) المصندر السَّابِقُ نَفْسُهُ: 207/2.

أَبُو عَبْيَدَةَ بْنُ الْمُتَّنَّى (مُعَمَّرُ بْنُ الْمُتَّنَّى التَّمِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ / ت 209هـ): مَجَازُ الْقُرْآنِ 1/240، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ فُؤَادٌ سِرْكِين، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْفَاهِرَةُ، 1381هـ / 1961م.

أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ (أَثْيُرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسْفَ الْعَرَنَاطِيُّ / ت 754هـ): الْبَحْرُ الْمُجِيْطِ 5/272-273، تَحْقِيقُ: رُهْبَرُ جُعِيدٍ، دَارُ الْفِكْرِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوتُ، 1431هـ / 2010م.

ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيُّ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى الْأَفْيَةِ ابْنِ مَالِكٍ 1/169-172، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحْبِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتُ، دَبَّ.

وقد مثل ابن هشام الحالات عدم الجواز بالمثال الرابع: أو (أنا الصاربة)، وقد علق الأزهر على تمثيل ابن هشام السابق قائلاً: "وهو سهؤ؛ لأن العائد المنصوب ليس عائدا على (أي) في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا، وإنما هو عائد على (الذي)، والعائد إلى (أي) هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف".<sup>(139)</sup>

**المبحث الرابع: أهم مظاهر الحمل على الغلط عند أبي جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن):**

ذكرنا فيما سبق؛ أن ظاهرة الحكم بالغلط قد شاعت في كتب النحو مع اتساع التاليف في النحو وتقديم البحث اللغوي فيه، وذكرنا أيضاً أنه قد رافق هذا الاتساع تنويع في المصطلحات التي ترافق (الغلط)، وقلنا: إن ذلك كله يدخل في باب الأحكام التقويمية التي كان يصدرها النحوي بحق الفضايا والآراء النحوية التي يتناولها درساً وتحليلاً. وذكرنا أن مؤلف أبي جعفر النحاس (إعراب القرآن) قد عج بكثير من شواهد تلك الظاهرة على نحو لافت للنظر؛ مما استرعى انتباه الباحث ليفرد له في الصفحات القادمة من هذا البحث دراسة مستقلة، يعرض فيها أهم مظاهر الحكم بالغلط في كتابه، متناولاً إياها بالشرح والتحليل.

**أولاً: مظاهر تغليط الاستعمال اللغوي عند أبي جعفر النحاس:**

تنوعت مظاهر الحمل على الغلط عند أبي جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) بسبب الاستعمال اللغوي بين: حكم بالغلط على استعمال غير صحيح لقاعدة نحوية ما، أو حكم بالغلط على الاستعمال اللغوي غير الصحيح للألفاظ أو اللهجات. وقد تتنوع المصطلحات التقويمية الدالة على التغليط عنده بين: (الغلط، والغلط البين، وعظيم الغلط، والخطأ، والحن، ...).

- **تغليطه جواز وصف المضمير في قوله تعالى: (قال الذين استكرووا إنا كُلُّ فيها) [غافر/48]:**

ذهب القراء والكسائي إلى جواز تصب كلمة (كُلُّ) في الآية السابقة على التبعية الوصفية للمضمير السابق المتصلب (إنا)، يقول القراء: "رفعت (كُلُّ) (فيها)، ولم تجعله نعتاً (إنا)، ولو نسبته على ذلك - يقصد بأن تجعله نعتاً - وجعلت خبر (إنا): (فيها) لجاز، ومثله: (فُلِّ إِنَّ الْأَمْرُ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران/154].<sup>(140)</sup> وهو ما لم يقبله منها أبو جعفر النحاس مغلطاً إياهما فيه.

وقد وصف أبو جعفر النحاس قول القراء السابق: (جواز الوصف) بأنه من (عظيم الخطأ)؛ لأنَّه لا يجوز وصف المضمير هنا ولا حتى أن يبدل منه، وأنَّ هذا الرأي هو رأي سيبويه والمبرد في هذا الموضع

الأزهر (رئيُّ الدين خالد بن عبد الله/ ت 905هـ): التصریح بمضمون التوضیح 1/473، تحقیق: عبد الفتاح بحیری، الرہراء (139) للإعلام العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1413هـ/1993م.

(140) معانٰي القرآن 3/10.

وَفِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، مُؤْكِدًا أَنَّ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ فِي إِعْرَابِ (كُلَّ) هُنَا هُوَ الْإِبْتِدَاءُ فَقَطْ لَا الْوَصْفِيَّةُ وَلَا الْبَدَلِيَّةُ، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: قَالَ الْأَحْقَشُ: (كُلُّ) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَجَارُ الْفَرَاءِ وَالْكِسَائِيُّ: (إِنَّ كُلًا فِيهَا) بِالنَّصْبِ عَلَى النَّعْتِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا مِنْ عَظِيمِ الْخَطَأِ أَنْ يُبَعْثَ المُضْمَرُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ (كُلًا) لَا تُشَعَّثُ وَلَا يُبَعْثَتُ بِهَا، هَذَا قَوْلُ سِيبَوِيَّهَ نَصَّا. وَأَكْثَرُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَدِّلَ مِنْ الْمُضْمَرِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مُخَاطِبٌ، وَلَا يُبَدِّلُ مِنْ الْمُخَاطِبِ وَلَا الْمُخَاطِبِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُشَكِّلَانِ فَيُبَدِّلُ مِنْهُمَا، هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ نَصَّا.<sup>(141)</sup>

### - تَغْلِيْطُهُ جَوَازُ فَتْحِ هَمَةٍ (إِنَّ) الدَّاخِلِ عَلَى خَبَرِهَا (اللَّامُ) الْمَرْخَلَةُ:

يَكَادُ يُجْمِعُ النَّحَّاَةُ عَلَى أَنَّ دُخُولَ (اللَّامِ الْإِبْتِدَاءِ) عَلَى خَبَرِ الْحَرْفِ النَّاسِخِ (إِنَّ) يُوجِبُ كَسْرَ هَمْزَتِهَا، يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ: "وَتَدْخُلُ (اللَّامِ الْإِبْتِدَاءِ) بَعْدَ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءِ: أَحَدُهَا: الْخَبَرُ، وَذَلِكَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: كُوْنُهُ مُؤَحَّرًا، وَمُبْتَنًّا، وَغَيْرِ مَاضٍ، تَحْوَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) [إِبْرَاهِيمٍ/39]؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ) [النَّمَل/74]؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنَّكَ لَعَلَى حُلْقٍ عَظِيمٍ) [الْقَلْمَنْ/4]؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَنَحْنُ لَنْحِي وَنَحْيِتُ) [الْحَجَر/23]؛ ...".<sup>(142)</sup>

لَكِنَّ أَبَا جَعْفَرِ النَّحَّاسِ يَنْقُلُ لَنَا رَأْيًا يُخَالِفُ هَذَا الْإِجْمَاعَ مِنَ النَّحَّاَةِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى لِسَانِ الْأَحْقَشِ الْأَصْغَرِ الَّذِي عَرَاهُ بِدَوْرِهِ إِلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ مُعَلِّطًا إِيَاهُ، وَذَلِكَ فِي مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الْفَرْقَان/20]؛ يَقُولُ: "إِذَا دَخَلَتِ (اللَّامُ) لَمْ يَكُنْ فِي (إِنَّ) إِلَّا الْكَسْرُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ (اللَّامُ) مَا جَازَ -أَيْضًا- إِلَّا الْكَسْرُ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ جَمِيعِ النَّحْوَيْنِ إِلَّا أَنَّ عَلَيَّا بْنَ سُلَيْمَانَ حَكَى لَنَا عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ الْفَتْحُ فِي (إِنَّ) هَذِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا (اللَّامُ)، وَأَحْسَبُهُ وَهُمَا مِنْهُ".<sup>(143)</sup> وَيُلَاحِظُ هُنَا أَنَّ أَبَا جَعْفَرِ النَّحَّاسَ قَدْ عَبَرَ عَنِ (الْعَلْطِ) بِاصْطِلَاحِ (الْوَهْمِ) فِي النَّصِّ السَّابِقِ.

### - تَغْلِيْطُهُ جَوَازُ زِيَادَةِ (مِنْ) فِي سِيَاقِ النَّفْيِ:

يَكَادُ يُجْمِعُ جُمْهُورُ النَّحَّاَةِ عَلَى أَنَّ (مِنْ) قَدْ تَأْتِي زَائِدَةً فِي الْكَلَامِ لِغَرَضِ تَوْكِيدِ الْعُمُومِ، عَلَى تَحْوِيَّةِ قَوْلِهِمْ: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا) [الْأَنْعَامُ/29]. لِكَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا لِصَحَّةِ زِيَادَتِهَا شُرُوطًا ثَلَاثَةً: (144) أَوْلُهَا: تَقْدُمُ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ بِ(هَلْ) عَلَيْهَا، تَحْوَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا تَرَى فِي حَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاؤْتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورِ) [الْمُكَافَرَةُ/3]؛ وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا

(141) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 4/36.

(142) أوضاع المسالك إلى الأفقية ابن مالك 1/344.

(143) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/155.

(144) ينظر في ذلك، ابن هشام: معنى اللبيب عن كتب الأغاريب 1/355-356.

كان معه من إله ) [المؤمنون/91]؛ والثاني: تكير مجرورها، والثالث: كون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

غير أن أبي جعفر النحاس يذكر لنا رأياً للأخفش يحيى الأخير فيه محيء (من) زائدة في غير سياق النفي أو النهي أو الاستفهام، وهو ما غلطه فيه ابن النحاس موضحاً السبب الذي جعل الأخفش يتوهّم زيادتها في قوله تعالى: (فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلَهَا) [البقرة/61]، يقول: قال الأخفش: (من) زائدة، قال أبو جعفر: وهذا غلط على قول سيبويه؛ لأن (من) لا تزاد عنده في الواحِدِ، وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولاً ليخرج فأراد أن يجعل (ما) مفعولاً، والأولى أن يكون المفعول مخدوفاً ذل عليه سائر الكلام، والتقدير: (يخرج لنا مما ثنيت الأرض مأكولاً).<sup>(145)</sup>

وقد ذهب ابن هشام إلى أن (من) في الآية السابقة ابتدائية وليس زائدة، يقول: "(من) الأولى للابتداء، والثانية إنما كذلك أي: ابتدائية أيضاً-فال مجرور بذلك بعض وأعيد الجار، وإنما لبيان الجنس، أي: مما ثنيت كائناً من هذا الجنس".<sup>(146)</sup> ولم يستلزم الكوفيون أيضاً-للمحيء (من) زائدة أن يسقيها نفي أو نهي، واستدلوا بقول العرب: (قد كان من مطر). وكذا قال به أبو علي الفارسي جاعلاً منه قوله تعالى: (وبنيل من السماء من جبال فيها من برد) [النور/43]. وخرج الكسائي أيضاً-على زيادتها قول الرسول صلى الله عليه وسلم-: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيمة المصوروون)).<sup>(147)</sup>

#### - تغليط العطف على المضمر المتصل المرفوع دون توكيد:

اختلاف النحويون حول التوجيه الإعرابي لكلمة (والصابرون) في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ وَالصَّارِيَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ) [المائدة/69]؛ فمذهب الكسائي والقراء فيها أن الاسم المرفوع (والصابرون) معطوف على محل اسم (إن) باعتباره مبتدأ مرفوعاً قبل دخول (إن)، وساعد في ذلك بناء (الذين) وعدم تمكّن الإعراب بالنصب فيها، يقول القراء: "إِنْ رَفِعَ (الصَّابِرُونَ) عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى (الذِّينَ)، وَ(الذِّينَ) حَرْفٌ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِي رَفِعِهِ وَنَصْبِهِ وَحْفَصِهِ، فَلَمَّا كَانَ إِعْرَابُهُ وَاحِدًا وَكَانَ نَصْبُ (إن) نَصْبًا ضَعِيفًا-وَصَعْفَةً أَنَّهُ يَقْعُ عَلَى الْأَسْمِ وَلَا يَقْعُ عَلَى خَيْرِهِ- جاز"

(145) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 1/231.

(146) معني اللبيب عن كتب الأغاريب 1/357.

(147) ينظر، ابن هشام: معني اللبيب عن كتب الأغاريب 1/358.

رُفْعُ (وَالصَّابِئُونَ).<sup>(148)</sup> وَمَذْهُبُ جُمْهُورِ النَّحَاةِ الْمُحَقِّقِينَ فِيهَا أَنَّ: (وَالصَّابِئُونَ) ابْتِدَاءٌ حُذِفَ خَبْرُهُ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ فِيهِ: (... وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ).<sup>(149)</sup>

وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ فِي رُفْعِهَا بِالْعَطْفِ مَذْهَبًا آخَرَ حَكَاهُ عَنْهُ الْفَرَاءُ -أَيْضًا- أَنَّهَا (وَالصَّابِئُونَ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْمُضْمِرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَصِّلِ فِي الْفِعْلِ (هَادُوا)، وَقَدْ نَسَبَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ الرَّأْيِ السَّابِقِ -أَيْضًا- لِلْأَحْقَشِ؛ ثُمَّ غَلَطُهُمَا مَعًا فِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى، يَقُولُ: "وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْأَحْقَشُ ذَكَرَهُ فِي (الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ)- (وَالصَّابِئُونَ) عَطْفٌ عَلَى الْمُضْمِرِ الَّذِي فِي (هَادُوا)، وَقَالَ الْفَرَاءُ: إِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ لِأَنَّ (الَّذِينَ) لَا يَبِينُ فِي الْإِعْرَابِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَسَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ - وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ الْأَحْقَشِ وَالْكِسَائِيِّ-: وَهَذَا خَطًّا مِنْ جَهَنَّمِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُضْمِرِ الْمَرْفُوعِ يَقْبِعُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَكَّدَ أَوْلًا، وَالْجَهَةُ الْأُخْرَى: أَنَّ الْمَعْطُوفَ شَرِيكُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: (إِنَّ الصَّابِئِينَ قَدْ دَخَلُوا فِي الْيَهُودِيَّةِ)، وَهَذَا مُحَالٌ، وَسَبِيلٌ مَا لَا يَبِينُ فِيهِ الْإِعْرَابِ".<sup>(150)</sup>

### - تَغْلِيْطُهُ حَذْفُ هَمْزَةِ الْإِسْتِفَهَامِ دُونَ وُجُودِ قَرِينَةٍ لِفَظِيَّةٍ تَدْلُّ عَلَيْهَا:

تَنَاؤلُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ مَسَالَةٌ جَوَازٌ حَذْفُ (أَلْفِ الْإِسْتِفَهَامِ) بِالْدَّرْسِ وَالتَّحْلِيلِ فِي مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ مَنْنَهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بْنَ إِسْرَائِيلَ) [الشِّعْرَاءُ/22]، فَذَهَبَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ تَقْدِيرِ حَذْفِهَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ بِعِنْدِ وُجُودِ قَرِينَةٍ لِفَظِيَّةٍ تَدْلُّ عَلَى وُجُودِهَا مَعْنَوِيًّا فِي الْكَلَامِ -يَقْصِدُ (أَمْ) الْمُعَادِلَةُ عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ النَّحَاةِ-، وَغَلَطَ لِهَذَا السَّبَبِ قَوْلَ الْأَحْقَشِ فِي الْآيَةِ بِوُجُوبِ تَقْدِيرِهَا؛ رَاعِمًا - وَالْكَلَامُ هُنَا لِإِنِّي الَّذِي حَذَفْتُ أَلْفَ الْإِسْتِفَهَامِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ أَلْفَ الْإِسْتِفَهَامِ تُحْدِثُ مَعْنَى، وَحَذَفُهَا مُحَالٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ (أَمْ) فَيَجُوزُ حَذْفُهَا فِي الشِّعْرِ، وَلَا أَغْمُ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ فِي هَذَا اخْتِلَافًا إِلَّا شَيْئًا قَالَهُ الْفَرَاءُ، قَالَ: يَجُوزُ حَذْفُ أَلْفِ الْإِسْتِفَهَامِ فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ، وَحَكَى: (تُرِى رَيْدًا مُنْطَلِقاً؟)، بِمَعْنَى: أَتُرِى؟".<sup>(151)</sup>

وَالْحَقُّ أَنَّ مَا قَالَهُ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ اخْتِلَافًا فِي مَسَالَةِ عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِ (أَلْفِ الْإِسْتِفَهَامِ) إِلَّا قَوْلَ الْفَرَاءِ السَّابِقِ -أَمْ يَخْتَاجُ لِلْمُرَاجِعَةِ وَالتَّدْقِيقِ؛ فَقَدْ أَجَازَ سِيَوْيِهِ حَذَفُهَا فِي صَرْوَةِ الشِّعْرِ، وَاسْتَشْهَدَ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

(148) معاني القرآن /1-310/311.

(149) يُنْظَرُ، ابنُ هِشَامٍ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى الْفَيْيَةِ أَبْنِ مَالِكٍ /1-360/.

(150) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن /2-32/.

(151) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن /3-177-176/.

**فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيًا  
بِسْبُعِ رَمْبَثِ الْجَمَرِ أَمْ بِشَمَانِ**

وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَبِسْبُعِ رَمْبَثِ الْجَمَرِ أَمْ بِشَمَانِ؟<sup>(152)</sup> وَذَهَبَ ابْنُ حِنْيٍ لِتَقْدِيرِهَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ وَالزُّهْرِيِّ: (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْدَرُهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [يس/10] بِهِمْزَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَنْدَرُهُمْ) كِفَرَاءُ الْعَامَةِ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ (الْهَمْزَةَ) تَحْفِيقًا وَهُوَ يُرِيدُهَا. وَلِجَازِ الْأَحْقَشِ حَذْفُهَا فِي الْإِحْتِيَارِ عِنْدَ أَمْنِ النَّبِis، وَحَمَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الشُّعَرَاءِ السَّابِقَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي) [الأنعام/78]، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَهَذَا رَبِّي؟<sup>(153)</sup>.

وَذَهَبَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى جَوَازِ حَذْفِ (الْفِ الْإِسْتِفَهَامِ) بِاعْتِبارِهَا أَصْلًا لِأَدْوَاتِ الْإِسْتِفَهَامِ، سَوَاءٌ ذُكِرَتْ (أَمْ) أَمْ لَمْ تُذْكُرْ، يَقُولُ: "وَ(الْأَلْفُ) أَصْلُ أَدْوَاتِ الْإِسْتِفَهَامِ، وَلِهَذَا حُصِّنَتْ بِالْحُكَمِ: حَذْفُهَا، سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ عَلَى (أَمْ) كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

**فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيًا  
بِسْبُعِ رَمْبَثِ الْجَمَرِ أَمْ بِشَمَانِ**

أَرَادَ: أَبِسْبُعِ؟ أَمْ لَمْ تَتَقَدَّمْهَا كَقَوْلِ الْكُمِيَّتِ:

**طَرِبْتُ وَمَا شُوقًا إِلَى الْبِيْضِ أَطْرَبَ  
وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ**

أَرَادَ: أَوْذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟<sup>(154)</sup>.

وَيَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ تَغْلِيطَ أَبِي جَعْفَرِ لِرَأْيِ الْأَحْقَشِ السَّابِقِ الدَّاهِبِ لِتَقْدِيرِ مَعْنَى الْإِسْتِفَهَامِ فِي آيَةِ الشُّعَرَاءِ السَّابِقَةِ أَمْرٌ جَانِبَهُ فِيهِ الصَّوَابُ، لِأَنَّهُ أَغْفَلَ دُورَ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْمُصَاحِبَةِ لِسِيَاقِ الْمَعْنَى، وَأَقْصَدَ بِهَا هُنَا: سِيَاقَ التَّوْبِيخِ وَالْتَّعْجِبِ؛ فَتَغْبَيْدُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَمْرٌ مُسْتَكْرٌ مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ يَسْتَدِعِي الْإِسْتِفَهَامَ الْإِنْكَارِيَّ لَا مَعْنَى الْخَبَرَيَّةِ أَوِ التَّقْرِيرِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَدَاءَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْفَ وَحْدَهَا قَرِينَةً لِتَحْدِيدِ مَعْنَى الْكَلَامِ! وَإِنَّمَا تَتَضَافَرُ مَعَهَا قَرَائِنُ أُخْرَى عَلَى إِفَادَةِ الْمَعْنَى، فَمَثَلًا لَا يُمْكِنُنَا إِغْفَالَ دُورِ التَّتْغِيمِ الصَّوْتِيِّ فِي تَحْدِيدِ الدِّلَالَةِ، فَالرَّفْعُ بِالصَّوْتِ فِي الْجُمْلَةِ قَرِينَةً تُقْدِرُ الْإِسْتِفَهَامَ عَلَى نَحْوِهِ: مُحَمَّدٌ قَادِمٌ؟؟ لِذَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

**عَدَدُ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ  
ثُمَّ قَالُوا: ثُبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا**

(152) يُنْظَرُ، سِيَوْيَهُ: الْكِتَابُ 3/174-175.

(153) يُنْظَرُ، ابْنُ هِشَامٍ: مَعْنَى الْلَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَغَارِيبِ 1/21.

(154) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ: الصَّحِيفَةُ نَفْسُهَا.

وأختلفَ فيه؛ فَقِيلَ: أَرَادَ: أَتُحِبُّهَا؟ وَقِيلَ: إِنَّهُ خَيْرٌ، أَيْ: أَنْتَ تُحِبُّهَا".<sup>(155)</sup> فَقَدْ أَغْنَى التَّتْغِيمُ الصَّوْتِيُّ هُنَا عَنْ أَدَاءِ الْإِسْتِفَهَامِ؛ فَحُذِفَتِ الْأَدَاءُ وَبَقَيَ مَعْنَى الْإِسْتِفَهَامِ مَفْهُومًا مِنْ السِّيَاقِ الْمَعْنَوِيِّ لِلْبَيْتِ وَمِنْ إِحَابَتِهِ عَلَيْهِمْ: (فَلَمْ: بَهْرًا ...).

- **تَغْلِيْطُ تَقْدِيرَاتِ بَعْضِ النَّحَّاَةِ فِي جَوَابِ قَسْمِهِ تَعَالَى:** (وَالنَّازِعَاتِ غَرْفًا) [النازِعَاتِ/1]:

ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ أَرْبَعَةَ تَقْدِيرَاتٍ لِجَوَابِ الْقَسْمِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، ذَكَرَهَا طَائِفَةً مِنَ النَّحَّاَةِ وَالْمُفَسِّرِينَ؛ أَجَازَ مِنْهَا الْأَوَّلَ: بِأَنَّ الْجَوَابَ مَحْدُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ الْعَامُ، وَتَقْدِيرُهُ: (وَالنَّازِعَاتِ ... لَتَبْعَثُنَّ، فَقَالُوا: أَنْبَعْثُ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً؛ وَاصِفًا إِيَاهُ بِـ(أَصَحَّهَا وَأَحْسَنَهَا). وَقِيلَ: الْجَوَابُ: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعْبَرَةً لِمَنْ يَخْشَى) [النازِعَاتِ/26]، وَوَصْفَهُ يَقُولُهُ: (وَهَذَا بَعِيدٌ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ الْقَسْمِ وَالْجَوَابِ. وَقِيلَ: الْجَوَابُ: (بَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ) [النازِعَاتِ/6]؛ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ (اللَّامِ) مِنْهَا، وَالْمَعْنَى: (لَيَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ)، وَقَدْ وَصَفَهُ يَقُولُهُ: (وَهَذَا -أَيْضًا- أَبْعَدُ؛ لِأَنَّ (اللَّامِ) تَقْعُدُ عَلَى أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ فَلَا يُعْلَمُ مِنْ أَيْنَ حُذِفَتْ؟ وَلَوْ جَازَ حَذْفُهَا لَجَازَ فِي: (وَاللَّهِ رَبِّ مُنْطَلِقٍ)، بِمَعْنَى (اللَّامِ): (وَاللَّهِ لَرِبِّ مُنْطَلِقٍ).<sup>(156)</sup>

ثُمَّ يَذْكُرُ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّأْيُ الرَّابِعُ فِي جَوَابِ الْقَسْمِ السَّابِقِ؛ وَهُوَ رَأْيُ مَسْنُوبٍ لِأَبِي حَاتِمِ السِّجْسَتَانِيِّ، وَيَصِفُهُ بـ(الْغَلطُ الْبَيْنِ) فَيَقُولُ: "وَرَأَمْ أَبُو حَاتِمٍ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: (فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ وَالنَّازِعَاتِ)، وَهَذَا خَلَطٌ بَيْنَ، لِأَنَّ (الْفَاءَ) لَا يُبَيَّنُ بِهَا، وَالنَّازِعَاتِ أَوْلَى السُّورَةِ، وَهَذَا الْقُولُ الرَّابِعُ فِي جَوَابِ الْقَسْمِ".<sup>(157)</sup> وَوَاضَحٌ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يَسْتَنِدُ فِي تَغْلِيْطِهِ لِلرَّأْيِ السَّابِقِ إِلَى الْوَظِيفَةِ الدِّلَالِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّيَهَا (الْفَاءَ) فِي الْكَلَامِ؛ وَهِيَ دِلَالَةُ التَّعْقِيبِ؛ الَّتِي لَا تَتَفَكَّرُ عَنْهَا أَيْنَمَا حَلَّتْ، لِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُبَيَّنَ بِهَا الْكَلَامُ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي قَدَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ، لِذَلِكَ وَصَفَ رَأْيَهُ بِـ(الْغَلطِ الْبَيْنِ).

وَالرَّأْيُ الصَّحِيحُ فِي الْمَسَالَةِ السَّابِقَةِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ النَّحَّاَةِ وَالْمُفَسِّرِينَ؛ مِنْ أَنَّ جَوَابَ الْقَسْمِ مَحْدُوفٌ مُسْتَدَلٌ عَلَيْهِ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مَا أَكَدَهُ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِيهِ، فَيَقُولُ: "وَيَسْأَلُ السَّائِلُ: أَيْنَ جَوَابُ الْقَسْمِ فِي النَّازِعَاتِ؟ فَهُوَ مِمَّا تُرِكَ جَوَابُهُ لِمَعْرِفَةِ السَّامِعِينَ، وَالْمَعْنَى وَكَانَهُ لَوْ ظَهَرَ كَانَ: (لَتَبْعَثُنَّ، وَلَتُخَاسِبُنَّ)، وَيَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً) [النازِعَاتِ/11]؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَالْجَوَابِ لِقَوْلِهِ: (لَتَبْعَثُنَّ)؛ إِذْ قَالُوا: (إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً نُبَعْثُ).

(155) ابن هشام: معنى الليبي عن كتب الأغاريب 1/21.

(156) يُنْظَرُ، أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: إعراب القرآن 5/141.

(157) المصندر السَّابِقُ: 5/142.

(158) الفراء: معاني القرآن 3/231.

- **تَغْلِيْطُهُ رَأَيْ أَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَاجِ: بِجَوَازِ (الْإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ) مُطْلَقاً:**

شَأْوَلَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ مَسَالَةً جَوَازِ الإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ بِالدَّرْسِ وَالنَّحْلِيْلِ فِي ثَنَائِيَا تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقْرِبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مِنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا) [س/37]، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّجَاجَ أَجَازَ أَنْ يُبَدِّلَ مِنْ ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي (تُقْرِبُكُمْ)، وَالْبَدَلُ هُوَ الْإِسْمُ الْمُؤْصُولُ: (إِلَّا مِنْ آمَنَ)، وَهُوَ الرَّأْيُ الَّذِي غَلَطَهُ فِيهِ أَبُو جَعْفَرٍ مُؤْكِدًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثَاءِ، وَاصْفَا كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ: (كَانَهُ غَلَطٌ).

تَعْرِضُ بِدَايَةً لِرَأْيِ أَبِي إِسْحَاقِ الرَّجَاجِ فِي إِعْرَابِ الْإِسْمِ الْمُؤْصُولِ (مِنْ) فِي الْأَيَّةِ السَّابِقَةِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: "وَقَوْلُهُ: (إِلَّا مِنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا): مَوْضِعُ (مِنْ) نَصْبٌ بِالْإِسْتِثَاءِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (الْكَافِ وَالْمِيمِ)، عَلَى مَعْنَى: (مَا يُقْرَبُ إِلَّا مِنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا)، أَيْ: مَا تُقْرِبُ الْأَمْوَالُ إِلَّا مِنْ آمَنَ وَعَمِلَ بِهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ".<sup>(159)</sup> وَعَلَيْهِ، فَالْقَوْلُ بِالْبَدَلِيَّةِ نَصَ عَلَيْهِ بِوُصُوفِ الرَّجَاجِ.

وَعُقُبُ الْأَنَّ بِرَأْيِ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ فِي الْمَسَالَةِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِلَّا مِنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا): فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِثَاءِ، وَرَأَمَ أَبُو إِسْحَاقَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (الْكَافِ وَالْمِيمِ) الَّتِي فِي (تُقْرِبُكُمْ)، وَهَذَا الْقَوْلُ كَانَهُ غَلَطٌ، لِأَنَّ (الْكَافِ وَالْمِيمِ) لِلْمُخَاطَبِ فَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ: (رَأَيْتُكَ رَيْدًا). وَقَوْلُ أَبِي إِسْحَاقِ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ؛ إِلَّا أَنَّ الْفَرَاءَ لَا يَقُولُ: (بَدَلًا) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْكُوفِيْنَ، لَكِنَّ قَوْلَهُ يَؤُولُ إِلَى ذَلِكَ".<sup>(160)</sup>

وَالْمَسَالَةُ السَّابِقَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ النَّحَاءِ الْبَصْرِيَّيْنَ وَالْكُوفِيَّيْنَ؛ وَقَدْ نَقَلَ لَنَا طَرْفًا مِنْهَا أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي تَقْسِيْرِهِ، حَيْثُ يَقُولُ: "لَا يَجُوزُ عَلَى مَدْهَبِ جُمُهُورِ الْبَصْرِيَّيْنَ أَنْ يُبَدِّلَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ؛ اسْمُ طَاهِرٌ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَاجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَحْقَشُ".<sup>(161)</sup> ثُمَّ اسْتَدَلَ لِذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَمَّ نَهَجَ الْهَدَى مِنْ كَانَ ضِلِّيًّا  
بِكُمْ قُرْيَشٍ كُفِينَا كُلَّ مُغْضَلَةٍ

- **تَغْلِيْطُهُ اعْتِرَاضُ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى قِرَاءَةِ تَخْفِيفِ الْهَمَةِ: (الَّذِي يُخْرِجُ الْجَمَا) [النَّمَل/25]:**

(159) أبو إسحاق الرجاج: معاني القرآن وإعرابه 4/255.

(160) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/352.

(161) يَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمٍ (أَبُو حَيَّان: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: 7/216). وَيَرَى الْأَحْقَشُ الْقَوْلُ بِالْبَدَلِيَّةِ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

[الأنعام/12]، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (الَّذِينَ) بَدَلُ مِنْ ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي (يَاجْمَعَنَّكُمْ). (الْقِيَامَةُ لَا رَبُّ فِيهِ الَّذِينَ حَسَرُوا أَنْفُسَهُمْ [الأَحْقَشُ: معاني القرآن 1/293].

تناول أبو جعفر النحاس القراءات القرآنية التي وردت في كلمة (الْخَبْءَ) درسًا وتأليلًا؛ في معرض تعليقه على قوله تعالى: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [النمل/25]، حيث ذكر بداية قراءة العامة فيها: (الْخَبْءَ) بِسُكُونِ (الباء)، وفتح (الهمزة)، و(الْخَبْءُ): مصدر أطلق على كل محبوب، و(خَبْءُ السَّمَاءِ): قطُرُها، و(خَبْءُ الْأَرْضِ): كثُورُها وبناتها، وقال قتادة: (الْخَبْءُ): كُلُّ مَا خَبَأَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَسْرَارٍ، وَهَذَا أَوَّلُى، وَيَدْلِلُ عَلَيْهِ تَعْقِيْبُهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: (وَيَعْلَمُ مَا تَحْفَوْنَ وَمَا تُعْلِنُونَ) [النمل/25].

ويذكر أبو جعفر بعد ذلك رواية أبي حاتم السجستاني لقراءة عكرمة بالتحقيق في (الهمزة) على نحو: (الْخَبَا)، (162) وزعمه أنها لغة ضعيفة لا تجوز في العربية، وهو ما غلطه فيه أبو جعفر النحاس مؤكدا صحتها وأنها لغة مسموعة عن بعض العرب فيها، ثم يحكي عن المبرد قوله: بضعف أبي حاتم وعدم درايته بعلم النحو، يقول: "وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ عِكْرَمَةَ قَرَأَ: (الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) بِالْفِعْلِ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ، وَرَعَمَ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَاعْتَلَ بِأَنَّهُ إِنْ خَفَّتْ (الْهَمْزَةُ) الْفَيْ حَرَكَتْهَا عَلَى (الباء) وَحَذَفَهَا فَقَالَ: (الْخَبِ فِي السَّمَاوَاتِ)، وَأَنَّهُ إِنْ حَوَّلَ (الْهَمْزَةَ) قَالَ: (الْخَبِيِّ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَقَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ (الْخَبَا) فِي الْعَرَبِيَّةِ غَلْطٌ، وَسَمِعْتُ عَلَيْا بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: كَانَ دُونَ أَصْحَابِهِ فِي النَّحْوِ، وَلَمْ يَلْحِقْ بِهِمْ -يَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ-، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا حَرَجَ مِنْ بَلْدِهِ لَمْ يُلْقِ أَعْلَمَ مِنْهُ". (163)

ثم يوصل أبو جعفر لصحة تلك القراءة: (الْخَبَا) بتحقيق (الهمزة) فيؤكد على أنها لغة سليمة مسموعة عن العرب في الكلمة؛ فيذكر كلاماً منسوباً لسيبويه في ذلك، (164) فيقول: "حَكَى سِيبَوَيْهُ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهَا تُبَدِّلُ مِنَ (الْهَمْزَةَ) (الْفَاءَ) إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَكَانَتْ مَفْتوحَةً، وَتُبَدِّلُ مِنْهَا (وَأَوْا) إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَكَانَتْ مَضْمُومَةً، وَتُبَدِّلُ مِنْهَا (يَاءَ) إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَكَانَتْ مَكْسُورَةً، فَيَقُولُونَ: (هَذَا الْوُثُوُّ، وَعَجِبْتُ مِنَ الْوَثِيِّ)،

قراءة التحقيق: (الْخَبَا) بفتح (الباء) وآلف مهملة بدل الهمزة هي قراءة: (عِكْرَمَةَ، وَعَنْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمَالِكٌ ابْنُ دِيَنَارٍ)، وقراءة: (الْخَبِ) بحذف الهمزة وتقليل حركتها الفتح إلى (الباء) هي قراءة: (أَبِي، وَعِيسَى). [ينظر في ذلك: ابن خالويه: مختصر في شواهد القرآن ص/110].

أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/3. 207/3. (163)

يقول سيبويه: "وَاعْلَمُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ كَثِيرًا يُلْقُونَ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبِيلُ (الْهَمْزَةَ) حَرَكَةَ (الْهَمْزَةَ)، سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ تَبَيْهِ (164) وَأَسَدِ، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ بَيَانَ (الْهَمْزَةَ)، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (هُوَ الْوُثُوُّ، وَمِنَ الْوَثِيِّ، وَرَأَيْتُ الْوَثِيِّ)، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (هُوَ الْوُثُوُّ) فَيَجْعَلُهَا (وَأَوْا) جُرْصًا عَلَى الْبَيَانِ، وَيَقُولُ: (مِنَ الْوَثِيِّ) فَيَجْعَلُهَا (يَاءَ)، وَيَقُولُ: (رَأَيْتُ الْوَثِيِّ)، يُسْكُنُ (الثَّاءَ) فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَهُوَ فِي الْتَّصْبِيْبِ مِثْلُ: (الْفَقَا). وَهَذَا وَقْتُ الَّذِينَ لَا يُحَقِّقُونَ (الْهَمْزَةَ). فَلَمَّا الْجَاهَزَ قَوْلُهُمْ: (هَذَا الْخَبَا) فِي كُلِّ حَالٍ، لِأَنَّهَا (هَمْزَةٌ) سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا فَتْحٌ؛ وَلَوْ كَانَ مَقْبِلًا مَضْمُومًا لَرَمَهَا (الْوَوْا) تَحْوِي: (أَكْمُو)، وَلَوْ كَانَ مَكْسُورًا لَرَمَتْ (الْيَاءَ) تَحْوِي: (أَهْنِي)" [ينظر في ذلك: سيبويه: الكتاب (بتصريفٍ) 4/177-180].

وَرَأَيْتُ الْوَثَا)، وَكَذَلِكَ: (هَذَا الْخُبُو، وَعَجِبْتُ مِنَ الْخَيِّ، وَرَأَيْتُ الْخَبَا). وَإِنَّمَا فَعَلُوا هَذَا لِأَنَّ (الْهَمْزَة) خَفِيقَةٌ فَأَبْدِلْتُ مِنْهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ". (165)

وَيَذْكُرُ لَنَا أَبُو حَيَّانُ الْأَنْدَلُسِيُّ تَأكِيدًا لِكَلَامِ سِيَّوْنَيْهِ السَّابِقِ فَيَقُولُ: "وَقَرَأَ عَكْرِمَةً: بِالْفِي بَدَلَ (الْهَمْزَة)، فَلَزِمَ فَتْحُ مَا قَبْلَهَا، وَيُخْرِجُ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُولُ فِي الْوَقْفِ: (هَذَا الْخُبُو، وَعَجِبْتُ مِنَ الْخَيِّ، وَرَأَيْتُ الْخَبَا)، وَأَجْرَى الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ أَنْ تَقُولُوا فِي: (الْمَرْأَة، وَالْكَمَاء): (الْمَرْأَة، وَالْكَمَاء)، فَيُبَدِّلُونَ مِنَ (الْهَمْزَة) أَلْفًا، فَفَتَحْتُمَ مَا قَبْلَهَا، فَعَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (الْخَبَا) مِنْهُ. قِيلَ: وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَإِجْرَاءُ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ أَيْضًا نَادِيرٌ قَلِيلٌ". (166)

وَعَلَى مَا سَبَقَ؛ كَانَ أَبُو جَعْفَرُ النَّحَاسُ مُحَمَّدًا فِي تَحْكِيمِهِ كَلَامَ أَبِي حَاتِمِ السَّجْسَتَانِيِّ الَّذِي أَنْكَرَ فِيهِ قِرَاءَةَ التَّحْقِيفِ فِي: (الْخَبَا)؛ حَيْثُ ثَبَّتَ أَنَّهَا لُغَةٌ مَسْمُوعَةٌ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي (الْهَمْزَة)، وَإِنْ كَانَتْ لُغَةً ضَعِيفَةً كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانُ لَنَا فِي كَلَامِهِ السَّابِقِ، وَهَذَا يَعْكِسُ لَنَا سِعَةَ اطْلَاعِ أَبِي جَعْفَرٍ وَالْمَامَةَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَسَّا عَلَى أَبِي حَاتِمِ فِي الْعِبَارَةِ بِنَقْلِهِ كَلَامَ الْمُبَرِّدِ عَنْهُ بِأَنَّهُ: (كَانَ دُونَ أَصْحَابِهِ فِي النَّحْوِ).

**ثانية: مَظَاهِرُ تَغْلِيطِ (الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ) أَوْ تَغْلِيطِ مُنْكِرِهَا/ أَوْ تَغْلِيطِ زَعْمِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا:**

وَقَفَ النُّحَا مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مَوْقِفًا مُعَالِيًّا مَجَانِيًّا لِلصَّوَابِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِقْرَارِ إِمَامِهِمْ سِيَّوْنَيْهِ: "بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تُخَالِفُ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ السُّنَّةَ" (167). فَهِيَ لَا تَخْضَعُ إِلَّا لِمِقْيَاسِ السَّمَاعِ، يَقُولُ السُّيُوطِيُّ: "أَمَّا الْقُرْآنُ فَكُلُّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازَ الْإِحْتِاجَاجُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ سَوَاءَ كَانَ مُتوَافِرًا أَمْ آخَادًا أَمْ شَادًا". (168) وَالْحُقُّ أَنَّ النُّحَا لَمْ يَكُونُوا عَلَى مَنْهَاجٍ وَاحِدٍ فِي أَمْرِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي تَخْرُجُ عَنْ قِرَاءَةِ الْجُمُهُورِ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَ بَعْضَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ كُلُّهَا حُجَّةً.

وَوَاضِحٌ بَيْنِ اخْتِلَافِ مَنْهَاجِ الْقِرَاءَءِ فِي تَبْتِهِمْ لِلْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَنْ مَنْهَاجِ النُّحَا فِي جَمْعِ الْلُغَةِ وَالْحُكْمِ عَلَى سَلَامَتِهَا، وَهُوَ مَا وَضَحَهُ أَبْنُ الْجَزَرِيِّ نَفْلًا عَنْ أَبِي عَمْرُو الدَّانِيِّ حِينَ قَالَ: "وَأَنَّمَّةَ الْقِرَاءَءِ لَا تُعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي الْلُغَةِ، وَالْأَقْيَسُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَنْتَبَتِ فِي الْأُتْرِ وَالْأَصْحِ فِي النَّقْلِ، وَالرَّوَايَةِ إِذَا تَبَّأَتْ عِنْدَهُمْ لَمْ يَرُدُّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ، وَلَا قُسُوُّ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْرُمُ قَبْولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا". (169)

(165) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن /3 207-208.

(166) أبو حيّان الأندلسّي: البذر المحيط .67/7.

(167) الكتاب: 148/1.

(168) الأقتراح في علم أصول النحو ص 96.

(169) ابن الجزري: الشُّنُرُ في القراءات العشر 10/1.

أَمَّا عَنْ مَوْقِفِ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فَلَمْ يُخْتَلِفْ كَثِيرًا عَنْ مَوْقِفِ سَابِقِيهِ مِنَ النُّحَاةِ؛ فَنَجِدُهُ يَغْلِطُ بَعْضَهَا صَرَاحَةً وَيُعَلِّلُ لِذَلِكَ، وَنَجِدُهُ أَحْيَانًا أُخْرَى يُدَافِعُ عَنْ صِحَّتِهَا وَيَسْتَنْصِرُ لَهَا وَيُنَافِحُ عَنْهَا بِالْأَدْلَةِ وَالْبَرَاهِينِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْتَرِمَ مِنْهُجًا وَاحِدًا مُحَدَّدًا فِي ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ تَحْدِيدُ مَوْقِفِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيِّ:

### أ- تَغْلِيْطُهُ الْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَّةِ مَعَ سَوْقِهِ الْحِجَاجِ وَالْبَرَاهِينِ عَلَى ذَلِكَ:

- **تَغْلِيْطُهُ قِرَاءَةً (بِمُصْرِحِي)** بِكَسْرِ (الْيَاءِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي) [إِبْرَاهِيمٌ/22]: تَابَعَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ عَلَى نَهْجِ النُّحَاةِ ذَاتِهِ فِي تَغْلِيْطِهِمُ الْقِرَاءَةِ وَالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ؛ وَذَلِكَ فِي مَعْرِضِ تَنَاؤِلِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي) [إِبْرَاهِيمٌ/22]؛ حَيْثُ ذَكَرَ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ فِيهَا بِفَتْحِ (الْيَاءِ)، وَهُوَ مَا جَاءَ مُوَافِقًا لِمَقَائِيسِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى بِكَسْرِ (الْيَاءِ) الْمُتَكَلِّمِ: (بِمُصْرِحِي)؛ (مُغْلَطًا إِيَّاهَا زَاعِمًا أَنَّ هَذَا التَّغْلِيْطُ هُوَ بِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ وَالْعَرَبِ فِيهَا، وَأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُطَرِّدِ الصَّحِيحِ، وَلَا يَتَبَغِي حَمْلُهُ عَلَى الشُّدُودِ.

يُقُولُ أَبُو جَعْفَرٍ مُعَلِّقاً عَلَى قِرَاءَةِ الْكَسْرِ فِي (الْيَاءِ): "قَوْلُهُ: (بِمُصْرِحِي): بِفَتْحِ (الْيَاءِ)؛ لِأَنَّ (يَاءَ) النَّفْسِ -أَيِّ: الْمُتَكَلِّمِ- فِيهَا لُغَاتٌ: (الْفَتْحُ، وَالشَّسْكِينُ)" إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا سَاكِنٌ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ فَالْفَتْحُ لَا غَيْرُ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ كَسَرَهَا أَنْ يَقْرَأَ: (هِيَ عَصَايِي) [طه/18] بِكَسْرِ (الْيَاءِ)، وَقَدْ قَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَابِ وَالْأَعْمَشُ وَحَمْرَةً (بِمُصْرِحِي). قَالَ الْأَخْفَشُ سَعِيدًا: مَا سَمِعْتُ هَذَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا النَّحْوَيْنِ. (171) وَقَالَ الْفَرَاءُ: لَعَنِ الَّذِي قَرَأَ بِهَذَا ظَنَّ أَنَّ (الْبَاءَ) تَحْفِظُ الْكَلِمَةَ كُلُّهَا. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَقَدْ صَارَ هَذَا بِإِجْمَاعٍ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ الْفَرَاءُ قَدْ نَعَضَ هَذَا وَأَنْشَدَ:

قالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِي  
قالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمُرْضِيِّ

ولا يَتَبَغِي أَنْ يُحْمَلَ كِتَابَ اللَّهِ -جَلَّ وَعَزَّ- عَلَى الشُّدُودِ". (172)

وَالْبَاحِثُ يَتَعَجَّبُ أَشَدَّ الْعَجَبِ مِنْ تِلْكَ الْجُرْأَةِ الشَّنِيعَةِ عَلَى مُهَاجِمَةِ الْقِرَاءَةِ بِالْطَّعْنِ وَالتَّجْرِيْحِ، مَعَ أَنَّ أَحَدَ أَصْحَابِهَا عَلَمَ مِنَ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ الْكِبَارِ (حَمْرَةُ الرَّيَّاْثُ); حَتَّى يَكَادُونَ يُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ سَبِيلَهَا غَيْرُ مَسْمُوعٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا النُّحَاةِ. وَيَتَرَاءَى لِلْبَاحِثِ أَنَّ فِي هَذَا تَجَبِّيَا عَظِيْمًا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُوءَ أَدْبِ فِي

قِرَاءَةِ الْكَسْرِ: (بِمُصْرِحِي) هِيَ قِرَاءَةُ (حَمْرَةُ الرَّيَّاْثُ)، وَيَحْيَى بْنُ وَثَابِ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْرَانُ بْنُ أَعْيَنٍ). قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: (170)؛ فَحَرَّكَ حَمْرَةً (يَاءَ) (بِمُصْرِحِي) الثَّانِيَةِ إِلَى الْكَسْرِ، وَحَرَّكَهَا الْأَنْاثُورُ إِلَى الْفَتْحِ، (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي) ("وَاحْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَرَوَى إِسْحَاقُ الْأَرْرَقُ عَنْ حَمْرَةَ: (بِمُصْرِحِي) بِفَتْحِ (الْيَاءِ) الثَّالِثِيَّةِ"). [يُنَظِّرُ ابْنُ مُجَاهِدٍ: كِتَابُ السَّبْعَةِ ص/362].

(171) نَصُّ كَلَامِ الْأَخْفَشِ: "وَهَذَا لَخْنُ، لَمْ نَسْمَعْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا أَهْلِ النَّحْوِ". [معاني القرآن/2/407].

(172) أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِغْرَابُ الْقُرْآنِ/3/368-369.

التعامل مع هذا الكتاب المقدس، ويكتفي هنا أن أستعرض رد صاحب (الإتحاف) في هذه القراءة، حيث يقول: "وأختلف في (بمصرخي): فـ(حمره) بـكسر (الباء)، ووافقه: (الأعمش، ولعنةبني يربوع، وأجارها فطرب، والقراء، وإمام اللغة والقراء أبو عمرو بن العلاء). وهي متوترة صحيحة، والطاعن فيها غالط قاصر، ونفي النافي لسماعها لا يدل على عدتها، فمن سمعها مقدم عليه، إذ هو مثبت. وقرأ بها أيضًا: (يحيى بن وثاب، وحمران بن أعين، وجماعة من التابعين)".<sup>(173)</sup>

فالقراءة ليست كما ادعى مبطولوها: غير مسموعة عن أحد من العرب، بل إنها لغة جماعة منهم (بني يربوع)، مما يثبت استعمالاً فعلياً لها عند العرب على تقدير رعهم. كما أن القراء رجع وأجاز لها وجهاً من القياس النحوي؛ وذلك في تعليقه على البيت الشعري الذي نقله أبو جعفر عنه، فقال: "وقد سمعت بعض العرب يشد":

قال لها هل لك يا تا في  
قالت له: ما أنت بالمرضى

فخض (الباء) من (في)، فإن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين، فيخض الآخر منهم، وإن كان له أصل في الفتح، إلا ترى أنهem يقولون: (لم أره مذ اليوم)، ومذ اليوم، والرفع في (الذال) هو الوجه، والخض جائز؟ وكذلك (الباء) من (بمصرخي)، خضت ولها أصل في النصب".<sup>(174)</sup> وذكر أبو حيان أن القراء قال: ورَعَمْ (القاسمُ بْنُ مَعْنٍ) أَنَّهَا صَوَابٌ، وَكَانَ ثِقَةً بَصِيرًا.<sup>(175)</sup>

وعلى ما سبق؛ كان أبو جعفر النحاس مجانبا الصواب في إنكاره قراءة الكسر في كلمة: (بمصرخي)؛ وهي قراءة ثابتة سبعية مترفة عن الطعن، قرأ بها غير واحد من القراء، فصلاً عن أنها لغة مسموعة عن جماعة من العرب، هم بنو يربوع، كما صوبها من ناحية القياس غير واحد من النحاة، وأجازها: "القاسم بن معن، وابن خالويه، وابن زنجلة، وابن الأنباري، وأبو حيان، وابن الجزري، والبناء، والألوسي، وأبو عمرو بن العلاء".<sup>(176)</sup>

- **تغطيه قراءة (البيتين) بغير (الآلف) في قوله تعالى: (لَيْشَنْ فِيهَا أَحْقَابًا) [النبا/23]:**

تناول أبو جعفر القراءتين القرائيتين الورديتين في الكلمة (البيتين) في سورة النبا، فقال: "قوله تعالى: (لَيْشَنْ فِيهَا أَحْقَابًا) هذه قراءة: (أبي جعفر، وشيبة، وتافع، وأبي عمرو، وعاصم، والكسائي)، وقرأ: (علقة،

(173) البنا: إتحاف فضلاء البشر بالأقراءات الأربع عشر 167/2-168.

(174) القراء: معاني القرآن 76/2.

(175) أبو حيان الأندلسى: البذر المحيط 409/5.

(176) ينظر، كامل محمد أبو سليمان: لغة كسر باء المتكلم المدغم فيها ص/105، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية، عمان، ديمبر، 2007م.

وَيَحْيَى بْنُ وَثَابٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْزَةٌ: (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)، وَإِنْ كَانَ سِبَوْيِهِ قَدْ أَجَازَهُ وَأَنْشَدَ: حَذْرٌ أَمْوَارًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُتْجِيَّهٌ مِنَ الْأَقْدَارِ

وَأَنْشَدَ الْقِرَاءَةُ:

### أَوْ مِسْكَلٌ عَمَلٌ عَصَادَةَ سَمْحَاجٍ

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لَحْنٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: حَذْرٌ - وَكَذَا بَابُ (فَعْلٌ) - لِمَنْ كَانَ فِي خَلْقَتِهِ الْحَذْرُ، فَأَمَّا (اللَّا يُبَطِّلُ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَمَّا الْفَوْلُ الْأَوَّلُ فَغَلْطٌ، وَلَا يُشْبِهُ هَذَا قَوْلَكَ: (حَذْرٌ رَّيْدًا)؛ لِأَنَّ (أَحْقَابًا) ضَرْفٌ، وَمَا لَا يَتَعَدَّ إِلَى الظَّرْفِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ يَلْزُمُ إِلَّا أَنَّهُ يَحْجُرُ عَلَى بُعْدِهِ، وَالْقِرَاءَةُ بِ(لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)).

فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي جَعْفَرِ السَّابِقِ تَرْجِيحُ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)) وَرَدُّهُ قِرَاءَةُ مِنْ قَرَاً بِصِيغَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا))، فَهَا هُوَ لَمْ يُحِرِّزْ قِيَاسَ (لَيْثٍ) عَلَى (حَذْرٌ) كَمَا قَالَ سِبَوْيِهِ مُعَلِّلاً لِذَلِكَ جَاهِدًا نَعْسَهُ فِي سَوقِ الْأَدْلَةِ وَالْبَرَاهِينِ. بِلَ الْأَعْجَبُ مِنْهُ أَنَّهُ دَهَبَ إِلَى الطَّعْنِ فِي سَنَدِ الْقِرَاءَةِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَوْ أَنَّ فِي الْقِرَاءَةِ ذَاتِهَا صَرْبَاً مِنَ التَّوْهِمِ فَيَقُولُ: "فَأَمَّا حُجَّةُ مَنِ احْتَاجَ بِ(لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)) بِمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقِ قَالَ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)) - فَلَا حُجَّةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ لَمْ يَلْقَ عَبْدَ اللَّهِ، وَلَوْ كَانَ إِسْنَادُ مُنْصِلًا كَانَتْ فِيهِ حُجَّةٌ. وَهَذِهِ الْأَسْنَيَاءُ تُؤْخَذُ مِنْ قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِمَا لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ مِنْ إِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ أَوْ مِنْ صُحْفٍ قَدْ يُكْتَبُ فِيهَا (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا))."

وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّا الْقِرَاءَتَيْنِ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَةُ (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)) كَمَا قَالَ الْفَرَاءُ (أَوْ: هِيَ الْأَفْصَحُ، كَمَا يَقُولُ الطَّبَرِيُّ): "وَأَفَصَحُ الْقِرَاءَتَيْنِ وَأَصَحُّهُمَا مَحْرَجًا فِي الْعَرَبِيَّةِ قِرَاءَةُ مِنْ قَرَاً ذَلِكَ بِالْأَلْفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَكَادُ تُوقِعُ الصِّفَةَ إِذَا جَاءَتْ عَلَى (فَعْلٌ) فَتُعْمَلُهَا فِي شَيْءٍ وَتَنْتَصِبُهُ بِهَا، لَا يَكَادُونَ أَنْ يَقُولُوا: (هَذَا رَجُلٌ بَخِلٌ بِمَالِهِ، وَلَا: هُوَ حَصِّمٌ لَنَا)؛ لِأَنَّ (فَعْلٌ) لَا يَأْتِي صِفَةً إِلَّا

قِرَاءَةُ (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)) هِيَ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ الْقُرَاءِ، أَمَّا قِرَاءَةُ (لَا يَحْرُرُ: (هُوَ حَذْرٌ رَّيْدًا)) فَهيَ قِرَاءَةُ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَلْفَةَ، وَرَزِيدُ بْنِ عَلَيٍّ، وَابْنِ وَثَابٍ، وَعَمِّرُ بْنِ مَيْمُونٍ، وَعَمِّرُ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، وَطَلْحَةَ، وَالْأَعْمَشَ، وَقُتْبَيَّةَ عَنِ الْكُسَائِيِّ، وَسَوْرَةَ، وَرَوْحَ بْنِ يَعْقُوبَ، وَابْنِ جُبَيْرٍ، وَحَمْزَةَ الرَّيَّاَتِ). [إِنْتَرَنِتُ: أَبُو حَيَّانُ: الْبَحْرُ الْمَجِيْطُ 405/8].

أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 5/129.

المُصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ: 5/129-130.

مَعْانِي الْقُرْآنِ: 3/228.

مَذْهَأً أَوْ ذَمِّاً، فَلَا يَعْمَلُ الْمَذْهَأُ وَالذَّمُّ فِي غَيْرِهِ، وَإِذَا أَرَادُوا إِعْمَالَ ذَلِكَ فِي الْإِسْمِ أَوْ غَيْرِهِ جَعَلُوهُ (فَاعِلًا) فَقَالُوا: (هُوَ بَاطِلٌ بِمَالِهِ، وَهُوَ طَامِعٌ فِيمَا عِنْدَنَا)؛ فَلَذِكَ قُلْتُ: إِنَّ (لَا يُشَيِّنَ) أَصَحُّ مَحْرَجًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَأَفْسَحُ. (181)

وَيَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ تَغْلِيطَ أَبِي جَعْفَرٍ لِقِرَاءَةِ سَبْعِيَّةِ مُتَوَاتِرَةٍ - فَرَأَ بِهَا مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ نَفْرٌ كَثِيرٌ - وَالظُّفَنُ فِي سَنِدِهَا أَمْرٌ جَانِبُهُ فِيهِ الرُّشُدُ وَالصَّوَابُ، بَلْ إِنَّ الْبَاحِثَ يَرَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِصِيغَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (لَا يُشَيِّنَ) آكِدٌ وَأَفْوَى مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى مِنْ قِرَاءَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ (لَا يُشَيِّنَ)؛ لِأَنَّ فِيهَا تَوَافُقًا مَعْنَوِيًّا مَعَ حَالِ أَهْلِ النَّارِ؛ إِذْ إِنَّهُمْ مَا كَثُونَ فِي عَذَابٍ دَائِمٍ؛ فَصَارَتْ دِيَنَتُهُمُ الَّتِي لَا تُتَقَرِّفُهُمْ أَبَدًا. وَهَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانُ الْأَنْذُلُسِيُّ حِينَ قَالَ: "وَ(فَاعِلٌ): يَدْلُلُ عَلَى مَنْ وُجِدَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَ(فَعُلٌ): يَدْلُلُ عَلَى مَنْ شَانَهُ ذَلِكَ، كَ(حَاضِرٌ، وَحَذَرٌ)"، (182)

وَأَكَّدَ عَلَيْهِ -أيًضاً- صَاحِبُ الْكَشَافِ: "إِذْ رَأَى أَنَّ (اللَّبِثَ) أَقْوَى؛ لِأَنَّ (اللَّابِثَ) مَنْ وُجِدَ مِنْهُ (اللَّبِثُ)، وَلَا يُقَالُ: (لَبِثٌ) إِلَّا لِمَنْ شَانَهُ (اللَّبِثُ)، كَالَّذِي جَثَمَ بِالْمَكَانِ لَا يَكُادُ يُنْقَلُ عَنْهُ". (183)

- **تَغْلِيطُ قِرَاءَةِ (الشَّيَاطِينَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:** (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ) [الشعراء/210]:

عَلَقَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ عَلَى قِرَاءَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ الشَّادِدَ الْوَارِدَةِ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ عَلَى تَحْوِ: (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ) مُعَلِّطًا إِيَاهَا، (184) تَأْقِلًا لَنَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ فِيهَا بِأَنَّهَا مِنْ قِبِيلِ: زَلَّةُ الْعُلَمَاءِ، فَيَقُولُ: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ: (الشَّيَاطِينَ)، وَهُوَ غَلَطٌ عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيَّينَ". قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَسَمِعْتُ عَلِيًّا بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: هَكَّدَا يَكُونُ غَلَطُ الْعُلَمَاءِ، إِنَّمَا يَكُونُ بِدُخُولِ شُبُهَةٍ، لَمَّا رَأَى الْحَسَنَ -رَحْمَةُ اللَّهِ- فِي أَخْرِهِ (يَاءَ وَنُونًا) وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ أَشْتَهِيَ عَلَيْهِ بِالْجَمْعِ الْمُسْلَمِ فَغَلَطَ. وَفِي الْحَدِيثِ: ((اْحْدُرُوا زَلَّةَ الْعَالَمِ)). وَقَدْ قَرَأَ يَقْصِدُ الْحَسَنَ -مَعَ التَّأْسِ: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَيْ شَيَاطِينِهِمْ) [البقرة/14]، وَلَوْ كَانَ هَذَا بِالْوَأْوَى فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ لَوَجَبَ هُنَا حَذْفُ (النُّون) لِلِّإِضَافَةِ". (185)

وَقَدْ عَرَأَ الْفَرَأُ قِرَاءَةَ الْحَسَنِ السَّابِقَةِ إِلَى أَنَّهُ أَشْتَهِيَ عَلَيْهِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ بِجَمْعِ السَّوَالِمِ فَقَالَ: "وَجَاءَ عَنِ الْحَسَنِ: (الشَّيَاطِينَ)، وَكَأَنَّهُ مِنْ عَطَاطِ الشَّيْخِ، ظَنَّ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمُونَ)". (186) أَمَّا أَبُو حَيَّانِ

الْتَّبَرِيُّ (أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ جَرِيرٍ / ت 310هـ): جَامِعُ الْبَيْانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ 7/443، تَحْقِيقُ: بَشَارٌ عَوَادٌ مَعْرُوفٌ، (181) مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوْثُ، 1415هـ/1994م.

(182) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: 405/8.

(183) الْرَّمَحْشَرِيُّ: الْكَشَافُ 4/688.

قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: (الشَّيَاطِينَ)، وَقَرَأَ (الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ السُّمِّيْفِ، وَالْأَعْمَشُ): (الشَّيَاطِينُ). [يُنْظَرُ، إِنَّ جِئِيْ: (184) الْمُحَتَسِّبُ 2/133، وَابْنُ حَالَوِيَّهُ: مُحَتَسِّرٌ فِي شَوَادَ الْقُرْآنِ ص/109].

(185) أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِغْرَابُ الْقُرْآنِ 3/194.

(186) الْفَرَأُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ 2/285.

الأندلسيٌّ فَقَدْ تَنَوَّلَ الْقِرَاءَةَ - عَلَى شُدُودِهَا - بِالْمُنْهَجِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ السَّلِيمَةِ الَّتِي تَلْبِقُ بِمَكَانِتِهَا وَقَدْرِهَا، فَيَعْرِضُ بِدَايَةً رَأَيَ مُنْكِرِيهَا، فَيَقُولُ: "وَقَرَا الْحَسْنُ: (الشَّيَاطِينُ)، وَقَدْ رَدَهَا أَبُو حَاتِمٍ وَالْقِرَاءَةُ؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هِيَ غَلَطٌ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ، وَقَالَ النَّحَاسُ: هُوَ غَلَطٌ عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيَّينَ، وَقَالَ الْمَهْدَوِيُّ: هُوَ غَيْرُ جَائزٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالَ الْقِرَاءَةُ: وَكَانَهُ مِنْ غَلَطِ الشَّيْخِ، ظَنَّ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمُونَ)".<sup>(187)</sup>

ثُمَّ يُتَابِعُ أَبُو حَيَّانٍ فَيُؤْكِدُ عَلَى مِعِيَارِ (السَّمَاعِ) حَدَّا فَاصِلًا فِي قَبُولِ الْقِرَاءَةِ أَوْ رَفْضِهَا؛ وَهُوَ الْمُنْهَجُ السَّدِيدُ الَّذِي افْتَقَدَهُ لِلْأَسْفِ - كَثِيرٌ مِنَ النُّحَآءِ فِي تَسَاؤلِهِمْ لِلْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بِشَكْلٍ عَامٍ، فَيُكْمِلُ قَائِلًا: "... قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: إِنْ جَازَ أَنْ يُحْتَاجَ بِقَوْلٍ: (الْعَجَاجُ، وَرُؤْبَةُ)، فَهَلَّا جَازَ أَنْ يُحْتَاجَ بِقَوْلٍ: (الْحَسْنُ وَصَاحِبُهُ)، مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَمْ يَقْرَأَا بِهَا إِلَّا وَقَدْ سَمِعَا فِيهَا؟ وَقَرَا الْأَعْمَشُ: (الشَّيَاطِينُ) - كَمَا قَرَأَ الْحَسْنُ وَابْنُ السُّمَيْقِ - فَهَوَلَّا ثَلَاثَةٌ مِنْ نَقَّالَةِ الْقُرْآنِ، قَرَوْلَا ذَلِكَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: غَلِطُوا، لَا تَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَنَقَّلُ الْقُرْآنَ بِمَكَانٍ".<sup>(188)</sup> فَمِعِيَارُ (السَّمَاعِ) بَادِيٌّ فِي رُؤْيَا أُبِي حَيَّانِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ تَمَثَّلَ فِي قَبُولِهِ الْقِرَاءَةِ وَعَدَمِ رَدِّهَا، فَلَيْسَ مَعْقُولاً أَنْ أَسْتِقْرَأَ الْعَرَبَ لِلْغَةِ جَاءَ شَامِلًا غَيْرَ مَنْقُوصٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا خَرَجَ عَنِ اطْرَادِ قَوَاعِدِهِمْ مَرْدُودًا مُنْكَرًا.

ثُمَّ يُؤَصِّلُ أَبُو حَيَّانٍ لِلْقِرَاءَةِ الشَّاذَةِ بِمَا قَدْ يُوَافِقُ مَسْمُومًا لَهَا عِنْدَ الْعَرَبِ فَيَقُولُ: "وَقَالَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: (دَحَلْتُ بَسَاتِينَ مِنْ وَرَائِهَا بَسَاتُونَ)، فَقُلْتُ: مَا أَشْبَهَهُ هَذَا بِقِرَاءَةِ الْحَسْنِ. اِنْتَهَى. وَوُجِّهَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ آخِرُهُ - أَيُّ: الشَّيَاطِينُ - كَاهِرٌ: (بَيْرِينُ، وَفِلَسْطِينُ)، فَكَمَا أَجْرَى إِعْرَابُ هَذَا عَلَى (النُّونِ) تَارَةً، وَعَلَى مَا قَبْلَهُ تَارَةً فَقَالُوا: (بَيْرِينُ، وَبَيْرُونَ - وَفِلَسْطِينُ، وَفِلَسْطُونَ)؛ أَجْرَى ذَلِكَ فِي: (الشَّيَاطِينَ) تَشْبِيهً بِهِ فَقَالُوا: (الشَّيَاطِينُ، وَالشَّيَاطِينُ). وَقَالَ أَبُو فَيْدٍ مُؤَرِّجُ السُّدُوسيُّ: (إِنْ كَانَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ: (شَاطِئٌ، وَجَمْعُهُ: أَيْ: احْتَرقَ، يَشِيطُ شَوْطَةً)، كَانَ لِقِرَاءَتِهِمَا وَجْهٌ، قَيْلٌ: وَوَجْهُهَا أَنَّ بِنَاءَ الْمُبَالَغَةِ مِنْهُ: (شَيَاطِئٌ)، وَجَمْعُهُ: (الشَّيَاطِينُ)، فَخَفَقَا (الْيَاءُ)، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمَا التَّشْدِيدُ، وَقَرَا بِهِ غَيْرُهُمَا. اِنْتَهَى)".<sup>(189)</sup>

ب- تَغْلِيْطُهُ مَنْ أَنْكَرَ الْقِرَاءَةَ الْقُرْآنِيَّةَ مَعَ سَوْقِهِ الْحِجَاجِ وَالْبَرَاهِينَ عَلَى ذَلِكَ:

- تَغْلِيْطُهُ مَنْ أَنْكَرَ قِرَاءَةَ: (وَاعْدَنَا بِمَدِ (الْأَلْفِ): (وَإِذْ وَاعْدَنَا مُوسَى) [البقرة/51]:

وَضَّحَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ الْقِرَاءَتَيْنِ الْلَّتَيْنِ وَرَدَتَا فِي قُولِهِ تَعَالَى: (وَإِذْ وَاعْدَنَا مُوسَى) [البقرة/51]; ثُمَّ ذَكَرَ رَأْيَ أُبِي عُبَيْدٍ فِي احْتِيَارِهِ قِرَاءَةَ غَيْرِ الْمَدِ: (وَاعْدَنَا)، وَرَدَدَهُ لِقِرَاءَةَ الْمَدِ: (وَاعْدَنَا) وَعَدَمِ قَبُولِهَا؛ ثُمَّ يَنْقُلُ وِجْهَهُ

أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ: الْبَخْرُ الْمُحِيطُ 43/7. <sup>(187)</sup>

المُصْنَدُرُ السَّالِبُ نَفْسُهُ: الصَّحِيفَةُ نَفْسُهَا. <sup>(188)</sup>

هُوَ: أَبُو فَيْدٍ مُؤَرِّجُ بْنُ عَمْرِو السُّدُوسيُّ، مِنْ كَبَارِ أَهْلِ الْلُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، أَخْدَعَ عَنْ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَصَاحِبِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، <sup>(189)</sup> وَسَمِعَ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ. [يُنْظَرُ، أَبِي الْأَنْبَارِيِّ: نُزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ص[99].

أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ: الْبَخْرُ الْمُحِيطُ 43/7. <sup>(190)</sup>

نظرة وتأليله لِكلامِه السَّابِقِ فَيُقُولُ: "وَقَرَا أَبُو عَمْرُو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْئَةً: (وَإِذْ وَعَدْنَا) بِغَيْرِ الْفِ",<sup>(191)</sup> وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَانْكَرَ (وَاعْدَنَا)، قَالَ: لِأَنَّ الْمَوْاْدَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الْبَشَرِ، فَإِنَّمَا هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَعَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْقُرْآنَ كَوْلَهُ: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّاغِتَيْنِ) [الأنفال/ 17].<sup>(192)</sup> وَذَوَّ تَابَعَ عَلَى رَأْيِ أَبِي عُبَيْدِ السَّابِقِ: أَبُو حَاتِمِ السِّجْسِتَانِيِّ، وَمَكَّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ حَيْثُ ذَهَبَا إِلَى القُولِ: بِإِنَّ (الْمَوْاْدَةَ) أَكْثَرُ مَا تَكُونُ بَيْنَ الْمَخْلُوقَيْنِ الْمُنْكَافِيْنَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعْدُ صَاحِبَهُ.<sup>(193)</sup>

لَكِنْ أَبَا جَعْفَرِ النَّحَاسِ يَقْفُ مُدَافِعًا عَنْ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ مُنْتَصِرًا لَهَا عَلَى مَنْ انْكَرَهَا، وَاصِفًا كَلَامَهُمُ السَّابِقَ: بِ(الْغَلَطِ الْبَيْنِ)، فَيُقُولُ: "وَكَلَامُ أَبِي عُبَيْدٍ هَذَا غَلَطٌ بَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ بَابًا فِي بَابٍ، وَانْكَرَ مَا هُوَ أَحْسَنُ وَأَجْوَدُ، وَ(وَاعْدَنَا) أَحْسَنُ، وَهِيَ قِرَاءَةُ: (مُجَاهِدٌ، وَالْأَعْزَجُ، وَأَبْنَى كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْزَةُ، وَالْكَسَائِيُّ)، وَلَيْسَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) [المائدَة/ 9] مِنْ هَذَا فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ (وَاعْدَنَا مُوسَى) إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ (الْمَوْاْدَةِ)، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ (الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ) فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلٍ: (مَؤْعِدُكَ يَوْمُ الْجُمْعَةِ، وَمَوْعِدُكَ مَوْضِعُ كَذَا)، وَالْفَصِيحُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالُ: (وَاعْدُنَاهُ).<sup>(194)</sup>

وَكَانَ الْأَوَّلَى بِأَبِي جَعْفَرٍ فِي دِفَاعِهِ السَّابِقِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْفُرَانِيَّةِ وَانْتِصَارِهِ لَهَا أَنْ يُلْجَأَ إِلَى مِعْيَارِ (السَّمَاعِ) أَوْ يُشَيرَ إِلَيْهِ؛ لَا أَنْ يَكْتُفِي بِالْحُجَّاجِ وَالْبَرَاهِينِ الْلُّغُوِيَّةِ؛ وَهُوَ مَا فَعَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الْقِرَاءَةِ إِذْ يَقُولُ: "قَرَا الْجُمْهُورُ: (وَاعْدَنَا)، وَقَرَا أَبُو عَمْرُو: (وَعَدْنَا) بِغَيْرِ الْفِ، وَقَدْ رَجَحَ أَبُو عُبَيْدٍ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَا: (وَعَدْنَا) بِغَيْرِ الْفِ، وَانْكَرَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَا: (وَاعْدَنَا) بِالْأَلْفِ، وَوَاقِفُهُ عَلَى مَعْنَى مَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَمَكَّيُّ، وَلَا وَجَهَ لِتَرْجِيحِ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا مُتَوَاتِرٌ، فَهُمَا فِي الصِّحَّةِ عَلَى حَدٍ سَوَاءٍ. وَأَكْثَرُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالْأَلْفِ".<sup>(195)</sup>

- تَغْلِيْطُهُ مَنْ انْكَرَ قِرَاءَةَ التَّخْفِيفِ (فَعَدَلَكَ): (الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ) [الإنفطار/ 7]:

قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: بِغَيْرِ الْمَدِ: (وَاعْدَنَا)، وَقَرَا (أَبُو عَمْرُو بْنُ الْعَلاءِ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْئَةً): (وَعَدْنَا). [يُنْظَرُ، ابْنُ مُجَاهِدٍ: كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ 154، وَأَبُو حَيَّانٍ: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ 1/ 199].

أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 1/ 223.

(193) يُنْظَرُ، أَبُو حَيَّانٍ: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ 1/ 199.

أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 1/ 224.

(195) أبو حيّان: البحُرُ المُجِيْطُ 1/ 199.

ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ الْقِرَاءَتَيْنِ الْقُرَانِيَّتَيْنِ وَرَدَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ) [الأنفطار/7]؛<sup>(196)</sup> ثُمَّ ذَكَرَ رَأْيَ الْفَرَاءِ فِي احْتِيَارِهِ لِقِرَاءَةِ التَّضْعِيفِ: (فَعَدَّلَكَ)، وَرَدَهُ لِقِرَاءَةِ النَّحْفِيفِ: (فَعَدَّلَكَ)، رَغْمَ كُونِهَا قِرَاءَةً الْكُوفِيَّيْنِ أَصْحَابِهِ، مُوضِّحًا السَّبَبَ الَّذِي دَفَعَهُ لِذَلِكَ فَيَقُولُ: قِرَاءَةُ أَهْلِ الْخَرْمَيْنِ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ: (فَعَدَّلَكَ)، وَقَرَأُ الْكُوفِيُّوْنَ: (فَعَدَّلَكَ) مُحْفَقًا، وَاسْتَبَعَهَا الْفَرَاءُ - وَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَةً أَصْحَابِهِ - لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: (عَدَّلْنَا إِلَى كَذَا وَصَرَفْتُهُ إِلَيْهِ)، وَلَا يَكُادُ يُقَالُ: (عَدَّلْنَا فِي كَذَا وَلَا صَرَفْتُهُ).<sup>(197)</sup>

وَيَرِدُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى كَلَامِ الْفَرَاءِ السَّابِقِ وَاصِفًا إِيَاهُ بِالْغَاطِ مُسْتَخْدِمًا كَعَادِتِهِ- حِجَاجَهُ النَّحْوِيِّ؛ فَيُوضَّحُ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِ (فِي) قَدْ تَعْلَقَ بِالْفِعْلِ: (رَكِبَكَ) لَا بِالْفِعْلِ (فَعَدَّلَكَ) كَمَا وَهُمُ الْفَرَاءُ،<sup>(198)</sup> يَقُولُ: "وَهَذَا غَاطٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ تَامٌ عِنْدَ (فَعَدَّلَكَ)، وَ(فِي) مُتَعَلِّفَةٍ بِ(رَكِبَكَ) لَا بِ(عَدَّلَكَ)؛ فَيَكُونُ كَمَا قَالَ. وَمَعْنَى (عَدَّلَكَ) فِي الْلُّغَةِ: خَلَقَكَ مُعْنِدًا لَا تَزِيدُ رِجْلٌ عَلَى رِجْلٍ، وَكَذَا سَائِرُ خَلْقَكَ، وَقَدْ يَكُونُ (عَدَّلَكَ) تَكْثِيرًا؛ فَيَكُونُ وَاحِدًا، كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّبَعِيِّ:

وَعَدَلْنَا مِثْلَ بَدْرٍ فَاعْتَدَلْ

أَيْ : قَاتَنَا مِنْهُمْ مِثْلَ مَنْ قَاتَلُوا مِنَا".<sup>(199)</sup>

- تَغْيِطُهُ مِنْ أَنْكَرْ قِرَاءَةَ الْإِفْرَادِ (الرَّيْحَ): (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ) [الحجر/22]:

تَنَاؤلُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ قِرَاءَةَ الْإِفْرَادِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ) [الحجر/22] مُوضِّحًا أَصْحَابِهَا،<sup>(200)</sup> ثُمَّ عَقَبَ بِتَلْحِينِ أَبِي حَاتِمِ السِّجْسَنَيِّ لَهَا وَحْجَتِهِ فِي ذَلِكَ، فَيَقُولُ: "وَقَرَأَ طَحَّةً وَيَحْيَى بْنَ وَثَابِ وَالْأَعْمَشَ وَحَمْزَةً: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ)، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ لَحْنٌ لِأَنَّ (الرَّيْحَ) وَاحِدَةٌ فَلَا تُتَعَثِّثُ بِجَمِيعِ

قِرَاءَةِ التَّضْعِيفِ: (فَعَدَّلَكَ) قِرَاءَةُ (ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَأَبِي عَمِّرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ)، وَقِرَاءَةُ النَّحْفِيفِ: (فَعَدَّلَكَ) هِيَ قِرَاءَةُ (عَاصِمٍ، وَحَمْزَةً، وَالْكِسَانِيِّ). [يُنْظَرُ، ابْنُ مُجَاهِدٍ: كِتَابُ السَّبَعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ 674].

أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 5/168.

(198) نصُّ كَلَامِ الْفَرَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ: "وَمِنْ قَرَأَ: (فَعَدَّلَكَ) مُسْتَدِّدًا، فَإِنَّهُ أَرَادَ سَوَالَةً أَعْلَمُ: جَعَلَكَ مُعْنِدًا مُعَدَّلَ الْخُلُقِ، وَهُوَ أَعْبَبُ الْوَجْهَيْنِ إِلَيْهِ، وَأَجَوْدُهُمَا فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكِبَكَ)، فَتَجْعَلُ -(فِي)- لِلتَّرْكِيبِ أَفْوَى فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ (فِي) لِلْعَدْلِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (عَدَّلْنَا إِلَى كَذَا وَكَذَا، وَصَرَفْنَا إِلَى كَذَا وَكَذَا)، أَجَوْدُ مَنْ أَنْ تَقُولُ: (عَدَّلْنَا فِيهِ، وَصَرَفْنَا فِيهِ)". [الْفَرَاءُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ 3/244].

أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 5/169.

(200) قِرَاءَةُ الْإِفْرَادِ (الرَّيْحَ) هِيَ قِرَاءَةُ (حَمْزَةِ الرَّيْئَاتِ). أَمَّا قِرَاءَةُ الْجَمِيعِ (الرَّيْحَ) فَهِيَ قِرَاءَةُ (عَاصِمٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَأَبِي عَمِّرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَالْكِسَانِيِّ). [يُنْظَرُ، ابْنُ مُجَاهِدٍ: كِتَابُ السَّبَعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ 173].

قال أبو حاتم: يقبح أن يقال: (الريح لواقع)، قال: وأما قوله: (اليمين الفاجحة تدع الدار بالآخر)؛ فإنما يعنيون بـ(الدار): البلد، كما قال الله -عز وتعالى-: (فاصبحوا في دارهم جاثين) [الأعراف: 78].<sup>(201)</sup>

ثم يعلق أبو جعفر على تلخيص أبي حاتم لقراءة الأفراد بتعليله إياه وأسماء رأيه فيها بـ(الغلط البين)، معتقداً رأيه بكلام لطائف من النحاة في استعمال اللفظة ذاتها فيقول: "وقال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم في قبح هذا غلط بين، وقد قال الله -جل وعز-: (والمملوك على أرجائهما) [الحاقة: 17] يعني: الملائكة، لا احتلاف بين أهل العلم في ذلك، وكذا: (الريح) بمعنى (الرياح)، وقال سيبويه: وأما الفعل فامثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء. وحكي القراء في مثل هذا: (جاءت الريح من كل مكان)؛ يعني: (الرياح). والملاحظ في رد أبي جعفر السابق ذا به الحيث على الحاجة اللغوي، وتحاهله مسألة صحة الإسناد (السمع) في القراءة، فقراءة الأفراد قراءة ثابتة راسخة عن إمام ثبت، هو (حمزة الزياث)؛ فضلاً عن قرأ بها من غير السبعة".<sup>(202)</sup>

#### ج- تعليله زعم إجماع القراء على قراءة واحدة في الآية الكريمة:

- تعليله زعم القراء الأجماع على قراءة (الياء): (لا يحل لك النساء من بعد) [الأحزاب: 52]:

نبداً أولاً بعرض كلام القراء في الآية السابقة الذي زعم فيه: إجماعاً من القراء على قراءة التذكير بـ(الياء)، ثم يوحده المعنى على ذلك فيجعل التحرير شاملًا كل ما يتعلق بالنساء، فيقول: "وقد اجتمع القراء على: (لا يحل لك شيء من النساء)، وذلك أن المعنى: (لا يحل لك شيء من النساء)، فذلك اختيار تذكير الفعل، ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجواد في العربية، وـ(الناء) جائزة لظهور النساء بغير (من)".<sup>(203)</sup> ويعقب أبو جعفر على كلام القراء السابق فيعلل زعمه إجماع القراء على قراءة التذكير فيها، ويوضح أن أبي عمرو بن العلاء قرأها بـ(الناء)، فيقول: "قال القراء: اجتمع القراء على القراءة بـ(الياء): (لا يحل لك)، وزعم أنه لو كان لجميع النساء لكان بـ(الناء) أجواد. وقال أبو جعفر: وهذا غلط بين، وكيف يقال: اجتمع القراء على (الياء)، وقد قرأ أبو عمرو بـ(الناء) بلا احتلاف عنه، وإذا كان لجماعة النساء كان بـ(الياء) جائزًا حسناً. وسمعت علياً بن سليمان يقول: سمعت محمدًا بن يزيد يقول: من قرأ: (لا تحل لك النساء) قدرة"

(201) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 2/379.

(202) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 2/379.

(203) ؛ وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، (لا تحل)؛ هي قراءة الجمهر، أما قراءة التأنيث بـ(الناء): (لا يحل) (قراءة التذكير بـ(الياء)): وروى القطبي عن محبوب عن أبي عمرو: (لا يحل) بـ(الياء). [يُنظر، ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات ص/ 523].

(204) معاني القرآن 2/346.

بمعنى: جماعة النساء، ومن قرأ بـ(الباء) قدرة بمعنى: جميع النساء. والقراء يقدرون إذا كان بـ(الباء): لا يحل لك شيء من النساء، فحمل التكير على هذا.<sup>(205)</sup> والملاحظ أن أبا جعفر ذكر أن قراءة أبي عمرو روين عن بلا اختلاف؛ مع أنه قد صحت عنه أيضاً -رواية أخرى بـ(الباء)-، كما ذكر ابن مجاهد.<sup>(206)</sup>

**ثالثاً: مظاهر تغليط النحاة:** (تغليط نحاة بعينهم، أو دون تخصيص، أو تغليط نسبة):  
**تغليط النحاة بعضهم بعضاً مظاهر واضح من مظاهر الدرس اللغوي، وهي مسألة يمكن عدها من قبيل صراع الأقران حيناً، أو اختلاف المذهب النحوي أحياناً، ومرجعها عدم اتفاقهم في التوجيهات والتؤوليات.** وقد بدأت الظاهرة بـ(الردو النحوية)، التي ما لبثت أن اشاعت في مرحلة لاحقة لتصل إلى مرحلة (الاعتراضات)، التي أصبحت معلماً من معالم الدرس اللغوي. ويمكن تحديد موقف أبي جعفر من هذا المظاهر على النحو التالي:

- **تغليط أبي جعفر النحاس لنحاة بعينهم:**

- **تغليطه (الكسائي) في صرفه كلمة مصر وهي علم معرفة:** (اهبطوا مصر)[البقرة/61]:

تناول أبو جعفر النحاس الآراء النحوية التي ذكرت في تصرف كلمة مصر وعدم صرفها، في معرض ذكره لقوله تعالى: (اهبطوا مصر فإن لكم ما سألكم) [البقرة/61]، فذهب إلى القول بأنها هنا نكرة مصرية، وأنها هنا ليست (مصر) البلد العالم المعروف، ثم عرض رأياً نسبة للكسائي يحيى فيه أن تكون هي (مصر) المعروفة مصرية مغيطاً إياها في ذلك، يقول أبو جعفر: **وقال الكسائي: يجوز أن تصرف مصر** وهي معرفة لحقيقةها، يريد أنها مثل (هند/ هند). وهذا خطأ على قول الخليل وسيسيويه والقراء. وقال الكسائي: **يجوز أن تصرف مصر وهي معرفة لأن العرب تصرف كل ما لا يصرف في الكلام إلا (أفعى مثل).**<sup>(207)</sup>

وقد ذهب القراء إلى عدم جواز صرف كلمة مصر إذا كانت علمًا معرفة، ويجعل (الألف) فيها اللون، يقول معلقاً على الآية السابقة: **وقوله: (اهبطوا مصر) كتب بـ(الألف)، وأسماء البلدان لا تصرف حفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا حفت منها شيء جرى - أي: انتصرت - إذا كان على ثلاثة آخر. وأوسطها ساكن، مثل: (دعا، وهندي).** وإنما انتصرت إذا سمى بها النساء؛ لأنها تردد وتكثر بها السمية.

أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/3. 322. (205)

قراءة أبي عمرو بن العلاء: (لا تحل)، وروى القطبي عن محبوب عن أبي عمرو بن العلاء: (لا يحل) بـ(الباء). [ينظر، ابن مجاهد: كتاب السبع في القراءات ص/ 523]. (206)

أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/1. 232. (207)

فَتَخِفَّ لِكُثْرَتِهَا، وَأَسْمَاءُ الْبَلْدَانِ لَا تَكَادُ تَعُودُ. فَإِنْ شِئْتَ جَعْلَتِ (الْأَلْفَ) الَّتِي فِي (مِصْرًا) أَلْفًا يُوقَفُ عَلَيْها، فَإِذَا وَصَلْتَ لَمْ تُتَوَّنْ فِيهَا، كَمَا كَتَبُوا (سَلَاسِلًا، وَقَوَارِيرًا) بِ(الْأَلْفِ)، وَأَكْثَرُ الْقَرَاءَ عَلَى تَرْكِ الْإِجْرَاءِ -أَيْ: التَّصْرِيفِ- فِيهِمَا. وَإِنْ شِئْتَ جَعْلَتِ (مِصْرَ) غَيْرَ الْمِصْرِ -أَيْ: الْبَلْدَ- الَّتِي تُعْرَفُ، يُرِيدُ: (اَهْبَطُوا مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ)، فَإِنْ الدِّي سَأَلْتُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَمْصَارِ. وَالْوِجْهُ الْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لِأَنَّهَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: (208) (اَهْبَطُوا مِصْرَ) بِغَيْرِ الْأَلْفِ". (209)

وَالْحَقُّ أَنَّ كَلِمَةَ (مِصْر) قَدْ وَرَدَتْ فِي أَرْبَعَةِ مِوَاضِعٍ بِالْقُرْآنِ مَمْتُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ، وَهِيَ مِوَاضِعٌ مَقْطُوعَةٌ فِيهَا بِعِلْمِيَّتِهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأ لِقَوْمَكُمَا مِصْرَ بِيُونَاتِ) [يُونَس/87]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ) [يُوسُف/21]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (أَذْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) [يُوسُف/99]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالَ يَا قَوْمَ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) [الزُّخْرُف/51]. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ مِوَاضِعٍ لَا شَكَّ أَنَّ الْمَفْصُودَ بِ(مِصْر) فِيهَا: الْبَلْدُ الْمَعْرُوفُ. وَجَاءَتْ كَلِمَةُ (مِصْر) مَصْرُوفَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بِالْقُرْآنِ، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (اَهْبَطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ) [الْبَقْرَة/61]، وَهَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ مَقْطُوعٍ فِيهِ بِعِلْمِيَّةِ (مِصْر)؛ إِذَا الرَّاجِحُ أَنَّ الْمَفْصُودَ: (أَيْ مِصْرٌ مِنَ الْأَمْصَارِ)؛ لَا الْبَلْدُ الْمَعْرُوفُ (مِصْر) الَّتِي حَرَجُوا مِنْهُ فَارِينَ.

- **تَغْلِيْطُهُ (الرَّجَّاج)** فِي نَصْبِهِ (وَإِذْ) بِالْفِعْلِ (آتَيْنَا): (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانَ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعْظِهِ) [لُقْمَان/13]:

ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ رَأِيَا لِأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ فِي إِعْرَابِ الظَّرْفِ الرَّمَانِيِّ (وَإِذْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانَ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعْظِهِ) [لُقْمَان/13]، يَقُولُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي مَعَانِيهِ: "مَوْضِعُ (إِذْ) نَصْبٌ بِقَوْلِهِ: (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ) [لُقْمَان/12]، أَيْ: وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ إِذْ قَالَ...؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَوْعِظَةُ حِكْمَةً". (210) فَالظَّرْفُ الرَّمَانِيُّ (إِذْ) مَنْصُوبٌ عِنْدَ الرَّجَّاجِ بِالْفِعْلِ السَّابِقِ عَلَيْهِ (آتَيْنَا) بِالْأَيْدِيَ السَّابِقَةِ؛ فَقَوْلُهُ وَاعِظًا ابْنَهُ هُوَ تَفْصِيلٌ لِحُكْمٍ مُجْمَلٍ سَابِقٍ هُوَ (إِتَيْأَهُ الْحِكْمَةَ).

وَقَدْ غَلَطَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ الرَّأِيِّ السَّابِقِ لِأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ فِي إِعْمَالِهِ الْفِعْلِ (آتَيْنَا) فِي الظَّرْفِ (وَإِذْ)؛ مُعِلِّلًا ذَلِكَ بِوُجُودِ حَرْفِ (الْوَاوِ) مَانِعًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ، مُفْضِلاً تَقْدِيرَ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ نَاصِبٍ لَهُ بَعْدَ (الْوَاوِ) عَلَى نَحْوِ: (وَإِذْكُرْ إِذْ قَالَ لُقْمَانَ...)، فَيَقُولُ: "(إِذْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمَعْنَى: (وَإِذْكُرْ)، وَحَكَى أَبُو إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ (إِذْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِ(آتَيْنَا)، وَأَنَّ الْمَعْنَى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ إِذْ قَالَ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَحَسَبْهُ غَلَطًا؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ (وَأَوْا) تَمَنَّعُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسًا لِأَنَّ اسْمَ (لُقْمَانَ) مَذْكُورٌ بَعْدَ

قِرَاءَةِ الْجُمَهُورِ: (مِصْرًا) بِالْتَّوْيِنِ، وَقَرَا (الْأَعْمَشُ): (اَهْبَطُوا مِصْرَ) بِغَيْرِ تَوْيِنِ. [يُنْظُرُ، ابْنُ حَالَوِيَّهُ: مُحْتَصَرٌ فِي شَوَّادَ الْقُرْآنِ] (208) ص/14.]

(209) معاني القرآن 1/42-43.

(210) الرَّجَّاجُ: معاني القرآن 4/196.

(قال):<sup>(211)</sup> وَالْحَقُّ أَنَّ مَا قَالَهُ أَبُو جَعْفَرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ الصَّوَابُ، وَأَنَّ مَا قَالَ بِهِ الرَّجَاجُ كَلَامٌ جَانِبَهُ فِيهِ الصَّوَابُ. وَهُوَ مَا قَالَ بِهِ –أيضاً– صَاحِبُ مُشْكِلٍ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ.<sup>(212)</sup>

- **تَغْلِيْطُهُ (أَبَا حَاتِمِ السِّجِنَاتِيِّ) فِي اشْتِعَاقِهِ الْمَصْدَرِ (دَأْبًا) بِالْفَتْحِ مِنَ الْفِعْلِ (دَئِبَ):**

ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ رَأِيًّا مَنْسُوبًا لِأَبِي حَاتِمِ السِّجِنَاتِيِّ يَقُولُ فِيهِ: قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَسَمِعْتُ يَعْقُوبَ يَذَكُّرُ: (كَدَأْبٌ) بِعَنْهُ الْهَمْزَةُ، وَقَالَ لِي وَأَنَا غُلَيمٌ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَجُوزُ (كَدَأْبٌ)؟ فَقُلْتُ: أَظُنُّهُ مِنْ: (دَئِبٌ يَذَكُّرُ دَأْبًا). فَقَبِيلَ ذَلِكَ مِنِّي، وَتَعَجَّبَ مِنْ جَوَدَةِ تَعْدِيرِي عَلَى صِغَرِيِّي، وَلَا أَدْرِي أَيْقَالَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ قَالَ أَبُو جَعْفَرِ: هَذَا الْفَوْلُ حَطَّاً، لَا يُقَالُ الْبَتَّةُ: (دَئِبَ)، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (دَأْبٌ يَذَكُّرُ دُؤُوبًا وَدَأْبًا)، هَكَذَا حَكَى النَّحْوِيُّونَ، وَمِنْهُمُ الْقُرَاءُ، حَكَى فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ، كَمَا قَالَ:

**كَدَأِبٌ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا  
وَجَارِتَهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسِلِ**

فَأَمَّا (الدَّأْبُ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا يُقَالُ: (شَعْرٌ، وَشَعْرٌ)، وَ(نَهْرٌ، وَنَهْرٌ)، لِأَنَّ فِيهِ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ.<sup>(213)</sup> وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرِ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ فِي مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَالَّتَّرَّعُونَ سَيْعَ سِينَيَّ دَأْبًا) [يوسف/47]، (دَأْبًا) مَصْدَرٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (الْتَّرَّعُونَ): تَذَأْبُونَ، وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ عَنْ يَعْقُوبَ: (دَأْبًا) بِتَحْرِيكِ (الْهَمْزَةِ)، وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ،<sup>(214)</sup> وَفِيهِ قَوْلٌ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ مِنْ: (دَئِبَ). قَالَ أَبُو جَعْفَرِ: وَلَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْلُّغَةِ إِلَّا: (دَأْبٌ). وَالْقَوْلُ الْأَخْرَ: أَنَّهُ حُرَّكٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ.<sup>(215)</sup>

وَمَذَهَبُ أَبِي جَعْفَرِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمَصْدَرَ (دَأْبٌ) فِعْلَهُ: (دَأْبٌ)، وَهُوَ يُغَلِّطُ رَأِيَّ أَبِي حَاتِمٍ الَّذِي يَرَى أَنَّ فِعْلَهُ هُوَ (دَئِبٌ)، مُسْتَدِلاً بِأَنَّ أَهْلَ الْلُّغَةِ لَا يُعْرِفُونَ إِلَّا الْفِعْلَ (دَأْبٌ)، وَمَا قَالَهُ أَبُو جَعْفَرِ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ قَوْلُ: (الرَّجَاجُ، وَابْنُ دُرْيَدٍ، وَأَبِي مَنْصُورِ الْأَزْهَرِيِّ، وَابْنُ فَارِسٍ، وَالْجَوَهْرِيِّ، وَابْنُ مَنْظُورٍ). يَقُولُ صَاحِبُ الْلِّسَانِ: "الدَّأْبُ": الْعَادَةُ وَالْمُلَازَمَةُ. يُقَالُ: (مَا رَأَى ذَلِكَ دِيَنَكَ، وَدَأْبَكَ، وَدِيَدَنَكَ، وَدِيَبُونَكَ)؛ كُلُّهُ مِنَ الْعَادَةِ. وَ(دَأْبٌ فُلَانٌ فِي عَمَلِهِ): أَيْ: جَدٌ وَتَعَبٌ، (يَذَكُّرُ / دَأْبًا / وَدَأْبًا / وَدُؤُوبًا)، فَهُوَ (دَئِبٌ).<sup>(216)</sup>

<sup>(211)</sup> أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 3/284.

<sup>(212)</sup> يُنْظَرُ، مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيُّ / ت 437هـ): مُشْكِلٍ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 2/565، تَحْقِيقُ: حَاتِمٌ صَالِحٌ (الضَّامِنُ، مُؤْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، بَيْرُوْثُ، 1405هـ-1984م).

<sup>(213)</sup> أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 1/359.

<sup>(214)</sup> قِرَاءَةُ (دَأْبٌ) بِالْسُّكِينِ: هِيَ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ السَّبُعَةِ، أَمَّا قِرَاءَةُ (دَأْبٌ) بِالتَّحْرِيكِ: فَهُوَ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ (عَنْهُ شَكِينَةُ الْهَمْزَةِ). [يُنْظَرُ، ابْنُ مُجَاهِدٍ: كِتَابُ السَّبُعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ 349].

<sup>(215)</sup> أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 2/332.

<sup>(216)</sup> ابْنُ مَنْظُورٍ: لِسَانُ الْعَرَبِ (مَادَّةُ: دَأْبٌ).

- **تَغْلِيْطُهُ (الْفَرَاءُ / وَأَبَا عُبَيْدَةَ) فِي رَفِعِهِمَا كَلِمَةً: (أُمَّةٌ) بِ (سَوَاءٍ): فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَيْسُوا سَوَاءٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ) [آل عمران/113]:**

نَالَ الْفَرَاءُ حَظًّا وَافِرًا مِنْ تَغْلِيْطَاتِ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ فِي كِتَابِهِ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ؛ إِذْ إِنَّهُ كَانَ أَكْثَرُ الْحَشَاءِ تَقْلِلاً عَنْهُ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ تَوْجِيهِ إِعْرَابِيِّ الْكَلِمَةِ (أُمَّةٌ) مَنْسُوبًا لِلْفَرَاءِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْمُتَشَّى؛ حَيْثُ زَعَمَا فِيهِ إِعْمَالُ كَلِمَةِ (سَوَاءٌ) فِي (أُمَّةٌ) بِالرَّفْعِ. مُغَلِّطًا إِيَّاهُمَا فِي زَعْمِهِمَا السَّابِقِ وَاصِفًا إِيَّاهُ بِ(الْغَلْطِ) مَرَّةً وَبِ(الْخَطَا) أُخْرَى. يَقُولُ فِي ذَلِكَ: "لَيْسُوا سَوَاءٌ": ثُمَّ الْكَلَامُ. (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ): ابْتِدَاءٌ؛ إِلَّا أَنَّ لِلْفَرَاءِ فِيهِ قَوْلًا رَعَمَ أَنَّهُ يَرْفَعُ (أُمَّةٌ) بِ(سَوَاءٍ)، وَتَقْدِيرُهُ: (لَيْسَ شَتَّوِي أُمَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَائِمَةً يَتَلَوَّنُ آيَاتِ اللَّهِ وَأُمَّةٌ كَافِرَةٌ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا الْقَوْلُ حَطَّا مِنْ جِهَاتٍ: إِحْدَاهَا: أَنَّهُ يَرْفَعُ (أُمَّةٌ) بِ(سَوَاءٍ) فَلَا يَعُودُ عَلَى اسْمِ لَيْسَ شَيْءٌ يَرْفَعُ بِمَا لَيْسَ جَارِيًّا عَلَى الْفِعْلِ وَيُضْمِرُ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْكَافِرِينَ فَلَيْسَ لِضَمَارِ هَذَا وَجْهٌ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيُّثُ)، وَهَذَا غَلطٌ، لِإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، وَ(أَكْلُونِي الْبَرَاغِيُّثُ). لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُنَّ ذِكْرٌ".<sup>(217)</sup>

وَنَصُّ كَلَامِ الْفَرَاءِ فِي الْأُبْيَةِ السَّابِقَةِ: "وَقَوْلُهُ: (لَيْسُوا سَوَاءٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ): ذَكَرَ (أُمَّةٌ) وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَهَا أُخْرَى، وَالْكَلَامُ مَبْنِيٌ عَلَى أُخْرَى تُرَادُ؛ لِأَنَّ (سَوَاءٌ) لَا بُدَّ لَهَا مِنْ اثْتَيْنِ فَمَا زَادَ. وَرَفْعُ (أُمَّةٌ) عَلَى وَجْهِيْنَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ تَكُرُهُ أَيْ: تُرْجِعُهُ-عَلَى (سَوَاءٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا شَتَّوِي أُمَّةٌ صَالِحَةٌ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ)".<sup>(218)</sup> وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَرَاءُ فِي حَدِيثِهِ الْوَجْهِ الثَّانِي لِرْفَعِ (أُمَّةٌ)؛ إِيمَاءً مِنْهُ إِلَى الْوَجْهِ الشَّائِعِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُعْرِبِينَ؛ وَهِيَ أَنَّهَا (مُبْتَدَأ) مُؤَحَّرٌ، خَبَرٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مُتَعْلِقٍ شِبْهِ الْجُمْلَةِ (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ).

وَالْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا جُمْهُورِ الْمُعْرِبِينَ، يَقُولُ صَاحِبُ الْمُشْكِلِ: "قَوْلُهُ: (لَيْسُوا سَوَاءٌ)؛ اسْمُ (لَيْسَ) فِيهَا، وَ(سَوَاءٌ) خَبَرُهَا، أَيْ: (لَيْسَ الْمُؤْمِنُونَ وَالْفَاسِقُونَ الْمُنْقَدَمُ ذِكْرُهُمْ سَوَاءٌ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ): ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ رَفْعَ (أُمَّةٌ) بِ(سَوَاءٌ) فَلَا يَعُودُ عَلَى اسْمِ (لَيْسَ) مِنْ خَبَرِهِ شَيْءٌ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ مَعْ قُبْحِ عَمَلِ (سَوَاءٌ)؛ لِإِنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ مَعَ أَنَّهُ يُضْمِرُ فِي (لَيْسَ) مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْكَافِرِينَ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: (أُمَّةٌ) اسْمُ (لَيْسَ)، وَ(سَوَاءٌ) خَبَرُهَا، وَأَتَى الضَّمِيرُ فِي (لَيْسَ) عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيُّثُ). وَهَذَا بَعِيدٌ لِأَنَّ الْمُذْكُورِينَ قَدْ تَقَدَّمُوا قَبْلَ (لَيْسَ) وَلَمْ يَتَقَدَّمْ فِي (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيُّثُ). شَيْءٌ فَلَيْسَ هَذَا مِثْلُهُ".<sup>(219)</sup>

(217) أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 1/401.

(218) الْفَرَاءُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ 1/230.

(219) مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 1/170.

- ومن أمثلة تغليط أبي جعفر النحاس لـ(القراء) أيضاً:

تغليطه في جواز كسر (النون) في (إنا) في قوله تعالى: (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون [البقرة/156]: حيث قال أبو جعفر: "الذين إذا أصابتهم مصيبة: نَعْثُلِ (الصَّابِرِينَ). (قالوا إنا لله): قال الكسائي: إن شئت كسرت (الألف) لاستعمالها وكترتها، وقال القراء: وإنما كسرت (النون) في (إنا لله) لكثر استعمالهم إياها. قال أبو جعفر: أما قول القراء فغالط قبيح؛ لأن (النون) لا تكسر ولا يكون ما قبل (الألف) أبداً مكسوراً ولا مضموماً. وأما قول الكسائي: فيجوز على أنه يريد أن (الألف) ممالة إلى الكسرة، وأما على أن تكسر فمحال؛ لأن (الألف) لا تحرك الباء وإنما أميلت (الألف) في (إنا لله) لكسرة (اللام) في (الله)، ولو قلت: (إنا لزید شاکرون)، لم يجز إمالة (الألف) لأنها في حرف آخر، وجاز ذلك في (إنا لله) لأنه لما كثر صار الشيتان بمثابة شيء واحد".<sup>(220)</sup>

وتغليطه إياه - أيضاً - في توجيهه قراءة النصب: (ذا مسغبة)<sup>(221)</sup> على أنها صفة مقدمة لكلمة (يتيمًا)، يقول: "رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ وَأَبِي رَجَاءِ أَهْمَا قَرَا: (وَأَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةً) [البلد/17]: قال القراء - وإن كان لم يذكر من قرأ (ذا مسغبة) -: هو صفة (يتيمًا)، أي: (يتيمًا ذَا مَسْغَبَةً). قال أبو جعفر: والغالط في هذا بين جدًا، لأنَّه لا يجوز أن تتقدم الصفة قبل الموصوف، ولست أدرى كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب المعاني)!؟ ولكن يكون (ذا مسغبة) منصوباً بـ(أطعم) وـ(يتيمًا) بدلاً منه".<sup>(222)</sup>

- تغليطه (الأخفش) في بنائه كملمة: (يَوْمٌ) في قوله تعالى: (أَلَا يَظْنُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ، لِيَوْمٍ عَظِيمٍ، يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [المطففين: 4-6]:

ذكر أبو جعفر النحاس كلاماً تسبه للأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) وافق فيه رأي القراء والkovfien في بنائهم كملمة (يَوْمٌ) وعدم إعرابها في آية (المطففين) السابقة؛ مغلطاً إياهما في ذلك معللاً رفضه فيقول: في نصب (يَوْمٌ) أقول: يكون التقدير: (المبعوثون يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)، وقال الأخفش سعيد: هو مثل قوله: (الآن)،<sup>(223)</sup> وجعله القراء مبنياً. قال أبو جعفر: وذلك غالط أن يبني مع الفعل المستقبل، ويجوز في العربية خصمه على البدل، ورفعه بإضمار مبنياً، وهذا ما فيه من الإعراب".<sup>(224)</sup> بمعنى أن أبو جعفر

أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/1 272-273. (220)

قراءة (ذى مسغبة) بالأجر: هي قراءة الجمهور، أما قراءة النصب (ذا مسغبة): فهي قراءة: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، [بنظر، البنآ: إتحاف فضلاء البشر 2/ 611، وابن حلوى: مختصر في شواذ القرآن ص/174].<sup>(221)</sup>

أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/5 232-233. (222)

ينظر نص كلام الأخفش الأوسط في الآية: كتاب معاني القرآن/2 [572].<sup>(223)</sup>

أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/5 175-176.<sup>(224)</sup>

يُحِبُّ إِعْرَابَهُ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ مُوَافِقًا بِذَلِكَ رَأَيَ جُمْهُورٍ نَّحَاةَ الْبَصْرَةِ، مُخَالِفًا رَأَيَ الْكُوفِيَّينَ الْقَائِلِينَ بِبَنَائِهِ، وَوَاقِفُهُمُ الْأَحْقَشُ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ وَاقَ رَأَيُ مَكَّيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَأَيَ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ فِي إِعْرَابِهِ (يَوْمَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعَهُ فِي عَامِلِ النَّصْبِ؛ فَهُوَ عِنْدُهُ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ دَلَّ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ (مَبْعُوثُونَ)، يَقُولُ: "قَوْلُهُ: (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ): (يَوْمَ)؛ نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ دَلَّ عَلَيْهِ (مَبْعُوثُونَ)، أَيْ: (يَبْعَثُونَ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (الْيَوْمِ) عَلَى الْمَوْضِعِ، وَهُوَ مَبْنِيٌ عِنْدَ الْكُوفِيَّينَ عَلَى الْفَتْحِ، وَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَمُعَرَّبٌ مَنْصُوبٌ عِنْدَ الْبَصْرِيَّينَ". (225)

- **تَغْلِيطُهُ (ابن جَرِير الطَّبَرِي)** فِي تَأْوِيلِهِ الْعَطْفِ بِ(الْفَاءِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) (الأعلى/15):

يَنْقُلُ لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ آرَاءَ الْمُفَسِّرِينَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) (الأعلى/15) مُعَلَّطًا بِعَضَّهَا مُرِجَّحًا الْآخَرَ؛ فَيَقُولُ: "رَوَى ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَوْحَدَةً-قَالَ: (فَصَلَّى): أَيْ: فَصَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ. وَقَالَ غَيْرُهُ: (فَصَلَّى): هَاهُنَا (دَعَا). وَالصَّوَابُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بْنِ جَرِيرٍ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: (صَلَّى فَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فِي صَلَاتِهِ بِالْتَّحْمِيدِ وَالْمَحْمِيدِ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا غَلَطٌ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مَا قَبْلَ (الْفَاءِ) بَعْدَهَا، وَهَذَا عَكْسُ مَا قَالَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَالصَّوَابُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ". (226)

وَتَغْلِيطُ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ تَأْوِيلُ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ السَّابِقِ لِلْأَيْةِ الْكَرِيمَةِ مَرْجِعُهُ الْوَظِيفَةُ الدِّلَالِيَّةُ الَّتِي حَصَّ بِهَا النُّحَاةُ اسْتِعْمَالُ حَرْفِ الْعَطْفِ (الْفَاءِ)؛ وَهِيَ دِلَالُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ بِلَا مُهْلَةٍ، يَقُولُ سِيِّبَوَيْهُ:

وَ(الْفَاءِ): تَضُمُ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ، كَمَا فَعَلَتِ (الْوَao)، غَيْرُ أَنَّهَا تَجْعَلُ ذَلِكَ مُتَسَقًا بِعَضُّهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِعَمْرِو فَزِيدَ فَخَالِدًا)، وَ(سَقَطَ الْمَطَرُ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا). وَإِنَّمَا يَقُولُ أَيْ: يَتَبَعُ-أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ". (227) وَهُوَ مَا لَمْ يُلْتَقِثْ إِلَيْهِ الطَّبَرِيُّ فِي اسْتِعْمَالِهِ لِ(الْفَاءِ)، حَيْثُ جَعَلَ الْمَعْنَى: (صَلَّى فَذَكَرَ).

ب- **تَغْلِيطُ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ آرَاءَ النُّحَاةِ (دُونَ تَخْصِيصٍ):**

- **تَغْلِيطُهُ مِنْ أَنْكَرِ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ (مِيَتَةُ)** فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيَتَةً) [الأنعم/145]:

(225) مَكَّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مُشْكُلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 2/806.

(226) أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 5/207.

(227) سِيِّبَوَيْهُ: الْكِتَابُ 4/217.

عَدَّ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْأُولَى السَّابِقَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ تَلْحِينَ بَعْضِ النُّحَاةِ - دُونَ ذِكْرٍ أَوْ تَخْصِيصٍ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ - لِإِحْدَى تِلْكَ الْقِرَاءَاتِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي (مِيَّتَةً)؛ مُغَاطِطاً إِيَّاهُمْ فِي رَدَّهُمْ لِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ مُؤْكِداً عَلَى صِحَّتِهَا سَنَدًا وَقِيَاسًا، فَيَقُولُ: «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: قَالَ لِي نَافِعٌ بْنُ أَبِي نَعِيمٍ مُؤْسِراً: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِيَّتَةً)». وَقَرَأَ: (ابْنُ كَثِيرٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْرَةً): (إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيَّتَةً)؛ وَالْتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُأْكُولَةُ مِيَّتَةً). وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْدَاعِ: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيَّتَةً) بِالرَّفْعِ، أَوْ (دَمَّا) بِالنَّصْبِ، وَيَعْصُمُ الْحَوْبَيْنَ يَقُولُ: هُوَ لَحْنٌ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ مَنْصُوبًا عَلَى مَرْفُوعٍ، وَسَبِيلُ الْمَعْطُوفِ سَبِيلُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالْقِرَاءَةُ جَائِزَةٌ، وَقَدْ صَحَّتْ عَنْ إِمَامٍ،<sup>(228)</sup> عَلَى أَنْ يَكُونَ (أَوْ دَمَّا) مَعْطُوفًا عَلَى (أَنْ)؛ لِأَنَّ «أَنْ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهِيَ اسْمٌ، وَالْتَّقْدِيرُ: (إِلَّا كَوْنُ مِيَّتَةً أَوْ دَمَّا مَسْفُوحًا) نَعْتُ، أَوْ لَحْمَ خَزِيرٍ) عَطْفٌ، وَكَذَا".<sup>(230)</sup>

وَالَّذِي يَبْدُو لِلْبَاحِثِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرِ النَّحَاسِ يُنَافِحُ بِالدَّلِيلِ النَّقْلِيِّ وَالْعُقْلِيِّ عَنِ الْقِرَاءَةِ السَّابِقَةِ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ (مِيَّتَةً)، فَيُثْبِتُ صِحَّتَهَا بِدَايَةً لِأَنَّ أَحَدَ قُرَائِهَا إِمَامٌ مِنَ الْفُرَائِسِ السَّبْعَةِ التِّيقَاتِ، وَهُوَ إِمَامٌ أَهْلُ الشَّامِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَامِرٍ. ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى صِحَّتَهَا -أَيْضًا- بِالْعُقْلِ وَالتَّأْوِيلِ فَيَجْعَلُ الْعَطْفَ صَحِيحًا مَعْنَوِيًّا بِالنَّصْبِ: (أَوْ دَمَّا) وَذَلِكَ بِإِجْرَائِهِ عَلَى مَوْقِعِ الْمُسْتَنْتَنِي بَعْدَ (إِلَّا) الْمُؤْوَلِ مِنْ [أَنْ] + وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (يَكُونُ)[!]؛ لِيُصْبِحَ الْمَعْنَى: (إِلَّا كَوْنُ مِيَّتَةً أَوْ دَمَّا مَسْفُوحًا). وَهَذَا مَا قَالَ بِهِ - أَيْضًا- مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مُؤْيِدًا تَأْوِيلَ أَبِي جَعْفَرِ السَّابِقِ.<sup>(231)</sup>

- **تَغْيِيطُهُ رَأَيِّ مَنْ سَاوَى بَيْنَ دِلَالَةِ كَلْمَةٍ: (أَحَدٍ) فِي سِيَاقِ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ:**

عَدَّ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ بِدَايَةً الْأَرَاءِ الْلُّغُوِيَّةِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي أَصْلِ كَلْمَةِ (أَحَدٍ) فِي مَعْرِضِ تَنَاؤلِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص/1]؛ فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَفْوَالٍ:<sup>(232)</sup> الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا هُوَ: (وَحْدَهُ)، وَأَبْدِلَتِ (الْهَمْرَةُ) مِنَ (الْوَاوِ) الْمُفْتُوحةَ، كَمَا أَبْدِلَتْ فِي قَوْلِهِمْ: (أُمْرَأَةُ أَنَّاءُهُ)، أَصْلُهَا (وَنَاءُهُ)، وَلَمْ يُسْمَعْ إِبْدَالُ (الْهَمْرَةُ) مِنَ (الْوَاوِ) الْمُفْتُوحةِ إِلَّا فِي: (أَحَدٍ، وَأَنَّاءٍ). وَالثَّانِي: أَنَّ أَصْلَ (أَحَدٍ) هُوَ: (وَاحِدٌ)، أَبْدَلُوا مِنَ (الْوَاوِ) (هَمْرَةً)؛ فَاجْتَمَعَتْ هَمْرَاتَنِ فُحِّذَفَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا تَحْفِيقاً. وَالْفُوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ (أَحَدًا) بِمَعْنَى: (أَوْلَى)، لَا إِبْدَالٌ فِيهِ وَلَا تَغْيِيرٌ، كَمَا تَقُولُ: (الْيَوْمُ الْأَحَدُ)، أَيْ: (الْيَوْمُ الْأَوَّلُ)، وَهَذَا مَسْمُوعٌ عَنِ الْعَرَبِ وَمَشْهُورٌ.

; فَوْيِي قِرَاءَةُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي) إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيَّتَةً؛ هِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ. أَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ: ) إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيَّتَةً( قِرَاءَةُ النَّصْبِ<sup>(228)</sup> عَامِرٍ، وَغَيْرِهِ. [يُنْظَرُ، أَبْنُ مُجَاهِدٍ: كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ 272].

يَعْنِي بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَامِرٍ، إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْقِرَاءَاتِ.<sup>(229)</sup>

أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 2/ 103-104. <sup>(230)</sup>

يُنْظَرُ، مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 1/ 276. <sup>(231)</sup>

يُنْظَرُ، أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 5/ 311-310. <sup>(232)</sup>

ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ عَرْضِهِ تَلْكَ الْأَقْوَالَ فِي أَصْلِ كَلِمَةِ: (أَحَدٌ) فَائِدَةً نَسَبَهَا إِلَى بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ حَسْبَ تَغْيِيرِهِ - فِي التَّفَرِيقِ بَيْنَ دِلَالَةَ كَلِمَةِ (أَحَدٌ) وَدِلَالَةَ كَلِمَةِ (وَاحِدٌ)، مُعَلَّطًا إِيَّاهُمْ فِي عَدَمِ تَغْرِيقِهِمْ بَيْنَ دِلَالَةَ كَلِمَةِ: (أَحَدٌ) فِي سِيَاقِ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ، فَيَقُولُ: "وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ فِي (أَحَدٌ) مِنَ الْفَائِدَةِ مَا لَيْسَ فِي (وَاحِدٌ)؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (فُلَانٌ لَا يَقُولُ لَهُ وَاحِدٌ)؛ جَازَ أَنْ يَقُولَ لَهُ اثْنَانٌ وَأَكْثَرُ، فَإِذَا قُلْتَ: (فُلَانٌ لَا يَقُولُ لَهُ أَحَدٌ)؛ نَفَيْتَ الْكُلَّ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا غَلَطٌ، فَلَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ أَنَّ (أَحَدًا) لَا يَكُونُ هَكَذَا - أَيْ بِهَذَا الْمَعْنَى - إِلَّا فِي النَّفْيِ، كَمَا قَالَ:

وَقَفَتْ فِيهَا أَصِيلًا كَيْ أُسَائِلَهَا  
عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ

فَإِذَا كَانَ فِي الْإِيجَابِ وَقَعَ بِمَعْنَى: (وَاحِدٌ) لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ تَقُولُ: (مَرَّ بِنَا أَحَدٌ)، أَيْ: (وَاحِدٌ)، فَكَذَّا: (فُلَانٌ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، أَيْ: (وَاحِدٌ)<sup>(233)</sup>. وَقَدْ تَابَعَ مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى رَأْيِ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ السَّابِقِ فِي التَّفَرِيقِ بَيْنَ دِلَالَةَ (أَحَدٌ) فِي سِيَاقِ النَّفْيِ وَسِيَاقِ الْإِيجَابِ.

ج- تَغْلِيفُهُ نِسْبَةَ رَأْيِ مُعِينٍ إِلَى نَحْوِي مَا فِي مَسَأَلَةِ نَحْوِيَّةِ:

- تَغْلِيفُهُ نِسْبَةَ الْأَحْقَشِ الْأَصْغَرِ رَأْيًا لِ(الْمُبَرِّدِ) بِتَقْدِيرِ مَخْذُوفِ مَنْصُوبِ لِلْفِعْلِ (يَدْعُو) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)[الحج/13]:

يَعْرِضُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ الْأَرَاءَ النَّحْوِيَّةَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي تَوْجِيهِ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ (لَمْنُونْ) وَمُؤْضِعِ (اللَّامِ) فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، فَيَذْكُرُ رَأْيًا لِلْكِسَائِيِّ وَآخَرَ لِلْمُبَرِّدِ، يُعَلَّطُهُمَا الْإِثْنَيْنِ فِيهِمَا، لَكِنَّهُ يَسْتَبِعُ نِسْبَةَ الرَّأْيِ الثَّانِي لِلْمُبَرِّدِ فَيَعْنِي بِهِ اتِّخالًا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ الْأَحْقَشِ الْأَصْغَرِ، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: "(يَدْعُو لَمَنْ ضَرُهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)"؛ قَدْ ذَكَرْنَا فِيهِ أَقْوَالًا: مِنْهَا قَوْلُ الْكِسَائِيِّ: إِنَّ (اللَّامِ) فِي عَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَإِنَّ التَّقْدِيرَ: (يَدْعُو مَنْ لَضَرُهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَلَيْسَ لِ(اللَّامِ) مِنَ التَّصْرِيفِ مَا يُوجِبُ أَنْ يَجُوزَ فِيهَا تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ. وَحَكَى أَنَّا (عَلَيْهِ بْنُ سُلَيْمَانَ) عَنْ (مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ) قَالَ: فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، وَالْمَعْنَى: (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَيْهَا). قَالَ: وَأَحَسْبُ هَذَا الْقَوْلَ غَلَطٌ عَلَى (مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ)؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (اللَّامِ) مُبْتَدَأٌ فَلَا يَجُوزُ تَضْبِطُ (إِلَيْهِ)<sup>(235)</sup>.

وَيَبْدُو مِنْ تَغْلِيفِ أَبِي جَعْفَرِ السَّابِقِ أَنَّهُ يَنْفِي نِسْبَةَ مَا ادْعَاهُ الْأَحْقَشُ الْأَصْغَرُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْمُبَرِّدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْتَضِيهِ لِمِثْلِهِ؛ لِصَعْفَهِ وَقَلْلَةِ الْحُجَّةِ فِيهِ وَمُخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ، وَهُوَ مَا عَبَرَ عَنْهُ النَّحَاسُ

(233) يُنْظَرُ، أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 5/311.

(234) يُنْظَرُ، مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مُشْكِلُ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 2/854.

(235) يُنْظَرُ، أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 3/89.

يُقْوِلُهُ: (لَا مَعْنَى لَهُ)، ثُمَّ يُعْقِبُ بِالرَّأْيِ الصَّحِيفِ الَّذِي يَرْتَضِيهِ وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ رَأْيُ الْمُبَرَّدِ فِي الْمَسَأَةِ، لَكِنْ عَنْ طَرِيقِ رِوَايَةِ لِلْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ (سَعِيدٌ بْنُ مِسْعَدَةَ)، فَيَقُولُ: "وَمَا أَحْسَبُ مَذْهَبَ (مُحَمَّدٌ بْنُ يَزِيدٍ) إِلَّا قَوْلُ (الْأَخْفَشِ سَعِيدِ)، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ عَنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". قَالَ: (يَدْعُونَ): بِمَعْنَى (يَقُولُونَ)، وَ(مَنْ): مُبْتَدِأً وَجَبْرُهُ مَحْدُوفٌ، وَالْمَعْنَى: (يَقُولُ لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَيْهِ)، وَلَوْ كَانَتِ (اللَّامُ) مَكْسُورَةً لَكَانَ الْمَعْنَى: (يَدْعُونَ إِلَى مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ). وَقَالَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ -: (بِإِنَّ رَبِّكَ أَوْحَى لَهُ) [الزلزال: 5] أَيْ: إِلَيْهَا".<sup>(236)</sup>

وَالْقَوْلُ السَّابِقُ الَّذِي ارْتَضَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ وَنَسَبَهُ لِلْمُبَرَّدِ عَنْ طَرِيقِ (الْأَخْفَشِ سَعِيدِ); وَصَفَهُ أَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي تَقْسِيرِهِ بِقَوْلِهِ: (هُوَ فَاسِدُ الْمَعْنَى); مُعْلَلاً لِذَلِكَ بِأَنَّ الْكَافِرَ لَمْ يَعْتَقِدْ قَطُّ أَنَّ الْأُوْثَانَ ضَرُّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا. وَقِيلَ: فِي هَذَا الْقَوْلِ يُكُونُ لَهُ بِسْنًا: مُسْتَأْنَفًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْحُ دُخُولُهُ فِي الْحِكَايَةِ لِأَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَقُولُونَ عَنْ أَصْنَامِهِمْ: (لَبِسْنَ الْمَوْلَى).<sup>(237)</sup> وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَاةُ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ تَأْوِيلَاتٍ كَثِيرَةً يُمْكِنُ الرُّجُوعُ إِلَيْها فِي مَظَاهِرِهَا؛ حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمْ وَضَعَ فِيهَا كِتَابًا مَفْرَداً لِكُثْرَةِ مَا فِيهَا مِنْ نَظَرٍ وَاعْتِراصَاتٍ وَإِشْكَالٍ.<sup>(238)</sup>

**رَابِعًا: مَظَاهِرُ تَغْلِيطِ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ، أَوْ تَغْلِيطِ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَّةِ:**

تَغْلِيطُ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ لِلْمُفَرَّدَةِ الْقُرْآنِيَّةِ أَوِ الْجُمْلَةِ كَانَ أَحَدَ أَهْمَمِ الْمَظَاهِرِ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا كِتَابُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ. وَوَاقِفَهُ فِي الْإِتْجَاهِ تَقْسِيهِ تَغْلِيطُ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ لِلْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَّةِ. وَيُمْكِنُ تَحْدِيدُ مَوْقِفِ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ هَذَا الْمَظَاهِرِ عَلَى النَّحوِ التَّالِي:

أ- تَغْلِيطُ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ لِلْمُفَرَّدَةِ الْقُرْآنِيَّةِ أَوِ الْجُمْلَةِ:

- تَغْلِيطُ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ لِحَبْرِ الْإِسْمِ الْمُؤْصُولِ: (الَّذِينَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدْقِهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) [الحج: 25]:

تَتَأَوَّلُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ الْأَوْجَهُ الْإِعْرَابِيَّةُ الَّتِي ذُكِرَتُ فِي حَبْرِ الْإِسْمِ الْمُؤْصُولِ: (الَّذِينَ) فِي آيَةِ سُورَةِ الْحَجَّ السَّابِقَةِ؛ وَفِيهِ ذَكَرُ النَّحَاةِ أَفْوَالًا ثَلَاثَةً: الْأَوَّلُ: الْحَبْرُ هُوَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ (يَصُدُّونَ)، وَ(الْوَأْوَلُ) مُفْحَمَةُ، وَلَمْ يُعْلِقْ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ سُلْبًا أَوْ إِيجَابًا كَعَادَتِهِ. وَالثَّانِي: الْحَبْرُ مَحْدُوفٌ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ هُلْكُوا). وَقَدْ عَقَبَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى الرَّأْيِ السَّابِقِ بِأَنَّهُ: (أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهَا). ثُمَّ

(236) المَصْدُرُ السَّابِقُ تَقْسِيمُهُ: الصَّحِيفَةُ نَفْسُهَا.

(237) يُنْظَرُ، أَبُو حَيَّانٍ: الْبَلْزُ الْمُجِيَطُ 491/7.

(238) يُنْظَرُ، مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 488/2.

**يُنْقُلُ الرَّأْيُ الثَّالِثُ:** نَاسِبًا إِيَاهُ لِأَبِي إِسْحَاقِ الرَّجَاجِ بِأَنَّ الْخَبَرَ جُمْلَةً: (نُذْفَهُ مِنْ عَذَابِ الْأَيْمِ)، وَعَلَقَ أَبُو جَعْفَرٍ: "وَهَذَا غَلَطٌ، وَلَسْتُ أَعْرِفُ مَا الْوَجْهُ فِيهِ؟ لَأَنَّهُ جَاءَ بِخَبَرٍ (إِنَّ) جَزْمًا، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَوْ كَانَ خَبَارًا لِبَقِيِ الشَّرْطُ بِلَا جَوَابٍ، وَلَا سِيَّمَا وَالْفَعْلُ الَّذِي لِلشَّرْطِ مُسْتَقْبِلٌ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ جَوَابٍ".<sup>(239)</sup>

والحق أنَّ أبا جعفر النَّحاس لم يكن دقِيقاً فيما نسبه لأبي إسحاق الرَّجَاج في حَبِّ الْأَسْمِ الْمُؤْصَلِ (الذِّينَ) في الآية السَّابقة؛ فَمَا وَجَدَهُ الْبَاحِثُ فِي كِتَابِ أَبِي إسحاقٍ غَيْرُ مَا نَقَولُهُ عَلَيْهِ أَبُو جعفر، حَيْثُ قَالَ الرَّجَاج: "وَحَبِّ (إِنَّ) فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَخْذُوفًا، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: (إِنَّ الَّذِينَ هَذِهِ صِفَتُهُمْ هُلْكُوا)." وَجَاءَتْ أَنْ يَكُونَ سَوْهُ الْوِجْهُ-الْحَبِّ: (نُذْفَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: (إِنَّ الْكَافِرِينَ وَالْمُلْحِدِينَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ نُذْقَهُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ).<sup>(240)</sup> فَالرَّجَاجُ ذَكَرَ لِلْحَبِّ وَجْهَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ فِي الْوِجْهِ الثَّانِي أَنْ يَجْعَلْ جُمْلَةَ الْحَبِّ هِيَ جُمْلَةَ جَوابِ الشَّرْطِ -كَمَا زَعَمَ النَّحَاسُ-، وَإِنَّمَا قَدَرَهَا جُمْلَةً مَخْذُوفَةً ذَلِكَ عَلَيْهَا جُمْلَةً جَوابِ الشَّرْطِ.

وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَاجُ حَقِيقَةً أَيَّدَهُ فِيهِ ابْنُ عَاشُورٍ فِي تَقْسِيرِهِ، حَيْثُ قَالَ: "وَحَبَرٌ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا": مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (نُذْفَهُم مِّنْ عَذَابِ الْيَمِّ)، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُتْتِيَةِ: (وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذْفَهُ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ)، وَإِذْ كَانَ الصَّدُّ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَحَادًا بِظُلْمٍ؛ فَإِنَّ جُمْلَةَ: (وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ تَذَبَّلُ لِلْحُمْلَةِ السَّاِقَةَ؛ لِمَا فِي) الشَّرْطَةِ مِنَ الْعُمُومِ".<sup>(241)</sup>

- تَغْيِيْطُهُ التَّوْجِيْهُ الْإِعْرَابِيُّ لِحَمْلَةٍ: (وَهُوَ بِالْأُفْقِ الْأَعْلَى) فِي سِيَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (عَلَمَهُ شَدِيدُ الْقُوَّى، ذُو مَرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفْقِ الْأَعْلَى) [النَّجَم/6، 7]:

قال جمهور المفسرين: (شَدِيدُ الْقُوَى): هو جبريل، وهو مناسب للأوصاف التي بعده، قاله: (ابن عباس، وقتادة، والربيع). وقال الحسن (شَدِيدُ الْقُوَى): هو الله تعالى، وهو بعيد. وقالوا في (ذو مرأة): ذو قوة، وقيل: ذو هيبة حسنة. ولا يتناسب هذا الوصفان إلا مع جبريل عليه السلام. وقالوا في (فاسئي): الصميري، على قول الحسن، وكذا: (وهو بالافق الأعلى) لله تعالى. وعلى قول الجمهور: (فاسئي): أي: جبريل في الجو، وهو بالافق الأعلى. وقال الطبراني والفراء (فاسئي): يعني جبريل، وقوله: (وهو بالافق): يعني محمدًا صلى الله عليه وسلم. وفي هذا التأويل ضعف من الناحية المعنوية واللغوية، نوضّحه في عرضنا للمسألة. (242)

(239) أبو جعفر النّحاسُ: إعراب القرآن / 3. 93.

(240) أبو إسحاق الرَّجَاجُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ / 3. 420.

<sup>1</sup> ابن عاشور (محمد الطاهر بن عاشور / ت 1393هـ): تفسير التحرير والتلويح 239، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م. (241)

(242) **نُنْظَرُ، أَلَوْ حَتَّانٌ: الْحَرْ الْمُحِيطُ** / 491/7.

وقد تناول أبو جعفر النحاس خلاف النحاة في التوجيه الإعرابي لجملة: (وهو بالأفق الأعلى)؛ مبيناً في الوقت ذاته الرأي الصحيح الذي يرتكضيه الحجة من النحاة والمفسرين، ويستقيم معه المعنى، ويقويه الإعراب، فيقول: "الجملة في موضع الحال، أي: (فاستوى عالياً). هذا قول من تحب به الحجة من العلماء، والمعنى عليه، والإعراب يقويه".<sup>(243)</sup>

وناقش بعده ذلك رعم القراء القائل بأن (وهو): ضمير عائد على محمد صلى الله عليه وسلم -معطوف على ضمير الفاعل المستتر في (فاستوى)، يقول القراء: "فاستوى هو وحبريل بالأفق الأعلى لما أسرى به، فأضمر الأسم أي: الضمير في (استوى)، ورد عليه أي: عطف - (هو). وأكثر كلام العرب أن يقولوا: (استوى هو وأبوه)، ولا يكادون يقولون: (استوى وأبواه)، وهو جائز، لأن في الفعل مضمراً. وقال الله تبارك وتعالى: (إذا كنَا ثرابة وآباونا) [النمل: 67]، فرد (الأباء) على المضمر في (كنا)، إلا أنه حسن لما حيل بينهما بـ(التراب)."<sup>(244)</sup>

ويرد عليه أبو جعفر النحاس مخطئاً كلامه السابق مبيناً وهن الحجة فيه فيقول: "وفي هذا من الخطأ ما لا حق به العطف على مضمر مرفوع لا عامة له، ومثله: (مررت بزيد جالساً وعمرو)، ويعطف به على المضمر المرفوع. وهذا ممنوع من الكلام حتى يؤكد المضمر أو يطول الكلام، ثم شبهه بقوله: (إذا كنَا ثرابة وآباونا) [النمل: 67]، وهذا التشبيه غلطٌ من جهتين، إحداهما: أنه قد طال الكلام هاهنا، وقام المفعول به مقام التوكيد. والجهة الأخرى: أن (الثُّنُون والألف) يقصد في: (كنا) - قد عطف عليهما هاهنا، وقولك: (قمنا وزيد) أسهل من قولك: (قام وزيد)، وأيضاً فاليس المعنى على ما ذكر".<sup>(245)</sup>

#### ب- تغليطه توجيه النحاة للأوجه الأعرابية للقراءات القرآنية:

- تغليطه التوجيه الإعرابي لقراءة الجر: (والأرحام) على (القسم) في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) [النساء/1]:

تعددت أقوال النحاة والقراء والمفسرين في الآية السابقة على نحو اصطربت به كتبهم وتقاسيرهم، فقرأ جمهور السبعية بتصب (الميم) في قوله (والأرحام)، وقرأ (حمرة) بجرها، وهي قراءة (النحوي، وقاتدة، والأعمش)، وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها.<sup>(246)</sup> فاما التصب ظاهرة أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة،

(243) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 4/266.

(244) القراء: معاني القرآن 3/95.

(245) المصدرون السابقونفسه: الصحيحه نفسها.

(246) ينظر في القراءات المختلفة التي وردت في كلمة (والأرحام): [أبو حيأن: البحر المحيط 3/497، وأبن مجاهد: كتاب السبعية ص/226].

ويكون ذلك على حذف مضاف، التقدير: (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَقْطَعَ الْأَرْحَامِ). وعلى هذا المعنى فسرها ابن عباسٌ وفتاذه والسدّي وغيرهم. وقيل: النصب عطفاً على موضع (به)، كما تقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا.<sup>(247)</sup>

أما قراءة الرفع (والأرحام): فوجهت على أنها مبنية والخبر مذوف، فدراة ابن عطية: (وَالْأَرْحَامُ أَهْلُ أَنْ تُوَصَّلُ). وقدراة الزمخشري: (وَالْأَرْحَامُ مِمَّا يُتَّقَى). وأما قراءة الجر (والأرحام): فظاهرها أنها عطف على المضمير المجرور من غير إعادة الجار، وعلى هذا فسرها: (الحسن، والنحوي، ومجاهد). ويؤيد هذه القراءة عبد الله بن مسعود: (وَبِالْأَرْحَامِ). وكأنوا يتناشدون بذكر الله والرحم. قال الزمخشري: وليس هذا بسديد، يعني: الجر عطفاً على الضمير. وقال ابن عطية: وهذه القراءة عند رؤساء نحاة البصرة لا تجوز؛ لأنَّه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمير مخصوص دون تكثير العامل، كقولك: (مررت به وبزيد).<sup>(248)</sup>

وقد برع أبو حيّان في الدفاع عن قراءة الجر بالأدلة والحجج، فرد قول منكريها وأيد رأي من قال بها من النحاة فقال: "وما ذهب إليه أهل البصرة، وتبّعهم فيه الزمخشري وأبن عطية من امتياز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم بذلك - غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنَّه يجوز، وقد أطلنا الإحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: (وَكُفُرُ بِهِ وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ) [البقرة: 217]، وذكرنا ثبوتاً ذلك في لسان العرب نشرها ونظمها، فأغتنى ذلك عن إعادته هنا".<sup>(249)</sup>

وينتسب أبو حيّان في الدُّود عن قراءة الجر مُغالطاً القول لمنكريها على نحو لافتٍ فيقول: "وَأَمَّا قَوْلُ أَبْنِ عَطِيَّةَ فَجَسَارَةُ فَيْحَةٌ مِنْهُ لَا تَلِيقُ بِحَالِهِ وَلَا بِطَهَارَةِ لِسَانِهِ، إِذْ عَمَدَ إِلَى قِرَاءَةِ مُنَوَّرَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَأَ بِهَا سَلْفُ الْأُمَّةِ، وَاتَّصَلَتْ بِأَكَابِرِ قُرَاءِ الصَّحَابَةِ، وَجَسَارَتْهُ هَذِهِ لَا تَلِيقُ إِلَّا بِمُعْتَرِضٍ كَالْمَخْشَرِيِّ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَطْعَنُ فِي نَقْلِ الْفَرَاءِ وَقِرَاءَاتِهِمْ. وَحَمْرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَقُرِّ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا بِأَثْرٍ، وَكَانَ صَالِحًا وَرِعًا بِثَقَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَاحْكَمَ الْقِرَاءَةَ وَلَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمِنْ تَلَامِيذهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِمَامُ الْكُوفَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ أَبُو الْحَسَنِ الْكِسَائِيُّ. وَقَالَ عَنْهُ الثُّورِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: غَلَبَ حَمْرَةُ النَّاسِ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْفَرَاءِضِ . ولَسَنَا مُتَعَبِّدِينَ بِقُولِ نُحَيَّةِ الْبَصْرَةِ وَلَا عَيْرَهُمْ مِمَّنْ خَالَفُوهُمْ، فَكُمْ حُكْمٌ ثَبَّتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلُهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكُمْ حُكْمٌ ثَبَّتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلُهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ اسْتِبْحَارٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ".<sup>(250)</sup>

(247) ينظر، أبو حيّان: البحر المحيط 497/3.

(248) هي قراءة: (عَنْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَالْأَعْمَشِ). [يُنْظَرُ أَبْنُ حَالَوِيْهِ: مُختَصِّرٌ فِي شَوَّادَ الْقُرْآنِ ص/31].

(249) ينظر، أبو حيّان: البحر المحيط 497/3.

(250) المصدر السابق نفسه: الصحيحفة نفسها.

(251) المصدر السابق نفسه: 500/3.

أَمَّا عَنْ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ فَقَدْ غَلَطَ تَوْجِيهَ بَعْضِ النَّحَاةِ لِقِرَاءَةِ الْجَرِّ: (وَالْأَرْحَامُ) عَلَى أَنَّهَا قَسْمٌ؛ تَخَاطِبًا مِنْهُمْ لِتَوْجِيهِهَا عَلَى الْعَطْفِ، فَيَقُولُونَ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ (وَالْأَرْحَامُ) قَسْمٌ، وَهَذَا حَطًا مِنْ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ؛ لَأَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَدُلُّ عَلَى النَّصْبِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَوْلُهُ: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَالْأَرْحَامَ)). وَأَيْضًا قَلُوْ كَانَ قَسْمًا كَانَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى: ( وَرَبِّ الْأَرْحَامِ)، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ إِلَّا أَنْ لَا يَصِحَّ الْكَلَامُ إِلَّا عَلَيْهِ. وَأَيْضًا فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((مَنْ كَانَ حَالَفًا فَلْيَخِلْفْ بِاللَّهِ)).<sup>(252)</sup>

وَالْفَانِئُونَ بِالْجَرِّ عَلَى الْقَسْمِ مِنَ النَّحَاةِ وَالْمَفْسِرِيَّنَ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ الْمُقْسَمِ بِهِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ (وَالْأَرْحَامُ)، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَقِيلَ: عَلَى تَقْدِيرِ مَحْدُوفِ: (وَرَبِّ الْأَرْحَامِ)، حُذْفَ الْمُضَافِ وَأَقْيَمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ: "وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ (الْوَافِ) فِي (وَالْأَرْحَامِ) (وَالْوَافِ) الْقَسْمُ لَا (وَالْوَافِ) الْعَطْفُ، وَالْمُنْتَفَى بِهِ الْقَسْمُ هِيَ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ. وَلَلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعْسِمَ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ عَلَى مَا جَاءَ فِي غَيْرِ مَا آتَاهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى-، وَذَهَبُوا إِلَى تَحْرِيقِ ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِغَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ، وَذَهَبَا إِلَى أَنَّ فِي الْقَسْمِ بِهَا تَنْبِيَّهًا عَلَى صِلَتِهَا وَتَعْظِيمًا لِشَانِهَا، وَأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِمِكَانٍ".<sup>(253)</sup> وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ أَيْضًا- الْفُرْطُبِيُّ فِي تَسْبِيرِهِ.<sup>(254)</sup>

- **تَغْلِيْطُ التَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيِّ لِقِرَاءَةِ الْجَرِّ:** (وَالسَّلَاسِلُ عَلَى (الْعَطْفِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِذْ الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ، فِي الْحَمِيمِ)) [غافر/71-72]:

تَعَدَّدَتِ الْقِرَاءَاتُ الْفُرْزَانِيَّةُ فِي كَلِمَةِ (وَالسَّلَاسِلُ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ؛ وَاحْتَلَفَتْ عَلَى إِثْرَهَا التَّوْجِيهَاتُ الْإِعْرَابِيَّةُ لِلْكَلِمَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا، فَقَرَأُهَا جُمْهُورُ السَّبْعَةِ بِالرَّفْعِ وَبِنَاءِ الْفِعْلِ (يُسْحَبُونَ) لِلْمُفْعُولِ، عَلَى نَحْوِ: (وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ)، يَقُولُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسُ مُوَجَّهًا لِلْقِرَاءَةِ: "وَالسَّلَاسِلُ": عَطْفٌ عَلَى (الْأَغْلَلِ). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (يُسْحَبُونَ) مُسْتَأْنَفٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.<sup>(255)</sup> وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَجِّهُهَا عَلَى الرَّفْعِ تَوْجِيهَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: الْعَطْفُ عَلَى (الْأَغْلَلِ)، وَهُنَا تُعرِّبُ (يُسْحَبُونَ) جُمْلَةً حَالِيَّةً مِنَ (الْهَاءِ) وَ(الْمِيمِ) فِي (أَعْنَاقِهِمْ). وَالثَّانِي: أَنَّ جُمْلَةَ (وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ) جُمْلَةً اسْتِئْنَافِيَّةً مُكَوَّنةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَبَحْرٍ جُمْلَةٍ فِعْلَيَّةٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ السِّجِّسْتَانِيِّ فِيهَا.

(252) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/1. 431/1.

(253) أبو حيّان: البحر المحيط/3. 499/3.

(254) يُؤْنَظُرُ، الْفُرْطُبِيُّ: تَسْبِيرُ الْفُرْطُبِيِّ 5/4.

(255) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن/4. 42/4.

وَقَرَأُهَا جَمَاعَةٌ بِالنَّصْبِ: (وَالسَّلَاسِلُ يُسْجِبُونَ)،<sup>(256)</sup> فَكَانَ تَوْجِيهُهَا: (وَالسَّلَاسِلُ النَّصْبُ عَلَى الْمُفْعُولِيَّةِ، وَ(يُسْجِبُونَ) بِفُتْحِ (الْيَاءِ) مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ عَلَى سَبِيلِ تَقْدِيمِ الْمُفْعُولِ عَلَى فِعْلِهِ وَفَاعِلِهِ، يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ الْأَنْذُلُسِيُّ تَعْلِيقًا عَلَى تِلْكَ الْقِرَاءَةِ: "وَهُوَ مِنْ قَبْلِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ... وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ (وَالسَّلَاسِلَ)، وَفُتْحِ (يَاءِ) (يُسْجِبُونَ): إِذَا كَانُوا يَجْرُونَهَا، فَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ، يُكَلِّفُونَ ذَلِكَ وَهُمْ لَا يُطِيقُونَ".<sup>(257)</sup>

أَمَّا قِرَاءَةُ الْجَرِّ: (وَالسَّلَاسِلُ يُسْجِبُونَ)؛ فَقَدْ وَجَهَهَا النَّحَّاَةُ وَالْمُفَسِّرُونَ تَوْجِيهِيْنِ: غَلَطُ التَّوْجِيهِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا الْقَائِلُ: بِالْخَفْضِ عَطْفًا عَلَى الْأَعْنَاقِ مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَيَقُولُ: "وَقَدْ قُرِئَ: (وَالسَّلَاسِلُ) بِالْخَفْضِ، عَلَى الْعَطْفِ عَلَى (الْأَعْنَاقِ)، وَهُوَ غَلَطٌ لِأَنَّهُ يُصَبِّرُ (الْأَغْلَالَ) فِي (الْأَعْنَاقِ) وَفِي (السَّلَاسِلَ)، وَلَا مَعْنَى (الْلِّغْلِ) فِي (السِّلْسِلَةِ)". وَقَدْ انْفَرَدَ صَاحِبُ (الْمُشْكِلِ) بِذِكْرِ هَذَا التَّوْجِيهِ وَتَعْلِيَّتِهِ؛ فَلَمْ أَجِدْ فِي كُتُبٍ أَحَدٍ غَيْرِهِ مِنَ النَّحَّاَةِ أَوِ الْمُفَسِّرِينَ.<sup>(258)</sup>

أَمَّا التَّوْجِيهُ الثَّانِي لِقِرَاءَةِ الْجَرِّ فَقَدْ نَسَبَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ لِأَبِي إِسْحَاقِ الرَّجَاجِ؛ إِذْ يَرْعُمُ فِيهِ عَطْفَ (وَالسَّلَاسِلِ) بِالْجَرِّ عَلَى الْكَلِمَةِ الْمُتَأْخِرَةِ عَلَيْهَا (الْحَمِيمِ)، وَقَدْ غَلَطَ النَّحَّاسُ الرَّجَاجُ فِي ذَلِكَ مُعِلَّاً عَدَمَ جُوازِ ذَلِكَ عِنْدَ النَّحَّاَةِ خَاصَّةً فِي الْمَعْطُوفِ الْمُقَدَّمِ الْمَجْرُورِ، فَيَقُولُ: "وَفِي كِتَابِ أَبِي إِسْحَاقِ فِي الْقُرْآنِ: مَنْ قَرَأَ: (وَالسَّلَاسِلِ) بِالْخَفْضِ، فَالْمَعْنَى عِنْدُهُ: (وَفِي الْحَمِيمِ وَالسَّلَاسِلِ). وَالَّذِي يَبَيِّنُ لِي أَنَّهُ غَلَطٌ، لِأَنَّ الْبَيْنَ أَنَّهُ يُقَدِّرُهُ: (يُسْجِبُونَ فِي الْحَمِيمِ وَالسَّلَاسِلِ)، تَكُونُ (السَّلَاسِلِ) مَعْطُوفَةً عَلَى (الْحَمِيمِ)، وَهَذَا خَطَأً لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يُحِبِّرُ: (مَرْرُتْ وَرَبِّدْ بَعْمَرُو)، وَكَذَا الْمَحْفُوضُ كُلُّهُ. وَإِنَّمَا أَجَازُوا ذَلِكَ فِي الْمَرْفُوعِ، أَجَازُوا: (قَامَ وَرَبِّدْ عَمْرُو). وَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْمَنْصُوبِ نَحْوَ: (رَأَيْتُ وَرَبِّدَا عَمْرَا). وَفِي الْمَحْفُوضِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ غَيْرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ".<sup>(259)</sup> أَمَّا عَنِ التَّوْجِيهِ الْأَمْنَى لِقِرَاءَةِ الْجَرِّ فَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ نَاسِبًا إِيَّاهُ لِابْنِ عَطِيَّةِ وَالزَّمَخْشَرِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ الْعَطْفَ فِي الْأَيَّةِ هُوَ عَطْفٌ عَلَى الْمَعْنَى، يَقُولُ: "وَقَرَأْتُ فَرِقةً مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ: (وَالسَّلَاسِلِ)، بِحَرِّ (اللَّامِ). قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ وَتَابَعَ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ: عَلَى تَقْدِيرِ: (إِذْ أَعْنَافُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ)، فَعَطَفَ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْكَلَامِ لَا عَلَى تَرْتِيبِ الْفَظِّ، وَفِي مُصْحَفِ أَبِيِّ: (وَفِي السَّلَاسِلِ يُسْجِبُونَ)... وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ

قَرَأْ بِهَا: (ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مُسْنُودٍ، وَرَبِّدُ بْنُ عَلَيٍّ، وَابْنُ وَتَابٍ، وَابْنُ (وَالسَّلَاسِلُ يُسْجِبُونَ) قِرَاءَةُ النَّصْبِ وَالْأَيَّةِ لِلْفَاعِلِ: (256) يَعْمَرُ، وَعَكْرَمَةُ، وَأَبُو الْجَوْزَاءِ، وَأَبُو رُزَيْنٍ، وَالضَّحَّاكُ، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ). [يَنْتَرُ: أَبُو حَيَّانٍ: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ 271/9، وَابْنُ حَلَوِيَّةَ: مُحْتَصَرٌ فِي شَوَادِ الْقُرْآنِ ص 133].

(257) أَبُو حَيَّانٍ: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ 271-272/9.

(258) مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مُشْكِلُ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ 2/638.

(259) أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ: إِغْرَابُ الْقُرْآنِ 4/42.

عَطِيَّةَ وَالزَّمْخُشَرِيُّ سَبَقُهُمَا إِلَيْهِ الْفَرَأُ، قَالَ: مَنْ جَرَ السَّلَالِ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَعْنَى: (أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَالِ).<sup>(260)</sup>

### خاتمة البحث

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُ الصَّالِحَاتُ وَبَعْدُ، فَفِي نِهايَةِ بَحْثِنَا: "حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْغَاطِ عِنْدَ النُّحَاةِ فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ الْمِعْنَارِيِّ؛ مَعَ التَّطْبِيقِ فِي إِعْرَابِ الْفُرْقَانِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ"، نَسْرُدُ أَهْمَّ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ الدِّرَاسَةُ مِنْ نَتَائِجٍ وَتَوْصِياتٍ:

أَبُو حَيَّان: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ 9/272. (260)

- (1) - حَدَّدَتِ الدِّرَاسَةُ تَعرِيفًا وَاضِحًا لِاْصْطِلَاحِ (الْغَلَطِ) لِغَوِيًّا وَاصْطِلَاحِيًّا، أَمَّا الْلُّغُويُّ فَدَارَ فِي فَلَكِ: (مُجَانِيَةُ الصَّوَابِ)، مُرَادِفًا فِي ذَلِكَ اِصْطِلَاحِ (الْخَطَا). وَأَمَّا الْمَعْنَى الِاِصْطِلَاحِيُّ فَيُمْكِنُ حَصْرُهُ فِي: (مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ الصَّحِيحِ، أَوِ الْخُروجِ عَنِ الْاسْتِعْمَالِ الْلُّغُويِّ الْفَصِيحِ، أَوِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ النَّحْوِيِّ أَوِ التَّعْلِيلِ لَهُ).
- (2) - أَوْضَحَتِ الدِّرَاسَةُ عَدَمَ تَقْرَفَةِ النَّحَاءِ الْفَدَماءِ بَيْنَ اِصْطِلَاحِيِّيِّيْ (الْغَلَطِ) وَ(الْخَطَا) فِي الْاِسْتِخْدَامِ أَوِ الدِّلَالَةِ؛ فَكَمَا سَاقُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى الْلُّغُويِّ لَمْ يُنْرِفُوا بَيْنَهُمَا أَيْضًا فِي الْمَعْنَى الِاِصْطِلَاحِيِّ، فَكَثِيرًا مَا يَجِدُهُمْ يَسْتَخْدِمُونَ أَحَدَهُمَا بِدِيلًا عَنِ الْآخَرِ، بَلْ أَحْيَانًا يَجْمِعُونَ بَيْنَهُمَا فِي نَصٍّ وَاحِدٍ مِنْ قَبْلِ التَّوْكِيدِ، عَلَى أَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ.
- (3) - بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ الْحُكْمَ بِ(الْغَلَطِ) مَظْهَرٌ جَلِّيٌّ مِنْ مَظَاهِرِ الْأَحْكَامِ الْتَّعْوِيمِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَانْعِكَاسٌ وَاضِحٌ لِعَلَيْهِ الِاتِّجَاهِ التَّقْعِيديِّ الْمِعْيَارِيِّ الَّذِي يَدَّوِي مَلَامِحُهُ مُبِكِّرًا مَعَ إِرْهَاصَاتِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ عَلَى يَدِ النَّحَاءِ الْأَوَّلَيْ أَمْثَالِ: (الْخَلِيل)، وَسَبِيَّوْيِهِ، وَالْأَخْفَشُ، وَالْمُبَرَّدُ، وَعِيرُهُمْ)، وَرَافِقُ هَذَا الْاِسْتِسَاعِ تَنُوُّعُ فِي الْمَصْطَلَحَاتِ الَّتِي تُؤَدِّي مَعْنَى (الْغَلَطِ) وَتَرَادِفُهُ دِلَالَةً، وَمِنْهَا: (اللَّحنُ، وَالْتَّوْهُمُ، وَالشُّدُودُ، وَالْفَاسِدُ، وَالْقَبِيْعُ، وَالضَّعِيفُ، وَالْمُنْكَرُ).
- (4) - حَدَّدَتِ الدِّرَاسَةُ أَهَمَّ مَثَارَاتِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ، وَدَوَاعِيِ الْمَصِيرِ إِلَيْهَا عَنِ النَّحَاءِ، وَمِنْ أَهَمِّهَا: (اِخْتِلَافُ الْمَنْهَاجِ وَمَصَادِرِ الْجَمْعِ، وَالْتَّعَصُّبُ لِلِّاتِجَاهِ الْعَقْدِيِّ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ النَّحْوِيُّ، وَمُخَالَفَةُ الْكَلَامِ لِلْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ، وَتَعَارُضُ الْكَلَامِ مَعَ إِجْمَاعِ النَّحَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَتَعَارُضُهُ أَيْضًا- مَعَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَاحْتِلَافُ الْفَهْمِ وَالتَّأْوِيلِ مِنْ قَبْلِ النَّحَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْمُبَارَزَةُ بِالْاِرَاءَ بَيْنَ النَّحَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَتَغْلِيْطُ التَّعْلِيمِيِّ، وَالسَّهْوُ عَيْرُ الْمَقْصُودِ مِنْ قَبْلِ النَّحْوِيِّ).
- (5) - أَوْضَحَتِ الدِّرَاسَةُ أَهَمَّ مَظَاهِرِ الْحَمْلِ عَلَى الْغَلَطِ عِنْدَ إِيْيِي جَعْفِيِّ النَّحَاسِ فِي كِتَابِهِ (إِعْرَابِ الْقُرْآنِ)، حَاصِرَةً إِيَّاهَا فِي: (تَغْلِيْطِهِ الِاسْتِعْمَالِ الْلُّغُويِّ، وَتَغْلِيْطِهِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ/ أَوْ تَغْلِيْطِهِ مُنْكِرَهَا/ أَوْ تَغْلِيْطِ رَعْمِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا، وَتَغْلِيْطِهِ نَحَاءً بَعْيَنِهِمْ/ أَوْ دُونَ تَحْصِيْصِهِ/ أَوْ تَغْلِيْطِهِ نِسْبَةَ رَأِيِّهِ مَا إِلَى أَحَدِ النَّحَاءِ فِي مَسْأَلَةِ مُعَيَّنَةِ، وَأَخِيرًا تَغْلِيْطِهِ التَّوْجِيَّةِ الْإِغْرَابِيِّ لِلْكَلِمَةِ/ أَوْ تَغْلِيْطِهِ تَوْجِيَّةِ الْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَّةِ).

## مصادر البحث ومراجعة

- **الأخفش الأوسيط (أبو الحسن سعيد بن مساعدة/ ت 215هـ):**  
 (1) معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود فراحة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1411هـ/1990م.
- **الأزهري (رئي الدين خالد بن عبد الله/ ت 905هـ):**  
 (2) التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1413هـ/1993م.
- **ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد/ ت 577هـ):**  
 (3) الأنساف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1418هـ/1998م.
- **لمع الأدلة في أصول التحوّل، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 1391هـ/1971م.**
- **نرّهه الأنباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المدار، الطبعة الأولى، الأردن، 1405هـ/1985م.**
- **البنا (أحمد بن محمد/ ت 1117هـ):**  
 (6) إنحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، 1407هـ/1987م.
- **تمام حسان:**  
 (7) اللغة بين المعيارية والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
- **شعب (أبو العباس أحمد بن يحيى/ ت 291هـ):**  
 (8) مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1950م.
- **الحرجاني (علي بن محمد بن علي/ ت 332هـ):**  
 (9) معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.
- **ابن الجزري (أبو الحير محمد بن محمد/ ت 833هـ):**  
 (10) النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
  
- **جمعة المبروك عون:**  
 (11) المبرد، حياته وأثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتنص، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1988م.
- **ابن جني (أبو الفتح عثمان بن عبد الله/ ت 392هـ):**  
 (12) الحصائر، تحقيق: محمد علي الجزار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1419هـ/1999م.
- **ابن الحجاج (أبو عمرو عثمان بن عمر/ ت 646هـ):**  
 (13) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، بغداد، 1402هـ/1982م.
- **خازم علي كمال الدين:**

- (14) دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1420هـ/1999م.
- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي/ ت754هـ):
- (15) البحر المحيط، تحقيق: رهير جعید، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، 1431هـ/2010م.
- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد/ ت370هـ):
- (16) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- خديجة الحديث:
- (17) المدارس النحوية، دار الأمان، الطبعة الثالثة، الأردن، 1422هـ/2001م.
- الخليل (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد/ ت175هـ):
- (18) كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1424هـ/2003م.
- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري/ ت311هـ):
- (19) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، 1408هـ/1998م.
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق/ ت368هـ):
- (20) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، بيروت، 1416هـ/1996م.
- (21) كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1405هـ/1985م.
- (22) مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1420هـ/1999م.
- الزمخشري (جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر/ ت538هـ):
- (23) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وغيبون الأقوال في فجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد المؤجود وأخرين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، 1418هـ/1998م.
- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل السري/ ت316هـ):
- (24) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1417هـ/1996م.
- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرببان/ ت368هـ):
- (25) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وأخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1429هـ/2008م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر/ ت911هـ):
- (26) الإقيراخ في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1426هـ/2006م.
- (27) بعثة الوعاة في طبقات اللغوين والحاد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الباعي الحلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1964م.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبير/ ت180هـ):
- (28) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، الطبعة الأولى، بيروت، د.ت.
- صباح علّاوي السامرائي:

- (29) الأحكام التوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012/2011م.
- الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير / ت 310هـ):  
 (30) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1994هـ/1415م.
- ابن عاشور (محمد الطاهر بن عاشور / ت 1393هـ):  
 (31) تفسير التحرير والتلخيص، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- عبد الوارد مبروك سعيد:  
 (32) في إصلاح النحو العربي؛ دراسة نقدية، دار القلم، الطبعة الأولى، الكويت، 1985م.
- أبو عبيدة بن المثنى (معمر بن المثنى التميمي البصري / ت 209هـ):  
 (33) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سرکين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ/1961م.
- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل / ت 395هـ):  
 (34) الفروق اللغوية، تحقيق: حسام الدين القديسي، مكتبة القدس، القاهرة، 1415هـ/1995م.
- ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس / ت 395هـ):  
 (35) الصناعي في فقه اللغة ومسائلها وستن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1423هـ/2003م.
- (36) معجم مقاليس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1401هـ/1981م.
- الفارسي (أبو علي الحسن بن عبد الغفار / ت 377هـ):  
 (37) الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر، المجتمع الثقافي، الإمارات، 1424هـ/2003م.
- (38) الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي، مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، القاهرة، 1969م.
- (39) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صالح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- فاضل السامرائي:  
 (40) الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الطبعة الثانية، عمان، 2007م.
- فخر صالح سليمان قدارة:  
 (41) مسائل خلافية بين الخليل وسيوط، دار الامل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 1410هـ/1990م.
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد / ت 207هـ):  
 (42) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت، 1403هـ/1983م.
- الفيومي (أحمد بن محمد بن علي / ت 770هـ):  
 (43) كتاب المصباح المنير، المطبعة الأميرية، الطبعة الرابعة، القاهرة، د.ت.
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الانباري / ت 671هـ):  
 (44) تفسير القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوى وآخرين، دار الحديث، الطبعة الثانية، القاهرة، 1416هـ/1996م.

- **القفطي** (أبو الحسن علي بن يوسف / ت 624هـ):  
 (45) إنبأ الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1406هـ/1986م.
- **كامل محمد أبو سنينة**:  
 (46) لغة كسر ياء المتكلّم المذعّم فيها، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ديسنير، 2007م.
- **الكافوي** (أبو البقاع أيوب بن موسى / ت 1094هـ):  
 (47) الكلمات (معجم في المصطلحات والفرقون اللغوية)، تحقيق: عدنان درويش وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1419هـ/1998م.
- **المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد / ت 285هـ):  
 (48) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيّمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1415هـ/1995م.
- **ابن مجاهد** (أيو بكر أحمد بن موسى / ت 324هـ):  
 (49) كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1400هـ/1980م.
- **محمد الططاوي**:  
 (50) نشأة النحو؛ وتأريخ أشهر النحاة، طبعة دار المعارف المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1995م.
- **مسعودية سليماني**:  
 (51) المعابر الصوابية في اللغة بين القدامى والمحدثين، مجلة الممارسات اللغوية، العدد الثاني والثلاثون، الجزائر، 2015م.
- **مكي بن أبي طالب** (أبو محمد مكي بن أبي طالب الفيسي / ت 437هـ):  
 (52) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1405هـ/1984م.
- **ابن منظور** (جمال الدين محمد بن مكرم / ت 711هـ):  
 (53) لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وأخرين، دار المعارف، القاهرة، 1399هـ/1979م.
- **ابن المنير** (أحمد بن محمد بن منصور / ت 683هـ):  
 (54) حاشية ابن المنير على الكشاف (الانتصار)، تحقيق: عادل أحمد عبد المؤجود وأخرين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، 1998م.
- **نزار الحمياداوي**:  
 (55) الأحكام التقويمية في النحو العربي، دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011م.
- **ابن النحاس** (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس / ت 338هـ):  
 (56) إعراب القرآن، تحقيق: رهين غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1405هـ/1985م.
- **ابن هشام الانصاراوي**:  
 (57) أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دب.
- **معنى اللبيب عن كتب الأغاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 1411هـ/1991م.

- ابن ولاد النميري (أبو العباس أحمد بن محمد / ت 332هـ):  
 (59) الأنصار لسيوطية على المبرد، تحقيق: رهبر عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1416هـ/1996م.
- ياقوت الحموي (ياقوت بن عبد الرحمن 626هـ):  
 (60) معجم الأدباء (إرشاد الأربيب إلى معرفة الأدب)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1413هـ/1993م.

### To mistakenly induce speech by grammarians in the light of the theory of normative grammar, (With the application of I'rab of Holly Quran by Abu Jaafar al-Nahhas)

The judgment of mistake or error is a clear manifestation of the orthodontic judgments in the Arab world. It is also one of the most important tools of normative theory. This began early with the grammatical lessons of the grammarians in their response to the melody. President of the motives of the emergence of grammar. With the expansion of the composition in grammar, this broadness was accompanied by a variety of terms that lead to the meaning of (mistake), these terms include (melody, illusion, anomaly, corrupt, ugly, weak, evil, and other calendar provisions).

This study highlights this phenomenon through the book (the expression of the Koran) by Al-Nahass, an author who has wide knowledge about different grammarian's opinions, sects and trends, and is full of many controversial grammatical issues. The term "mistake" is common in Ibn al-Nahhas in a remarkable manner, and there is hardly any issue in it. This drew the attention of the researcher and made it an applied material for the subject of his current research.

The subject of this research is organized into four topics, and a conclusion, preceded by an introduction, which made it to show: the nature of the subject, its importance, the reasons for its fate, and the scientific method followed in it. The four studies are explained as follows: The first topic: the concept of mistake among ancient and modern grammarians. The second topic: the position of the sculptor from the phenomenon of "mistake" before Abu Jaafar al-Nahas. The third topic: the causes of fate to the phenomenon (mistake). The fourth topic: The most

important manifestations of inducing on the mistake of Abu Jaafar al-Nahas in his book: (the expression of the Quran).

**Key words**

Orthodontic Judgments/ The Mistake/ The Normative Grammar/ Linguistic use// I'trab Steering.